ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق

تصدر عن مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العدد الرابع، السنة الثانية، محرم ١٤٤٠هـ / تشرين الأول ٢٠١٨م

شبكة الفكر
alteker.net

الخزانة

مجلة علمية نصف سنوية تعنى بالتراث المخطوط والوثائق

تصدر عن

مركز إحياء التراث التابع
لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

العدد الرابع، السنة الثانية
محرم ١٤٤٠هـ / تشرين الأول ٢٠١٨م

مركز إحياء التراث
التابع لدار مخطوطات العتبة العباسية المقدسة

مكتبة ودار المخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة. مركز إحياء التراث.
الخِزانة : مجلة علمية نصف سنوية تُعنى بالتراث المخطوط والوثائق / تصدر عن مركز إحياء التراث التابع لدار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة.ـ كربلاء، العراق : العتبة العباسيّة المقدّسة، المكتبة ودار المخطوطات، مركز إحياء التراث ، 1438 هـ = -2017
مجلد : إيضاحيات ؛ 24 سم
نصف سنوية.-السنة الثانية ، العدد الرابع (تشرين الأول 2018)-
ردمد : 2521-4586
تتضمّن إرجاعات ببليوجرافية.
النصّ باللغتين العربية والإنجليزية.
1. المخطوطات العربية--دوريات. ألف. العنوان.

LCC: Z115.1 .A8364 2018 NO. 4

DDC : 011.31

مركز الفهرسة ونظم المعلومات التابع لمكتبة ودار مخطوطات العتبة العباسيّة المقدّسة

الترقيم الدولي
ردمد: ٤٥٨٦-٢٥٢١

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق العراقية ٢٢٤٥ لسنة ٢٠١٧م
كربلاء المقدّسة – جمهورية العراق

يمكن الاتصال أو التواصل مع المجلة من خلال:

٠٠٩٦٤ ٧٦٠٢٢٠٧٠١٣ / ٠٠٩٦٤ ٧٨١٣٠٠٤٣٦٣

الموقع الإلكتروني: Kh.hrc.iq

الإميل: Kh@hrc.iq

صندوق بريد: كربلاء المقدّسة (٢٣٣)

الباب الثاني
نصوص محققة

رِسَالةٌ فِي عَبدِاللّه بنِ بُكَير

تأليف

محمّد صادق بن محمّد بن عبد الفتّاح التنكابنيّ

(١٠٨٢هـ - حيّاً ١١٢٨ هـ)

Letter in Abdullah bin Bukair

Written by

Mohammed Sadiq bin Mohammed bin Abdul Fattah Al-tankabni

تحقيق

الشيخ شادي وجيه وهبي العامليّ/ لبنان

مركز الشيخ الطوسيّ للدراسات والتحقيق في النجف الأشرف

Annotated by

Sheikh Shadi Wajih Wahbi Al-Amili/ Lebanon

Sheikh Al-Tusi for Studies and Annotation Center/ Al Najaf Al Ashraf

الملخّص

هـي من الرسـائل الرجاليّـة لمؤلّفها محمّد صادق بن محمّد بن عبـد الفتّاح التنكابنيّ مـن أعـلام القـرن الثانـي عشـر، ويتلخّـص موضوعها فـي البحث عـن (عبدالله بـن بُكَير) ووثاقتـه، ومـا اتُّهـم به من الوضـع، وكان الباعث مـن وراء تأليفها هو اختـلاف الرجاليّين فـي (عبـد اللـه) هـذا، فذكر المصنِّـف أقوالهم فيه وإشـكالاتهم عليه، ثمّ تصـدّى لتفنيد تلـك الإشـكاليات، كمـا تعـرّض أيضاً لمَن روى عـن ابن بُكَير ومَـن روى عنه.

اعتمدنـا فـي تحقيـق هذه الرسـالة علـى نسـخةٍ يتيمة لهـا حصلنا علـى مصوّرتها من دار مخطوطـات العتبـة العبّاسـيّة المقدّسـة، وقـد عملنـا علـى ضبـط النـصّ وجهدنـا في إخراجـه بصـورةٍ صحيحة وسـياق تامّ، ونسـأله تعالـى أن يجعل عملنا هـذا خالصاً لوجهه الكريم.

Abstract

It is one of the biographical evaluation letters for the author Mohammed Sadiq bin Mohammed bin Abdul Fattah Al-tankabni, a prominent scholar in the 12th century. Its theme is the search for Abdullah bin Bakir and his documentation, the motive behind writing this letter is the differences of scholars in (Abdullah).

The author mentioned their sayings and their viewpoints on him, and then he addressed to refute these viewpoints, as well as he addressed those who narrated depending on Ibn Bukair and those whom he narrated from them.

In this letter, we relied on the only copy which we obtained a photocopy from the House of Manuscripts of the Holy Shrine of Abbas. We have worked to set up the text to bring it out correctly and a complete context.

We dedicate this effort for the sake of Almighty Allah

مقدّمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف الخلق وأعزّ المرسلين سيّدنا محمّد وعلى آله الطيّبين الطاهرين، واللعن الدائم المؤبّد على أعدائهم أجمعين إلى أبد الآبدين.

أمّا بعدُ، فلا يخفى مدى أهميّة الرسائل الرجاليّة ودورها في تطوّر البحث الرجاليّ؛ لاعتمادها على محاولة الاستقصاء التامّ لقرائن التوثيق والتضعيف وغيرها، والبحث في الجزئيّات، والتنبيه على ما غفل عنه السابقون، والتوسّع والبسط في طرح الأدلّة النافية أو المثبتة لموضوع الرسالة، إذ إنّ نظر مصنّفيها مقتصرٌ على موضوعٍ فارد، ممّا يقتضي الإحاطة بجميع حيثيّات البحث واستفراغ الوسع في حشد الدلائل، وذلك يميّزها عن البحث الرجاليّ العامّ بما لا يخفى على أهل الاختصاص.

وكثيراً ما يحتاج الباحث إلى تلك الجزئيّات ولا يجد مرامه إلّا في تلك الرسائل، ممّا يسهّل عليه البحث والتنقيب في مسائل مهمّةٍ لا يجدها إلّا في بطون الكتب والمخطوطات.

كما أنّ ما تجده في حياة هؤلاء الرواة ممّا يُسطَّر في هذه الرسائل يمكن الاستفادة منه - فضلاً عن الهدف الأساسي من البحث- في علومٍ مختلفة، كالسيرة والتاريخ والعقائد وغيرها من العلوم.

وهذه المميّزات وغيرها دعت بعض علمائنا إلى تأليف مثل هذه الرسائل، ومن هؤلاء الأعلام مصنّف هذه الرسالة التي بين يديك.

وقد جعلنا المقدّمة في مبحثين وخاتمة؛ ففي المبحث الأول تعرّضنا لترجمة المصنّف، وفي الثاني للرسالة وموضوعها ومباحثها،في حين تحدّثنا في الخاتمة عن النسخة المعتمدة ومنهج التحقيق.

المبحث الأول:

ترجمة المصنّف[١]

هو الفقيه الرجاليّ المحدّث الشيخ محمّد صادق بن محمّد السراب ابن عبد الفتّاح التنكابنيّ الأصفهانيّ، من أعلام القرن الثاني عشر الهجريّ.

وكان مشهوراً في زمانه بالفضل والعلم والصلاح، عاصر فتنة الأفغان وحروبهم واحتلالهم بلاد العجم وظلمهم وبأسهم وقتلهم ونهبهم، حيث كان العلماء يفرّون من شرّهم من بلدٍ إلى بلد ومن صقع إلى صقع[٢].

من تواريخ حياته:

١. وُلد سنة اثنتين وثمانين وألف[٣].

٢. وفي يوم الاثنين غرّة جمادى الآخرة سنة ١١٢٢هـ أجاز المولى محمّد حسين الكيلانيّ في نسخةٍ مِنْ (مَنْ لا يحضره الفقيه) [٤].

٣. وفي يوم الاثنين ثامن شهر ربيع الأوّل من سنة ١١٢٣هـ أنهى هذه الرسالة التي بين يديك.

٤. في الرابع من جمادى الآخرة من سنة ١١٢٣هـ أجاز المولى محمّد حسين بن حسن بن عليّ بن فقيه حسن التنكابنيّ الجيليّ، مصرّحاً فيها بأنّ له في

---

(١) مصادر الترجمة: الإجازة الكبيرة: السيّد عبدالله الموسويّ الجزائريّ ١٨٣، إجازات الحديث: السيّد محمّد مهدي بحر العلوم: ٢٠٠، روضات الجنّات: محمّد باقر الموسويّ الخوانساريّ: ٧/ ١٠٦-١٠٩، الفيض القدسيّ في ترجمة العلّامة المجلسيّ: المحدّث النوريّ: ١٩٥-١٩٦، الكواكب المنتثرة: آغا بزرك الطهرانيّ: ٣٦٠-٣٦١، الذريعة: آغا بزرك الطهرانيّ: ١٤٧/١٣، تلامذة العلّامة المجلسيّ والمجازون منه: السيّد أحمد الحسينيّ: ١٢٠، تراجم الرجال: السيّد أحمد الحسينيّ: ٧٢٠/٢، إجازات خاندان روضاتيان، ميراث حوزة أصفهان، دفتر جهارم: ٥٠١، شرح زبدة البيان، ميراث حوزة أصفهان، دفتر هشتم: ٢٥٩، فقه القرآن في التراث الشيعيّ، الشيخ محمّد عليّ الحائريّ الخرّم آبادي، نشرة تراثنا: ١١٣/١٨، موسوعة طبقات الفقهاء: اللجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصادق عليه السلام ٣٨١/٢-٣٨٢.

(٢) ينظر إجازات خاندان روضاتيان، ميراث حوزة أصفهان، دفتر جهارم: ٥٠١.

(٣) ينظر الكواكب المنتثرة: ٣٦٠.

(٤) ينظر الكواكب المنتثرة: ٢٣٧.

التاريخ المذكور إحدى وأربعين سنة[١].

٥. وفي أواخر شهر جمادى الأولى سنة ١١٢٤ هـ أنهى تدوين شرح والده على زبدة البيان، إذ قال:

«قد وقع الفراغ عن جمعها وتأليفها في أواخر شهر جمادى الأولى سنة أربعٍ وعشرين ومائة بعد الألف».[٢]

٦. وفي سنة ١١٢٥هـ سافر من أصبهان إلى العتبات العاليات، فلمّا وصل قريباً من جردبقان نزل بقريةٍ يُقال لها (قودجان)، ونزل دار الفقيه المحقّق المدقّق السيّد أبي القاسم جعفر ابن السيّد حسين الموسويّ أعلى الله مقامهما، الجدّ الأعلى للميرزا محمّد هاشم جهار سوقي(١٢٣٥-١٣١٨هـ)، فاستجاز منه السيّد أبو القاسم وولده السيّد حسين، فأجاز لهما بإجازةٍ شريفة، كانت عند حفيده الميرزا محمّد هاشم بخطّه[٣].

٧. وفي سنة ١١٢٨ هـ كتب نسخةً من حاشية والده على زبدة البيان، توجد نسختها في مكتبة الوزيري في يزد، برقم ١٢٩٠ [٤].

كلمات الأعلام فيه وجمل الثناء عليه

١- قال عنه السيّد حسين الموسويّ الخونساريّ في إجازته للسيّد محمّد مهدي بحر العلوم: «المولى الأوّل، الفاضل الكامل و الفقيه النبيه، العالم العامل، المحدّث التقي الفائق، آقا محمّد صادق التنكابنيّ، ثمّ الأصفهانيّ، رفع الله درجته وأجزل مثوبته»[٥].

(١) وهي على ظهر سفينة النجاة لوالده، كتبها بخطّه وفرغ من الكتابة سنة ١١٢٢هـ (ينظر الكواكب المنتشرة: ٣٦١)

(٢) شرح زبدة البيان، ميراث حوزة أصفهان، دفتر هشتم: ٢٥٩.

(٣) ينظر إجازات خاندان روضاتيان، ميراث حوزة أصفهان، دفتر جهارم: ٥٠١.

(٤) ينظر فقه القرآن في التراث الشيعيّ، الشيخ محمّد عليّ الحائريّ الخرّم آباديّ، نشرة تراثنا: ١١٣/١٨.

(٥) إجازات الحديث: ٢٠٠، وكرّر نفس الوصف المحدّثُ النوري في الفيض القدسيّ في ترجمة العلّامة المجلسيّ: ١٩٥-١٩٦.

٢- وقال عنه الميرزا محمّد هاشم جهار سوقي(١٢٣٥-١٣١٨هـ) في ضمن إجازته للميرزا محمّد بن عبدالوهّاب الهمدانيّ:

«العالم العامل، والفاضل الكامل المولى محمّد صادق التنكابنيّ».[١]

أساتذته[٢]

١ - والده العلّامة المولى محمّد بن عبدالفتّاح التنكابنيّ المشهور بـ(سراب) أو (فاضل سراب).

٢ - العلّامة الشيخ محمّد باقر المجلسيّ.

٣ - الآقا حسين المحقّق الخونساريّ.

إجازاته في الرواية

له إجازتان في الرواية: واحدة من والده العلّامة سراب، والثانية من أستاذه العلّامة المجلسيّ[٣].

تلامذة المصنّف والمجازون منه[٤]

١. المولى محمّد حسين بن حسن بن عليّ بن فقيه حسن التنكابنيّ، له من المصنّف إجازة كما تقدّم.

٢. المولى زين الدين عليّ بن عين عليّ الخونساريّ.

٣. المولى محمّد حسين الكيلانيّ ابن محمّد سعيد بن إبراهيم، له من المصنّف إجازة كما تقدّم.

٤. المولى جعفر بن أبي القاسم الحسين بن جعفر الخونساريّ، وابنه الحسين بن جعفر الخونساريّ.

---

(١) إجازات خاندان روضاتيان، ميراث حوزة أصفهان، دفتر جهارم: ٥٠١.

(٢) ينظر: تلامذة العلاّمة المجلسيّ والمجازون منه: ١٢٠.

(٣) ينظر تلامذة العلاّمة المجلسيّ والمجازون منه: ١٢٠.

(٤) ينظر: الكواكب المنتثرة: ٣٦٠-٣٦١، تراجم الرجال: ٧٢٠/٢، موسوعة طبقات الفقهاء: ٣٨١/١٢-٣٨٢.

٥. المولى محمّد بن حسين بن محمّد سعيد بن إبراهيم الجيلانيّ.

٦. المولى محمّد حسين بن الحسن بن عليّ التنكابنيّ.

أُسرته العلميّة

والده: المولى محمّد بن عبدالفتّاح التنكابنيّ المشتهر بـ (سراب).

وُلد في محرّم سنة ١٠٤٠هـ في قرية (سراب) من قرى (تنكابن)، وتُوفي بأصفهان يوم عيد الغدير المبارك سنة ١١٢٤ هـ، وله مقبرة معروفة في محلّة (بل خاجو) بجنب مقبرة (تخت فولاذ)[١].

قال عنه المصنّف في مقدمة تعليقة زبدة البيان لوالده:

«والدي العلّامة والفهّامة المدقّق، أُسوة العلماء المحقّقين، وقدوة الفضلاء المدقّقين، فريد دهره وأوانه، ووحيد عصره وزمانه، مروّج آثار الأئمّة الطاهرين، وسالك مسالك الزاهدين المتّقين، الورع الزكيّ، والزاهد التقيّ، مولانا محمّد بن عبدالفتّاح التنكابنيّ»[٢].

وقال عنه أغا بزرك الطهرانيّ:

«الفقيه الفيلسوف، الأديب، تلميذ المحقّق السبزواريّ في الفلسفة، كان يعدّ من المدرسة المعتدلة الملتئمة نسبيّاً مع الحكومة- مدرسة رجب عليّ التبريزيّ - المعارضة للمدرسة الصدرائيّة الحادّة؛ ولذلك نرى العلّامة النوريّ- في الفيض القدسيّ- يعدّه السادس والعشرين من تلاميذ المجلسيّ، أي أنّه كان من أركان جامعة أصفهان بزعامة معاصره المجلسيّ، ومن تلاميذ العلّامة المجلسيّ، تتلمذ على يديه المصنّفُ وروى عنه»[٣].

أخوه: آقا رضا بن محمّد سراب التنكابنيّ الأصفهانيّ.

---

(١) ينظر: روضات الجنّات: ٧/ ١٠٦-١٠٩، الكواكب المنتثرة: ٦٧١-٦٧٣، تراجم الرجال: ١/ ٥١٩-٥٢٠.

(٢) شرح زبدة البيان، ميراث حوزة أصفهان، دفتر هشتم: ٤١.

(٣) الكواكب المنتثرة: ٦٧١.

ذكره أغا بزرك قائلاً:

«ذكر عليّ الحزين في تذكرته الذي ألّفه سنة ١١٦٥ أنّه بعد توطّن والده المعروف بسراب في أصفهان وُلد له صاحب الترجمة، وهو أرشد ولده، تتلمذ على أبيه وأخذ عنه العلوم، وكان له رغبة في الشعر، وتُوفّي قبل ثلاثين سنةً، أي من زمان تأليف التذكرة»[١].

ابنه: محمّد قاسم.

كان عالماً صالحاً، تولّى القضاء بمدينة مازندران.

قال عنه السيّد حسين بن محمّد إبراهيم الحسينيّ القزوينيّ في إجازته للسيّد محمّد مهدي بحر العلوم:

«المولى الألمعيّ، والفاضل اليلمعيّ، مولانا محمّد قاسم سبط المولى المدقّق، والحبر المحقّق مولانا محمّد التنكابنيّ الشهير بسراب»[٢].

وقال عنه السيّد عبدالله الجزائريّ:

«كان عالماً صالحاً، اجتمعتُ به في طريق آذربايجان، ثمّ في المعسكر، وقد وَلِي القضاء بمازندران، وقد رأيتُ عنده إجازةً من بعض علماء أصفهان، ثمّ انقطع به العهد، رحمةُ الله عليه حيّاً أو ميّتاً»[٣].

مصنّفاته ومدوّناته

١. رسالة في (عبدالله بن بُكَيْر)، وهي التي بين يديك، ولم تُذكر في ضمن مصنّفاته.

٢. شرح تشريح الأفلاك، نسبه إليه في (الذريعة) في موضعين قائلاً:

«شرح تشريح الأفلاك: للمولى محمّد صادق التنكابنيّ تامّ، ذكره بعض الفضلاء»[٤].

---

(١) الكواكب المنتشرة: ٢٦٤.

(٢) إجازات الحديث: ٢٣٨.

(٣) الإجازة الكبيرة: ١٨٣.

(٤) الذريعة: ١٣/ ١٤٧.

«تشـريح الأفلاك: شـرح المولى محمّد صادق التنكابنيّ، ذكر بعض المطّلعين أنّه تامٌّ مبسـوط» [١].

ولكنّـه فـي (الكواكـب المنتشـرة) شـكّك فـي نسـبة الكتـاب إليـه قائـلاً: «وقد يُنسـب إليـه (شـرح تشـريح الأفـلاك) »[٢].

٣. حواشٍ على كتاب الدعوات، ذكرها أغا بزرك الطهرانيّ قائلاً:

«كتـاب الدعـوات: لبعـض الأصحـاب، مجموعة عليها حـواشٍ بخـطّ محمّد صادق ابـن مولانـا محمّـد التنكابنيّ المشـتهر بسـراب، توجـد بمكتبة (فخر الديـن) » [٣].

٤. جَمَعَ المصنّف ودوّن تعليقة والده على (زبدة البيان)، كما تقدّم.[٤]

وفاته ومدفنه

لـم نعثـر علـى تاريـخٍ دقيـق لوفاتـه بعـد البحـث والتتبّـع، ويظهـر أنّـه كان حيّـاً سـنة ١١٢٨هـ، إذ كتب في هذا التأريخ نسـخةً من حاشـية والده على (زبدة البيان)، كما تقدّم[٥].

أمّا مدفنه فهو في أصفهان منتهى (پل خاجو)، بجنب قبر والده السراب[٦].

المبحث الثاني

موضوع الرسالة

يتلخّـص موضـوع هـذه الرسـالة بالبحث عـن (عبدالله بـن بُكَيْـر الفطحـيّ) ووثاقته، ومـا اتُّهـم بـه مـن الوضـع؛ بسـبب ما نُسـب إليه مـن جعلـه خـروج المطلّقة مـن العدّة

(١) الذريعة: ١٨٦/٤.

(٢) الكواكب المنتشرة: ٣٦١.

(٣) الذريعة: ٨/ ٢٠٠.

(٤) ينظر شرح زبدة البيان، ميراث حوزة أصفهان، دفتر هشتم: ٤١.

(٥) ينظر فقه القرآن في التراث الشيعي، الشيخ محمّد عليّ الحائريّ الخرّم آباديّ، نشرة تراثنا: ١١٣/١٨.

(٦) ينظر الكواكب المنتشرة: ٣٦٠-٣٦١.

هادماً للطلاق، فللزوج حينئذٍ نكاحها بعد الثلاث بلا محلّل، ونسبته هذا القول لرأيه تارةً، وللرواية تارةً أخرى.

ترجمة عبدالله بن بُكَيْر

لا يخفى أنّ هذا العنوان مشتركٌ بين جماعة، منهم:

[١] عبدالله بن بكير بن أَعْيَن(١).

[٢] عبدالله بن بكير الأرجانيّ(٢) أو الرجّانيّ(٣).

[٣] عبدالله بن بكير بن عبد ياليل(٤).

[٤] عبدالله بن بكير الهجريّ(٥).

[٥] عبدالله بن بكير المراديّ(٦).

ولكن أشهرهم هو عبدالله بن بُكَيْر بن أَعْيَن الفطحيّ، وهو موضوع هذه الرسالة، فلا بأس بذكر ترجمته بصورة مختصرة، ولمّا كانت ترجمته في هامش تحقيق معالم العلماء وافيةً بغرضنا نقلناها بنصّها:

«هو عبدالله بن بُكَيْر بن أَعْيَن بن سُنْسُنْ، أبو عليّ الشيباني، مولاهم.

فقيهٌ، محدّثٌ، كثيرُ الرواية، فطحيُّ المذهب، من أصحاب الصادق عليه السلام.

ذكره النجاشيّ ساكتاً عن بيان حاله ومذهبه، وعدّه الكشّي من فقهاء أصحابنا من الفطحيّة، وممّن أجمعت الصحابة على تصحيح ما يصحّ عنهم وتصديقهم لما يقولون، وأقرّوا لهم بالفقه.

---

(١) ينظر فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: الشيخ النجاشيّ: ٢٢٢، رقم ٥٨١.

(٢) ينظر رجال الطوسيّ: الشيخ الطوسيّ: ٢٦٤، رقم ٣٧٩١.

(٣) ينظر اختيار معرفة الرجال: الشيخ الطوسيّ: ٦٠٥/٢، رقم ٥٧٣.

(٤) ينظر: رجال الطوسيّ: ٨٨، رقم ٩٠٦. ذكره ضمن ترجمة (ابن أبي الجوشاء)، وفي نقد الرجال: ٩٠/٣، رقم ٣٠١٧: (يائيل).

(٥) ينظر رجال الطوسيّ: ١٣٩، رقم ١٤٧٢.

(٦) ينظر رجال الطوسيّ: ٢٣١، رقم ٣١٣٢.

وعدّه المفيد من الفقهاء الأعلام، والرؤساء المأخوذ عنهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، الذين لا يُطعن عليهم، ولا طريقَ إلى ذمّ واحدٍ منهم.

وذكره الشيخ في(الفهرست) وقال: فطحيّ المذهب، إلّا أنّه ثقة، ... وظاهره في (العدّة) اتّفاق الأصحاب على العمل برواياته.

وذكره العلّامة في القسم الأوّل من (الخلاصة) ونقل عبارتي الكشّي و(الفهرست)، ثمّ قال: فأنا أعتمد على روايته وإن كان مذهبه فاسداً.

وعدّ في (المختلف) حديثه من الصحيح تارةً (٥: ١٤١ و ١٤٧)، ومن الموثّق أُخرى (١: ٤٥٣، و ٢: ٩٧)، ومن الضعيف ثالثة (٧: ٣٦٧).

وضعّفه جماعةٌ من الفقهاء؛ منهم: ابن إدريس في (السرائر)، والمحقّق في (المعتبر)، ويحيى بن سعيد في (نزهة الناظر)، وفخر المحقّقين في (الإيضاح)، والفاضل الآبي في (كشف الرموز)، وغيرهم.

واضطربت كلمات كثيرٍ منهم، فقبلوا أحاديثه تارةً وردّوها أُخرى، يُطلب تفصيل ذلك من المصادر»[1].

مباحث الرسالة

تتلخّص مباحث هذه الرسالة في نقاطٍ أربع:

الأولى: السبب الذي دعا المصنّف إلى تأليف رسالته، وهو اختلاف الرجاليين في (عبدالله بن بُكَيْر).

الثانية: ذكر المصنّف بعد ذلك أقوالَ مَنْ عثر على قوله في هذا الباب، ومنهم والده العلّامة سراب.

الثالثة: ذكر المصنّف مَنْ روى عن (ابن بُكَيْر)، ومَنْ روى عنه (ابن بُكَيْر).

الرابعة: بعد نقل أقوال العلماء في (عبدالله بن بُكَيْر) وإشكالاتهم عليه شرع

(١) معالم العلماء:٤١٢/٢.

بتفنيد عباراتهم ومناقشتها.

الخاتمة

النسخة المعتمدة

اعتمدنا في تحقيق هذه الرسالة على نسخةٍ يتيمة لها، حصلنا على مصوّرتها من مركز تصوير المخطوطات وفهرستها التابع لدار مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة، جزى الله تعالى القائمين عليها خير الجزاء.

وتقع في تسع عشرة صفحةً، ومعدّل مسطرتها ١٦ سطراً في الصفحة الواحدة.

عملنا في الكتاب

١. مقابلة المنضَّد مع المخطوط.

٢. تقويم النصّ وتقطيعه وفق الأصول المعتمدة والمتّبعة عند أهل الفنّ، وحاولنا قدر الإمكان إخراج النصّ بصورةٍ صحيحة وسياق تامّ؛ ولذلك اضطررنا إلى إضافة حرفٍ يقتضيه سياق الكلام، ووضعنا الإضافة بين معقوفين [ ].

٣. قمنا بوضع عناوين لبعض فقرات الرسالة؛ تسهيلاً لتناول مطالبها، وقد أدرجناها بين معقوفين [ ].

٤. قمنا بتخريج الآيات والأحاديث والأقوال، كما أثبتنا في الهامش بعض الحواشي سواء التي كانت من المصنِّف رحمه الله أو من نسخة بدل.

٥. تشكيل بعض الكلمات بالحركات الإعرابيّة رفعاً للالتباس.

٦. لم نترجم للأعلام المشهورين المذكورين في الرسالة اعتماداً على شهرتهم، وإنّما ترجمنا للمغمورين منهم.

وقد بذلنا قُصارى جهدنا في إخراج هذه الرسالة وتحقيقها، نسأل الله تعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيّدنا محمّدٍ وعلى آله الطيّبين الطاهرين.

صورة أول النسخة الخطيّة المعتمدة وآخرها

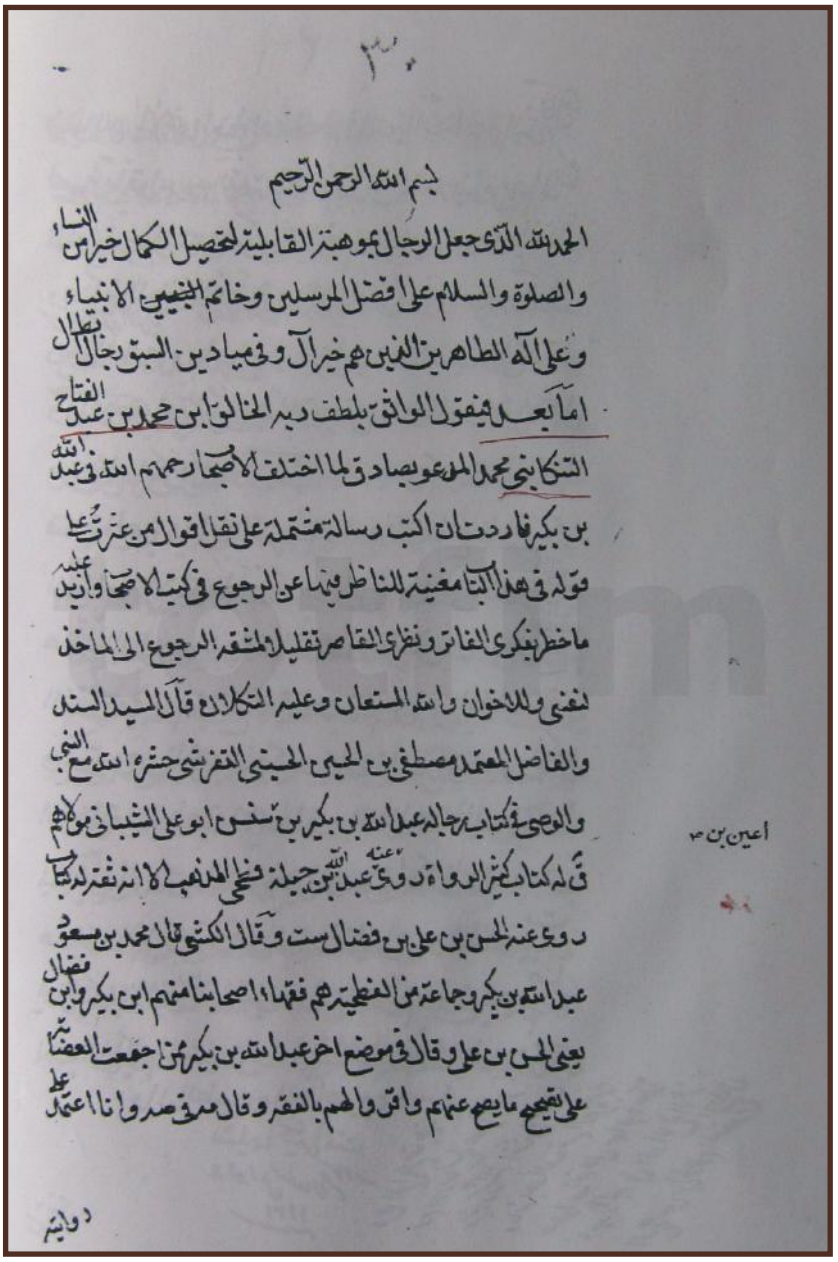

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الرجال بموهبة القابلية لتحصيل الكمال خيرا من النساء
والصلوة والسلام على افضل المرسلين وخاتم النبيين الانبياء
وعلى آله الطاهرين الذين هم خير آل وفي ميادين السبق رجال ابطال
اما بعد فيقول الواثق بلطف ربه الخالق ابن محمد بن عبد الفتاح
التنكابني محمد المدعو بصادق لما اختلف الاصحاب رحمهم الله في عبد الله
بن بكير فاردت ان اكتب رسالة مشتملة على نقل اقوال من عثرت عليها
وقوله في هذا الباب مغنية للناظر فيها عن الرجوع في كتب الاصحاب وازيد
ما خطر بفكري الفاتر ونظري القاصر تقليلا لمشقة الرجوع الى الماخذ
لنفسي وللاخوان والله المستعان وعليه التكلان قال السيد السند
والفاضل المعتمد مصطفى بن الحسين الحسيني التفرشي حشره الله مع النبي
والوصي في كتاب رجاله عبد الله بن بكير بن سنس ابو علي الشيباني مولاهم
في له كتاب كثير الرواة روى عنه عبد الله بن جبلة فنحى المذهب الا انه ثقة له كتاب
روى عنه الحسن بن علي بن فضال ست وقال الكشي قال محمد بن مسعود
عبد الله بن بكير وجماعة من العظيمة هم فقهاء اصحابنا منهم ابن بكير وابن فضال
يعني الحسن بن علي وقال في موضع اخر عبد الله بن بكير ممن اجمعت العصابة
على تصحيح ما يصح عنهم واقروا لهم بالفقه وقال مرة وانا اعتمد

اعين بن ص

دوايته

صورة أول النسخة الخطيّة

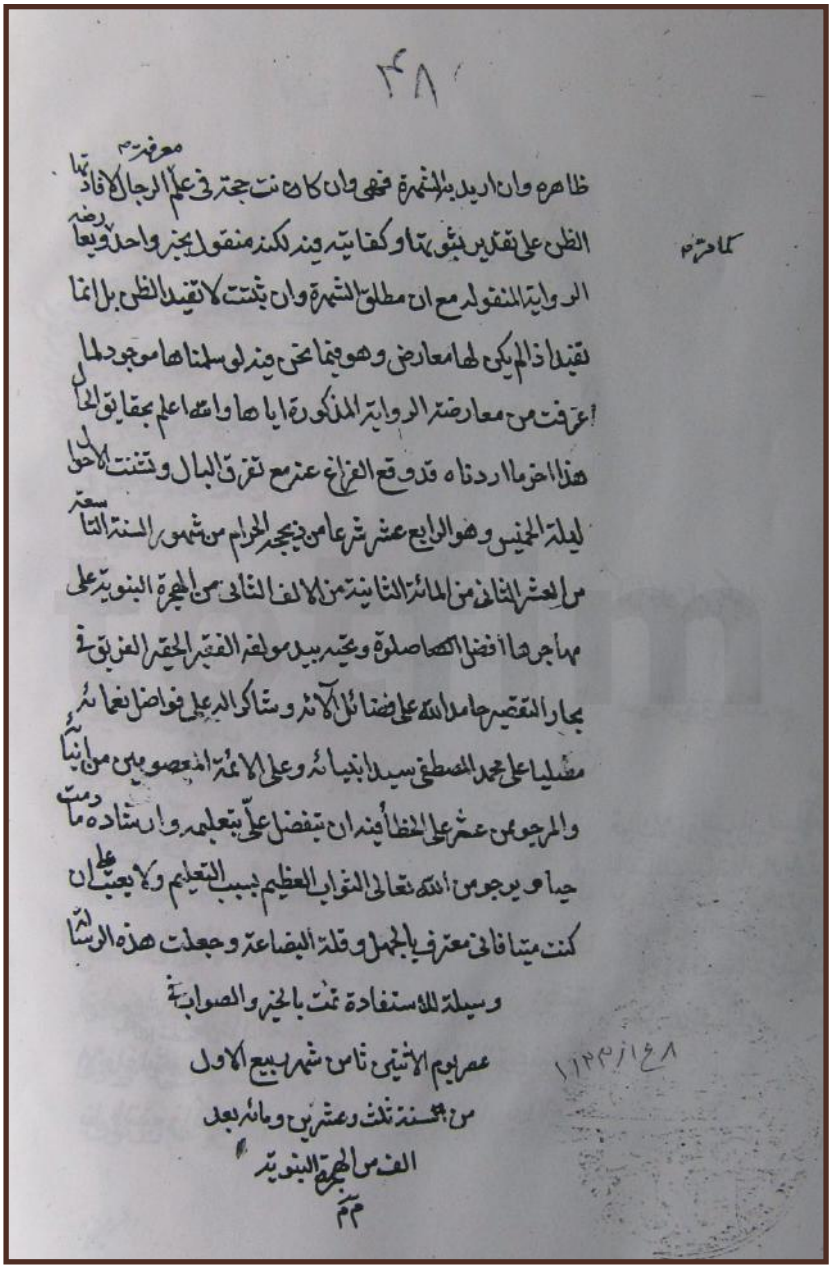

٤٨

ظاهره وان اريد بالشهرة فهي وان كانت حجة في علم الرجال معرفة الافادتها
الظن على تقدير ثبوتها وكفايته وبه لكنه منقول بخبر واحد ومعارض
الرواية المنقولة مع ان مطلق الشهرة وان ثبتت لا تفيد الظن بل انما
تفيد اذا لم يكن لها معارض وهو فيما نحن فيه لو سلمنا ها موجود لما
اعرفت من معارضة الرواية المذكورة اياها والله اعلم بحقايق الحال
هذا اخر ما اردناه قد وقع الفراغ عنه مع تفرق البال وتشتت الاحوال
ليلة الخميس وهو الرابع عشر شرعا من شهر محرم الحرام من شهور السنة التاسعة
من العشر الثاني من المائة الثانية من الالف الثاني من الهجرة النبوية على
مهاجرها افضل الصلوة وتحيته بيد مولف الفقير الحقير الغريق في
بحار التقصير حامدا لله على فضائل آلائه وشاكرا له على فواضل نعمائه
مصليا على محمد المصطفى سيد انبيائه وعلى الائمة المعصومين من ابنائه
والمرجو من عثر على الخطا فيه ان يتفضل علي بتعليمه وارشاده ما دمت
حيا ويرجو من الله تعالى الثواب العظيم بسبب التعليم ولا يعيب علي ان
كنت مبتدئا فاني معترف بالجهل وقلة البضاعة وجعلت هذه الرسالة
وسيلة للاستفادة تمت بالخير والصواب
عصر يوم الاثنين ثامن شهر ربيع الاول
من السنة ثلث وعشرين ومائة بعد
الف من الهجرة النبوية
م م

١١٤٣/١٤٨

صورة آخر النسخة الخطيّة

(النصّ المحقّق)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل الرجال بموهبة القابليّة لتحصيل الكمال خيراً من النساء، والصلاة والسلام على أفضل المرسلين وخاتم الأنبياء وعلى آله الطاهرين الذين هم خير آل، وفي ميادين السَّبق رجالٌ أبطال.

أمّا بعدُ، فيقول الواثق بلطف ربّه الخالق ابن محمّد بن عبدالفتّاح التنكابنيّ محمّد المدعو بصادق:

لمّا اختلف الأصحاب - رحمهم الله - في (عبدالله بن بُكَيْر) فأردت أن أكتب رسالةً مشتمِلةً على نقل أقوال مَنْ عثرتُ على قوله في هذا الباب، مغنِيَةً للناظر فيها عن الرجوع في كتب الأصحاب، وأزيدُ عليه ما خطر بفكري الفاتر ونظري القاصر؛ تقليلاً لمشقّة الرجوع إلى المآخذ لنفسي وللإخوان، والله المستعان وعليه التكلان.

[الأقوال في المسألة]

[قول صاحب نقد الرجال]

قال السيّد السند، والفاضل المعتمد مصطفى بن الحسين الحسينيّ التفرشيّ- حشره الله مع النبيّ والوصيّ- في كتاب رجاله:

«عبدالله بن بُكَيْر بن أَعْيَن بن سُنسُن، أبو عليّ الشيبانيّ، مولاهم.

روى عن أبي عبدالله عليه السلام، له كتاب كثير الرواة، روى عنه عبدالله بن جبلة[1].

(فطحيٌّ المذهب إلّا أنّه ثقة، له كتاب، روى عنه الحسن بن عليّ بن فضّال) (الفهرست)[2].

(١) فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ٢٢٢، رقم ٥٨١.

(٢) الفهرست: الشيخ الطوسيّ:١٧٣-١٧٤، رقم ٤٦١.

وقال الكشّيّ: (قال محمّد بن مسعود: عبدالله بنُ بُكَيْر وجماعة من الفطحيّة هم فقهاء أصحابنا، منهم: ابن بُكَيْر، وابن فضّال، يعني الحسن بن عليّ)[١].

وقال في موضعٍ آخر: (عبدالله بن بُكَيْر ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم وأقرّوا لهم بالفقه)[٢].

وقال العلّامة في الخلاصة: (وأنا أعتمد على روايته وإن كان مذهبه فاسداً)[٣].

ونقل ابن داود عن الكشّي: (أنّه ليس هو من أولاد أَعْيَن، له ابن اسمه الحسين)[٤]. انتهى.

وفيه نظر؛ لأنّ الكشّيَّ ذكر هذا في شأن (عبدالله بنُ بُكَيْر الرجّاني)[٥] كما نقلناه.

ونقله[٦] ابن داود مرّة في باب الثقات ولم يوثّقه[٧]. ومرّة في باب الضعفاء ووثّقه[٨]».

انتهى ما في رجال السيّد[٩].

[المحتملات في عبارة النقد]

أقول: يُحتمل أن يكون (قال)- في قوله «وقال في موضع آخر.. إلخ»- قولَ الكشّي

---

(١) اختيار معرفة الرجال: الشيخ الطوسيّ: ٦٣٥/٢، رقم ٦٣٩.

(٢) ينظر اختيار معرفة الرجال:٦٧٣/٢، رقم ٧٠٥.

(٣) خلاصة الأقوال: العلاّمة الحلّيّ: ١٩٥، رقم ٢٤.

(٤) رجال ابن داود: الحسن بن عليّ بن داوُد الحلّيّ: ١١٧، رقم ٨٤٢.

(٥) اختيار معرفة الرجال: ٦٠٥/٢، رقم ٥٧٣.

(٦) في الأصل:(نقل)، وما أثبتناه من المصدر.

(٧) ينظر رجال ابن داود: ١١٧، رقم ٨٤٢.

(٨) ينظر رجال ابن داود: ٢٥٣، رقم ٢٦٦.

(٩) نقد الرجال: السيّد مصطفى بن الحسين الحسينيّ التّفرشيّ: ٣/ ٨٩-٩٠.

فيكـون المسـتكنّ فيه راجعاً إلى محمّد بن مسـعود.

ويُحتمل أن يكون قولَ السيّد، فيكون المستكنّ فيه راجعاً إلى الكشّيّ.

فعلـى الأوّل يكـون مدّعـي الإجمـاع العيّاشـيّ، وعلـى الثاني الكشّـيّ، لكنّ المسـتفاد مـن الرجـال الكبيـر[١] أنّ المدّعـي للإجمـاع هو الكشّـيّ.

[الراوون عن ابن بُكَيْر ومَن يروي هو عنهم]

وقال والدي العلّامة- سلّمه الله- في حاشيته على رجال السيّد:

«وروى عنـه- أي عـن عبداللـه بـن بُكَيْـر- محمّـد بن خالـد الأصمّ كما يظهـر من باب (الرجـل يتـزوّج بامـرأةٍ ثـمّ علـم بعدمـا دخـل بهـا أنّ لهـا زوجـاً) مـن الاسـتبصار[٢] »[٣]. انتهى.

أقـول: وروى عنـه: ابـن سـماعة[٤]، والحسـن بـن محبـوب[٥]، وحسـين بـن هاشـم[٦]، وعبداللـه بن المغيـرة[٧].

وهـو يـروي عـن زرارة وعـن رفاعـة كمـا يظهـر مـن أوائـل باب (أحـكام الطـلاق) من

(١) ينظر منهج المقال: الميرزا محمّد بن عليّ بن إبراهيم الإسترآباديّ: ٤٥٤/٦.

(٢) ينظر لرواية الأصمّ عن ابن بُكَيْر الاستبصار: الطوسيّ: ٣/ ١٩٠ (باب الرجل يتزوّج بامرأةٍ ثمّ علم بعدما دخل بها أنّ لها زوجاً) ح٦.

(٣) ينظر إكليل المنهج في تحقيق المطلب: محمّد جعفر الكرباسيّ: ٢٠٩، فقد نقل هناك كلام والد الماتن ورمز له بـ«م ح د».

(٤) ينظر لرواية ابن سماعة عن ابن بُكَيْر الكافي: الكلينيّ: ٧٧/٦-٧٨ (باب ما يهدم الطلاق وما لا يهدم) ح٣.

(٥) ينظر لرواية الحسن بن محبوب عن ابن بُكَيْر تهذيب الأحكام:٢٨٤/٧ (باب من أحلّ الله نكاحه من النساء وحرّم منهنّ في شرع الإسلام) ح٤٠.

(٦) ينظر لرواية حسين بن هاشم عن ابن بُكَيْر الكافي: ٧٧/٦-٧٨ (باب ما يهدم الطلاق وما لا يهدم) ح٣.

(٧) ينظر الرواية عبدالله بن المغيرة عن ابن بُكَيْر تهذيب الأحكام:٢٣٩/٣ (باب العمل في ليلة الجمعة ويومها) ح٢٠.

(التهذيب)[١]، ومن باب (أنّ من طلّق امرأته ثلاث تطليقاتٍ للسُنّة لا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره) من (الاستبصار)[٢]، وسننقل من الكتابين ما يدلّ على ما قلنا.

ويمكن أن يروي عنه عبدالله بن سنان[٣] كما يظهر من (التهذيب) في أوائل الباب المذكور[٤].

وروى عنه عمر بن أُذَيْنَة[٥] وصفوان[٦] كما يظهر من (الاستبصار) في الباب المذكور.

ويظهر من أوائل باب (كيفيّة الصلاة وصفتها والمفروض من ذلك والمسنون) من (التهذيب) رواية صفوان بن يحيى عنه، و روايته عن زرارة[٧].

[نسبة الشيخ البهائيّ إلى العلّامة عدّه رواية ابن بُكَيْر من الصحاح]

وقال مَنْ ألّف كتاباً مقتَصراً في رجال (من لا يحضره الفقيه):

---

(١) ينظر لرواية ابن بُكَيْر عن زرارة تهذيب الأحكام:٨/٣٥ (باب أحكام الطلاق) ح ٢٦، و٥١ ح٨١-٨٢، ولرواية ابن بُكَيْر عن رفاعة تهذيب الأحكام:٨/٣٠ (باب أحكام الطلاق) ح ٧.

(٢) ينظر لرواية ابن بُكَيْر عن زرارة الاستبصار: الكافي: ٣/ ٢٧٦ (باب أنّ من طلّق امرأة ثلاث تطليقات للسنّة لا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره) ح٢٤.

(٣) حيث روى الشيخ رحمه الله عن عبدالله بن سنان روايةً توافق رأي عبدالله، ثمّ قال: «فأوّل ما في هذه الرواية أنّها موقوفةٌ غير مسندة[في الأصل: (مستندة)، وما أثبتناه من المصدر]؛ لأنّ عبدالله بن سنان لم يسندها إلى أحدٍ من الأئمّة عليهم السلام.
وإذا كان الأمر على ذلك جاز أن يكون قد قال ذلك برأيه كما قال عبدالله بن بُكَيْر.
أو يكون عبدالله بن سنان قد أخذه من عبدالله بن بُكَيْر وأفتى به كما سمعه»[تهذيب الأحكام: ٨/٣١ ذيل ح ٩٠].(منه عُفي عنه).

(٤) ينظر تهذيب الأحكام: ٨/ ٣٠-٣١ (باب أحكام الطلاق) ح ٩.

(٥) لم نجد رواية ابن أُذَيْنَة عن ابن بُكَيْر في الاستبصار في الباب المذكور، وإنّما وجدنا روايته عنه في تهذيب الأحكام: ٨/٤٤ (باب أحكام الطلاق)، ح٥٢.

(٦) ينظر لرواية صفوان عن ابن بُكَيْر الاستبصار:٣/ ٢٧٤ (باب أنّ مَن طلّق امرأة ثلاث تطليقات للسنّة لا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره) ح١٦.

(٧) ينظر لرواية صفوان عن ابن بُكَيْر ورواية ابن بُكَيْر عن زرارة تهذيب الأحكام:٢/٧٠-٧١ (باب كيفيّة الصلاة وصفتها وشرح الإحدى وخمسين ركعةً، وترتيبها والقراءة فيها، والتسبيح في ركوعها وسجودها، والقنوت فيها، والمفروض من ذلك والمسنون) ح٢٦.

(قال الشيخ البهائيّ- عطّر الله مرقده المنوّرة[١]-: إنّ العلّامة عدّ رواية عبدالله بن بُكَيْر - في (المختلف)[٢] في بحث ما لو تبيّن فسق الإمام بعد الصلاة خلفه- في الصحاح[٣])[٤]. انتهى.

أقول: لعلّ هذا اشتباهٌ؛ إمّا من الناقل وإمّا من الشيخ البهائيّ.

[نقل كلام العلّامة]

قال العلّامة رحمه الله في (المختلف) في مسألة مَن صلّى خلف إمامٍ ثمّ تبيّن أنّه كان كافراً أو فاسقاً: «وما رواه فَضالة في الصحيح عن عبدالله بُكَيْر» الحديث.

ثمّ قال بعد نقل الحديث:

«لا يُقال: عبدالله بن بُكَيْر فطحيٌّ»- إلى أن قال- «لأنّا نقول: عبدالله بن بُكَيْر وإنْ كان فطحيّاً إلّا أنّ المشايخ وثّقوه.

وقال الكشّيُّ عن العيّاشيّ: (عبدالله بن بُكَيْر وجماعة من الفطحيّة كعمّار الساباطيّ، وعليّ بن أسباط، والحسن بن عليّ بن فضّال فقهاء أصحابنا)[٥].

وقال في موضعٍ آخر: عبدالله بن بُكَيْر ممّن أجمعت العِصابة على تصحيح ما يصحّ عنه وأقرّوا له بالفقه[٦]»[٧].

ولعلّ في نسخة الشيخ البهائيّ- إن صحّ النقل- (في الصحيح) كان بعد (عبدالله بن بُكَيْر)، عكس ما وجدنا في نسختين إحداهما مصحّحة.

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) ينظر مختلف الشيعة: العلاّمة الحلّيّ: ٧١/٣.

(٣) ينظر مشرق الشمسين: بهاء الدين العامليّ: ٢٧٠.

(٤) لم نعثر عليه.

(٥) اختيار معرفة الرجال: الشيخ الطوسيّ: ٦٣٥/٢، رقم ٦٣٩.

(٦) ينظر اختيار معرفة الرجال:٦٧٣/٢، رقم ٧٠٥.

(٧) مختلف الشيعة:٣/ ٧١.

[موافقة المحقّق الداماد للمنسوب إلى العلّامة]

ثمّ بعد ذلك بأزيد من أربع سنين تشرّفتُ بمطالعة (الرواشح السماويّة في شرح أحاديث الإماميّة) تأليف المحقّق النقّاد السيّد الداماد، فوجدته قائلاً بمثل ما نُقِل عن الشيخ البهائيّ رحمه الله؛ حيث نقل في الراشحة الثالثة عن الكشّيّ أنّه:

«أورد في كتابه جماعةً أجمعت العِصابة على تصحيح ما يصحّ عنهم، والإقرار لهم بالفقه، والفضل، والضبط، والثقة وإن كانت روايتهم بإرسال، أو رفع، أو عمّن يسمّونه وهو ليس بمعروف الحال، ولُمَّةٌ منهم في أنفسهم فاسدو العقيدة، غير مستقيمي المذهب»[(١)]، ثمّ نقل عبارات الكشّيّ.

ومن جملة من أورده عبدالله بن بُكَيْر، ثمّ قال رحمه الله:

«وبالجملة، هؤلاء مراسيلهم ومرافيعهم ومقاطيعهم ومسانيدهم إلى مَن يسمّونهم من غير المعروفين معدودةٌ عند الأصحاب- رضوان الله عليهم- من الصحاح».[(٢)]

ثمّ أخذ بنقل بعض عباراتهم الدالّة- بزعمه- على ما ادّعاه، بقوله:

«ومن ذلك ما في (المختلف) للعلّامة- في مسألة ظهور فسق إمام الجماعة- أنّ حديث عبدالله بن بُكَيْر صحيحٌ مع أنّه فطحيٌّ؛ استناداً إلى الإجماع المذكور»[(٣)]. انتهى.

[جواب المصنّف عمّا نُسب إلى العلّامة]

وقد نقلنا عبارة (المختلف) وعرفت عدم دلالتها عليه؛ لأنّ (في الصحيح) مقدّمٌ على (عبدالله).

ولا تظنّنّ أنّ في نُسخ (المختلف) التي عندنا مِنْ تقدّم (في الصحيح) على (عبدالله) وقع غلطاً؛ لأنّه نقل عبارة الشهيد الأوّل في (شرح الإرشاد) للاستدلال على

(١) الرواشح السماويّة: المحقّق الداماد: ٧٨.

(٢) الرواشح السماويّة: ٨٠.

(٣) مختلف الشيعة:٣/ ٧١.

مـا ادّعـاه، والحـال أنّ العبارة التي نقلها[١] من قبيل العبـارة التي نقلناها عن (المختلف).

فالظاهـر أنّـه زعـم أنّ (فـي الصحيـح) يـدلّ على صحّـة مَن تأخّـر أيضـاً لا على صحّة من تقـدّم فقط.

ثمّ أقول: والمستفاد من (الرواشح) أنّ مدّعي الإجماع هو الكشّيّ.

وأمّا قول العلّامة في (المختلف) لا يخفى ضعفه.

وقال في موضعٍ آخر: فالاحتمالان كما مرّ.

ولعـلّ الأخيـر- وهـو كـون قـول العلّامـة والمسـتكنّ فيـه عائداً إلـى الكشّـيّ في هذا الموضـع- أظهر.

[كلام العلّامة في الخلاصة]

لكن قال في (الخلاصة) مثل ما في رجال السيّد؛ حيث قال:

«عبدالله بن بُكَيْر: قال الشيخ الطوسيّ رحمه الله: (إنّه فطحيُّ المذهب إلّا أنّه ثقة)[٢].

وقـال الكشّـي: (قـال محمّد بن مسـعود: عبدالله بـن بُكَيْر وجماعة مـن الفطحيّة هم فقهـاء أصحابنـا، وذكـر جماعـةً: منهـم: عمّـار السـاباطيّ، وعلـيّ بـن أسـباط [٣٢], وبنـو الحسـن بن علـيّ بن فضّـال: عليّ وأخـواه) [٣].

---

(١) حيث قال: «وفي (شرح الإرشاد)[ينظر غاية المراد في شرح نكت الإرشاد: الشهيد الاوّل:٤١٣/١] لشيخنا المحقّق الفريد الشهيد في كتاب الحجّ في مسألة تكرّر الكفّارة بتكرّر الصيد عمداً أو سهواً: وصرّح الصدوق[ينظر المقنع: ٢٥١]، والشيخ في (النهاية)[٢٢٦] و(الاستبصار)[٢١١/٢ ذيل الحديث ٧٢٠]، وابن البرّاج[ينظر المهذّب البارع:٢٢٨/١] بعدم التكرار عمداً؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللهُ مِنْهُ﴾، المائدة:٩٥، والتفصيل قاطع للتّشريك، فكما لا انتقام في الأوّل فلا جزاء في الثاني؛ ولأنّ الصادق عليه السلام فسّر الآية بذلك في رواية ابن أبي عُمَيْر في الصحيح عن بعض أصحابه»[ينظر: الكافي: ٣٩٤/٤، باب المحرم يصيب الصيد مراراً ح ٣، الرواشح السماويّة: ٨٠]. انتهى. فظهر أنّي فيما أسندته إليه صادق. (منه سلّمه الله).

(٢) خلاصة الأقوال:١٩٥، رقم ٢٤.

(٣) اختيار معرفة الرجال: ٦٣٥/٢ رقم ٦٣٩.

وقال في موضعٍ آخر: (إنّ عبدالله بن بُكَيْر ممّن أجمعت العصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، وأقرّوا له بالفقه)[١].

فأنا أعتمد على روايته وإن كان مذهبه فاسداً»[٢]. انتهى.

[كلام الشيخ في التهذيب]

وقال الشيخ رحمه الله في أوائل باب (أحكام الطلاق) من (التهذيب):

(فأمّا ما رواه محمّد بن عليّ بن محبوب، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عن عبدالله بن بُكَيْر، عن زرارة بن أعيَن، قال: سمعتُ أبا جعفرٍ عليه السلام يقول: الطلاق الذي يحبّه الله، والذي يطلّق الفقيه، وهو العدل بين المرأة والرجل: أن يطلّقها في استقبال الطهر بشهادة شاهدين وإرادة من القلب، ثمّ يتركها حتّى تمضي ثلاثة قروء، فإذا رأت الدم في أوّل قطرة من الثالثة- وهو آخر القرء؛ لأنّ الأقراء هي الأطهار- فقد بانت منه، وهي أملك بنفسها، فإن شاءت تزوّجته وحلّت له بلا زوج، فإن فعل هذا بها مائة مرّة هدم ما قبله وحلّت بلا زوج، وإن راجعها قبل أن تملك نفسها، ثمّ طلّقها ثلاث مرّات يراجعها ويطلّقها لم تحلّ له إلّا بزوج.

فهذه الرواية آكد شبهةً من جميع ما تقدّم من الروايات؛ لأنّها لا تحتمل شيئاً ممّا قلناه؛ لكونها مصرّحةً خاليةً من وجوه الاحتمال، إلّا أنّ في طريقها (عبدالله بن بُكَيْر)وقد قدّمنا من الأخبار ما تضمّن أنّه قال حين سُئل عن هذه المسألة: (هذا ممّا رزق الله من الرأي).

ولو كان سمع ذلك من زرارة لكان يقول حين سأله الحسين بن هاشم وغيره عن ذلك، وأنّه هل عندك في ذلك شيء؟ كان يقول: نعم، رواية زرارة، ولا يقول: نعم، رواية رفاعة، حتّى قال له السائل: إنّ

(١) اختيار معرفة الرجال: ٦٧٣/٢، رقم ٧٠٥.

(٢) خلاصة الأقوال:١٩٥، رقم ٢٤.

رواية رفاعة تتضمّن أنّه إذا كان بينهما زوج، فقال هو عند ذلك: (هذا ممّا رزق الله من الرأي)، فعدل عن قوله: (إنّ هذا في رواية رفاعة) إلى أن قال: (الزوج وغير الزوج سواء عندي) فلمّا ألحّ عليه السائل قال: (هذا ممّا رزق الله من الرأي).

ومَنْ هذه صورته فيجوز أن يكون أسند ذلك إلى زرارة؛ نُصرةً لمذهبه الذي كان أفتى[١] به، وأنّه لمّا رأى أنّ أصحابه لا يقبلون ما يقوله برأيه أسنده إلى مَن رواه عن أبي جعفر عليه السلام.

وليس (عبدالله بن بُكَيْر) معصوماً لا يجوز هذا عليه، بل وقع منه[٢] من العدول عن اعتقاد مذهب الحقّ إلى اعتقاد مذهب الفطحيّة ما هو معروفٌ من مذهبه.

والغلط في ذلك أعظم (من الغلط) في إسناد فتيا الغلط- ممّن[٣] يعتقد صحّتها لشبهةٍ (دخلت عليه)- إلى بعض أصحاب الأئمّة عليهم السلام.

وإذا كان الأمر على ما قلناه لم تعترض[٤]]هذه الرواية أيضاً ما قدمناه)[٥].

هذه كلماته رُفِعت درجاته.

[كلام الشيخ في الاستبصار]

ومثله قال في (الاستبصار) بأدنى تفاوتٍ في اللفظ في أواخر باب (أنّ مَن طلّق امرأته ثلاث تطليقاتٍ للسُنّة لا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره)[٦].

---

(١) في نسخة بدل:(يفتي)، وما أثبتناه من المصدر.

(٢) في نسخة بدل: (عليه)، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) في الأصل: (من)، وفي المصدر: (فيمن)، والصواب ما أثبتناه.

(٤) في الأصل:(يعترض)، وما أثبتناه من المصدر.

(٥) ينظر تهذيب الأحكام:٣٥/٨-٣٦ (باب أحكام الطلاق) ح ٢٦.

(٦) ينظر الاستبصار:٢٧٦/٣-٢٧٧ (باب أنّ من طلّق امرأة ثلاث تطليقات للسنّة لا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره) ح ٢٤.

وقوله في (الكتابين) قدّس سرّه: «وقدّمنا من الأخبار.. إلخ» إشارةٌ إلى ما رواه رحمه الله في البابين المذكورين من الكتابين:

[١] عن محمّد بن يعقوب، عن حميد بن زياد، عن ابن سماعة، عن محمّد بن زياد وصفوان، عن رفاعة، عن أبي عبدالله عليه السلام، قال: سألته عن رجلٍ طلّق امرأته حتّى بانت منه وانقضت عدّتها، ثمّ تزوّجت زوجاً آخر فطلّقها أيضاً، ثمّ تزوّجت زوجها الأوّل، أيهدم ذلك الطلاقَ الأوّل؟ قال: «نعم».

قال ابن سماعة: وكان ابن بُكَيْر يقول: المطلّقة إذا طلّقها زوجها، ثمّ تركها حتّى تبين، ثمّ تزوّجها فإنّما هي عنده على طلاق مستأنف.

قال ابن سماعة: وذكر الحسين بن هاشم أنّه سأل ابن بُكَيْر عنها فأجابه بهذا الجواب، فقال له: سمعتَ في هذا شيئاً؟ فقال: رواية رفاعة، فقال: إنّ رفاعة روى أنّه إذا دخل بينهما زوج، فقال: زوج وغير زوج عندي سواء، فقلتُ: سمعتَ في هذا شيئاً؟ فقال: لا، هذا ممّا رزق الله من الرأي.

قال ابن سماعة: وليس نأخذ بقول ابن بُكَيْر؛ فإنّ الرواية: إذا كان بينهما زوج[١].

[٢] وعن محمّد بن أبي عبدالله، عن معاوية بن حكيم، عن عبدالله بن المغيرة، قال: سألتُ عبدالله بن بُكَيْر عن رجلٍ طلّق امرأته واحدةً، ثمّ تركها حتّى بانت منه، ثمّ تزوّجها، قال: هي معه كما كانت في التزويج، قال: قلتُ: فإنّ رواية رفاعة: إذا كان بينهما زوج، فقال لي عبدالله: هذا زوجٌ، [وهذا][٢] ممّا رزق الله من الرأي[٣].

[قول الشهيد الثاني]

وقال الشهيد الثاني رحمه الله في (المسالك) بعد نقل رواية عبدالله بن بُكَيْر عن

---

(١) تهذيب الأحكام:٣٠/٨ (باب أحكام الطلاق) ح ٧، الاستبصار:٢٧١/٣ (باب أنّ من طلّق امرأة ثلاث تطليقاتٍ للسنّة لا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره) ح ٥.

(٢) ما بين المعقوفين من المصدر.

(٣) الاستبصار:٢٧١/٣-٢٧٢ (باب أنّ من طلّق امرأة ثلاث تطليقاتٍ للسنّة لا تحلّ له حتّى تنكح زوجاً غيره) ح ٦.

زرارة التـي نقلناها عن الشـيخ رحمه الله:

«وهـذه الروايـة- مع شـذوذها- رواها (عبدالله بـن بُكَيْر)، وهو فطحيٌّ المذهـب، لا يُعتمـد علـى روايتـه، خصوصاً مـع مخالفتها لغيرهـا[١]، بل للقـرآن الكريم[٢].

ومـع ذلـك ففيهـا قـادح آخـر: وهـو أنّ عبداللـه كان يُفتـي بمضمونهـا ورُوجـع فـي أمرهـا، فقـال: (هـذا ممّـا رزقنـي اللـه مـن الـرأي).

قال الشـيخ رحمه الله: (ومَنْ هذه حالته يجوز أن يكون أسـند ذلك إلى زرارة؛ نصـرةً لمذهبـه الـذي كان أفتـى بـه، وأنّه لمّـا رأى أصحابـه لا يقبلون ما يقولـه برأيه أسـنده إلـى مَن رواه عن أبـي جعفرٍ عليه السلام.

وليـس (عبداللـه بـن بُكَيْـر) معصوماً لا يجوز عليه هذا، بـل وقع منه من العـدول عـن اعتقـاد مذهـب الحقّ إلـى اعتقـاد مذهب الفطحيّـة ما هو معـروفٌ مـن مذهبـه، والغلـط فـي ذلـك أعظـم من إسـناد فتيـا- يعتقد صحّتها لشـبهة- إلـى بعض أصحـاب الأئمّة.

وإذا كان الأمـر علـى مـا قلنـاه لـم يُعتـرض بهـذه الروايـة مـا ذكـر فـي غيرهـا)[٣].

والعجـب- مـع هـذا القَـدح العظيم من الشـيخ فـي (عبدالله بـن بُكَيْر)- أنّـه قـال فـي كتاب الرجـال: (إنّ العِصابـة أجمعت على تصحيـح ما يصحّ منـه، وأقـرّوا لـه بالفقـه والثقـة)[٤]، وذكر غيره مـن علماء الرجـال كذلك[٥].

وهـذا الخبـر ممّـا صحّ عـن (عبدالله بن بُكَيْر)؛ لأنّ الشـيخ فـي التهذيب

---

(١) ينظر وسائل الشيعة: الحرّ العامليّ: ٢٢/١١٠-١١٨، (الباب الثالث من أبواب أقسام الطلاق وأحكامه).

(٢) ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يَتَرَاجَعَا إِنْ ظَنَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُبَيِّنُهَا لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾، البقرة:٢٣٠.

(٣) تهذيب الأحكام: ٨/٣٦، ذيل ح ١٠٧.

(٤) ينظر اختيار معرفة الرجال: ٢/٦٧٣، رقم ٧٠٥.

(٥) كالعلاّمة في خلاصة الأقوال:١٩٥، رقم ٦٠٩.

رواه عن محمّد بن محبوب، عن أحمد بن محمّد، عن الحسن بن محبوب، عنه، عن زرارة[١]، والجميعُ ثقات.

وكيف كان فهو بالإعراض عنه حقيق؛ لِمَا ذكرناه من شذوذه ومخالفته للقرآن، بل لسائر علماء الإسلام»[٢].

انتهى كلامه رُفِع مقامه.

[قول الشهيد الأول]

وعدّ الشهيد رحمه الله في اللّمعة (عبدالله بن بُكَيْر) من الأصحاب؛ حيث قال:

«وقد قال بعض الأصحاب[٣]: إنّ هذا الطلاق لا يحتاج إلى محلّلٍ بعد الثلاث»[٤].

كما قال الشهيد الثاني في شرحه عليها بقوله:

«وهو- أي بعض الأصحاب- عبدالله بن بُكَيْر»[٥].

ثمّ أخذ في ذكر مستند قول بعض الأصحاب بقوله:

«استناداً إلى روايةٍ أسندها- أي (عبدالله بن بُكَيْر)- إلى زرارة»[٦].

ونقل بعض الرواية السابقة فقال:

«وإنّما كان ذلك قول (عبدالله)؛ لأنّه قال حين سُئل عنه: (هذا ممّا رزق الله من الرأي).

ومع ذلك رواه بسندٍ صحيح.

وقد قال الشيخ رحمه الله: (إنّ العِصابة أجمعت على تصحيح ما يصحّ

---

(١) ينظر تهذيب الأحكام: ٣٥/٨ ح ١٠٧.

(٢) مسالك الأفهام: الشهيد الثاني: ١٢٨/٩-١٢٩.

(٣) حكاه الشيخ عن عبدالله بن بُكَيْر في تهذيب الأحكام:٨ /٣٠، في ضمن الحديث ٨٨.

(٤) اللّمعة الدمشقيّة: الشهيد الأوّل: ١٨٠.

(٥) الروضة البهيّة: الشهيد الثاني: ٣٨/٦.

(٦) الروضة البهيّة: ٣٨/٦.

عـن عبداللـه بن بُكَيْر وأقرّوا لـه بالفقه والثقة).[١]

وفيه نظرٌ؛ لأنّه فطحيُّ المذهب، ولو كان ما رواه حقّاً لما جعله رأياً له.

ومـع ذلـك فقـد[٢] اختلـف سـند الرواية عنـه: فتارةً أسـندها إلـى رفاعة، وأُخـرى إلـى زرارة، ومـع ذلك نسـبه إلى نفسـه.

والعجـب مـن الشـيخ رحمه اللـه- مع دعـواه الإجماع المذكـور- أنّه قال: (إنّ إسـناده إلـى زرارة وقـع نصـرةً لمذهبـه الـذي أفتـى بـه لمّـا رأى أنّ أصحابـه لا يقبلـون ما يقولـه برأيه).

قـال: (وقـد وقع منه من العـدول عن اعتقاد مذهب الحـقّ إلى الفطحيّة مـا هـو معـروف، والغلـط فـي ذلـك أعظـم مـن الغلط فـي إسـناد فتيا- يعتقـد صحتهـا لشـبهةٍ دخلت عليـه- إلى بعـض أصحاب الأئمّـة(عليهم السلام)»[٣].

[ظاهر عنوان (أصحابنا) في اللّمعة ودعوى شموله لابن بُكَيْر]

ثـمّ تصـدّى- بعد قول الشـهيد: «والأصحّ احتياجه إليه»[٤] أي إلـى المحلّى بفاصلةٍ هي بيـان أدلّـة الاحتيـاج إلى المحلّى-[٥] لتوجيه عدّ الشـهيد (عبدالله) من الأصحاب بقوله:

«وعبداللـه بـن بُكَيْـر ليس من أصحابنا الإماميّة، ونسـبةُ المصنّف رحمه الله [له] إلى أصحابنـا التفاتـاً إلـى أنّـه من الشـيعة فـي الجملة بـل من فقهائهـم[٦] على مـا نقلناه عن الشـيخ وإن لم يكـن إماميّاً.

---

(١) ينظر اختيار معرفة الرجال: ٦٧٣/٢، رقم ٧٠٥.

(٢) في الأصل: (قد)، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) الروضة البهيّة: ٣٨/٦-٣٩.

(٤) اللّمعة الدمشقيّة: ١٨٠.

(٥) بقوله: «للأخبار الصحيحة الدالّة[عليه]، وعموم القرآن الكريم بل لا يكاد يتحقّق في ذلك خلاف؛ لأنّه لم يذهب إلى القول الأوّل أحدٌ من الأصحاب على ما ذكره جماعة». (منه) .[ومن الذين ذكروا عدم ذهاب أحدٍ إلى القول الأوّل: الفاضل المقداد السيوريّ في التنقيح الرائع: ٣٢٠/٣، وابن فهد الحلّي في المهذّب البارع: ٤٦٥/٣].

(٦) في الأصل: (ثقاتهم)، وما أثبتناه من المصدر.

ولقد كان تركُ حكاية قوله في هذا المختصر أولى»[١] انتهى.

أقول: إطلاق الأصحابِ[٢] (الأصحابَ) على مثل عبدالله- وإن كان ثقةً- من غير نصب قرينةٍ معيّنة[٣] غيرُ لائقٍ، فضلًا عن حكاية رأيه بهذا العنوان كما فعله الشهيد على ما حمله الشهيد الثاني؛ لفوات الغرض العمدة في نقل الأقوال في الكتب الفقهيّة والاستدلاليّة من معرفة كون المسألة عند الإماميّة الاثني عشريّة اتفاقيّةً أو خلافيّة، بل يلزم الإغراء بالباطل أيضاً؛ لدلالتها دلالة ظاهرة على كون القائل من الإماميّة.

[توجيه عبارة اللّمعة]

ثمّ أقول: ظاهر كلام الصدوق في باب (طلاق السُنّة) من (الفقيه) أنّه قائل بهذا القول؛ حيث قال:

«رُوي عن الأئمّة عليهم السلام أنّ طلاق السُنّة هو أنّه إذا أراد الرجلُ أن يطلّق امرأته تربّص بها حتّى تحيض وتطهر، ثم يطلّقها في قُبُل عدّتها بشاهدين عدلين في موقفٍ واحد بلفظةٍ واحدة، فإن أشهد على الطلاق رجلاً وأشهد بعد ذلك الثاني لم يجز ذلك الطلاق؛ إلّا أنّ يُشهدهما جميعاً في مجلسٍ واحد، فإذا مضت بها ثلاثة أطهارٍ فقد بانت منه، وهو خاطب من الخطّاب، والأمر إليها إن شاءت تزوّجته وإن شاءت فلا، فإن تزوّجها بعد ذلك تزوّجها بمهرٍ جديد، فإن أراد طلاقها طلّقها للسُنّة على ما وصفتُ، ومتى طلّقها طلاق السُنّة فجائز له أن يتزوّجها بعد ذلك.

وسمّي طلاق السُنّة طلاق الهدم؛ متى استوفت قروءها وتزوّجها ثانيةً هدم الطلاق

---

(١) الروضة البهيّة: ٣٨- ٤٠.

(٢) المراد من أحدهما: الإماميّة الاثنا عشريّة، ومن الآخر لفظ (الأصحاب).(منه عفي عنه).

(٣) قوله: (من غير نصب قرينةٍ معيّنة) لا يخفى أنّه يندفع به ما ربّما يُقال في مقام الاعتذار:من أنّه قد استعمل الأصحابُ لفظ (الأصحاب) على شيخٍ من أصحابنا في غير الإماميّ من فرق الشيعة، وإن توقّف في ثقته.
قال العلّامة في (الخلاصة): «إسحاق بن عمّار بن حيّان، مولى بني تغلب، أبو يعقوب الصيرفيّ، كان شيخاً من أصحابنا، ثقة، روى عن الصادق عليه السلام والكاظم عليه السلام، وكان فطحيّاً.
قال الشيخ: إلّا أنّه ثقةٌ وأصلُه معتمدٌ عليه، وكذا قال النجاشيّ، فالأولى عندي التوقّف فيما ينفرد به» انتهى. (منه عفي عنه).[ينظر خلاصة الأقوال: ٣١٧-٣١٨، رقم ١٢٤٤.]

الأوّل»[١]. انتهى.

[حكم الفاضل التفرشيّ بموافقة الصدوق لابن بُكَيْر]

وقد حكم الفاضل التفرشيّ- رضي الله عنه- في (حاشيته على الفقيه)[٢] بكون الصدوق قائلاً به، حيث قال:

«قوله: (هدم الطلاق الأوّل)، هذا المذهب منسوبٌ إلى ابن بُكَيْر، والمشهور بين الفقهاء- رضي الله[تعالى] عنهم- أنّ استيفاء العدّة لا يهدم الطلاق الأوّل، بل متى[٣] استوفت الطلاق الثالث[٤] لا تحلّ إلاّ بالمحلّل»[٥] انتهى.

ويؤيّد كونه قائلاً به أنّه رحمه الله في باب (طلاق العدّة) المتّصل بهذا الباب قال: (إن كان طلّق للعدّة ثلاثاً لا بدّ من محلّل)[٦]، ولم يذكره هنا، ولو لم يكن قائلاً بالهدم مطلقاً لكان الظاهر ذكر الاحتياج إلى المحلّل هنا أيضاً؛ لأنّه في مقام التفصيل.

وإذا عرفت هذا فلا يمكن لنا الحكم بأنّ مراد الشهيد رحمه الله من بعض الأصحاب هو (ابن بُكَيْر) مع عدم نصب القرينة الدالّة عليه.

وممّا يؤيد أنّه ما أراد من بعض الأصحاب (ابن بُكَيْر) قوله: «والأصحّ احتياجه إليه»[٧]؛ لدلالته على عدم حكمه - رحمه الله - حكماً قطعيّاً على الاحتياج إلى المحلّل.

---

(١) من لا يحضره الفقيه: الصدوق: ٤٩٥/٣ (باب طلاق السُنّة).

(٢) هو المولى مراد بن عليّ خان التفرشيّ، العلاّمة المحقّق المدقّق، جليلُ القدر، عظيمُ المنزلة، دقيقُ الفطنة، فاضلٌ كاملٌ، عالمٌ متبحرٌ في جميع العلوم، وأمره في علوّ قدره وعظيم شأنه وسموّ رتبته وتبحّره في العلوم العقليّة والنقليّة ودقّة نظره وإصابة رأيه أشهر من أن يُذكر، وفوق ما يحوم حوله العبارة.[جامع الرواة:٢٢٣/٢].
وأمّا شرحه على الفقيه الذي نقل عنه المصنّف فقد سمّاه: (التعليقة السجاديّة).

(٣) في المصدر: (إذا) بدل (متى).

(٤) في المصدر: (الطلقات الثلاث) بدل (الطلاق الثالث).

(٥) التعليقة السجاديّة: ٢٤٩-٢٥٠، س ١٦(مخطوط).

(٦) ينظر من لا يحضره الفقيه:٥٠٠/٣ (باب طلاق العدّة).

(٧) اللّمعة الدمشقيّة: ١٨٠.

ونقلُ جماعةٍ عدم ذهاب أحد من الأصحاب إلى مذهب ابن بُكَيْر - كما قال الشهيد- مع مشاهدة الاشتباه كثيراً في دعوى الإجماع، والاتّفاق لا يوجب القطع بصرف العبارة عن ظاهرها إلى معنى بعيدٍ عنها غاية البعد مع تحقّق الموافق لظاهر العبارة بين الأصحاب ظاهراً.

ولا يبعد أن يُقال: إنّ في كلمة (قال) في قوله: «وقد قال بعض الأصحاب.. إلخ»[١] إشارةً إلى تمريض دعوى الاتّفاق في المسألة، فتدبّر هذا.

[قول صاحب الوافي]

قال الفاضل القاسانيّ رحمه الله في الوافي- بعد نقل رواية (عبدالله بن بُكَيْر) عن زرارة-:

«هذا الخبر ردّه في التهذيبين بالطعن في ابن بُكَيْر، وأنّه رواه نصرةً لمذهبه.

أقول: كيف يطعن هو في ابن بُكَيْر وهو الذي وثّقه في فهرسته[٢]، وعدّه الكشّيّ من فقهاء أصحابنا، وممّن أجمعت العِصابة على تصحيح ما يصحّ عنه، والإقرار له بالفقه[٣].

ولو كان مطعوناً ولا سيّما بمثل هذا الطعن المنكر لارتفع الوثوق عن كثيرٍ من أخبارنا الذي هو في طريقه.

ومضمون هذه الرواية أيضاً ليس منحصراً فيما رواه، بل هو ممّا تكرّر في الأخبار، ونقله غيرُ واحدٍ من الرجال كما مضى ويأتي.

فالصواب أن يُحمل أحد الخبرين المتنافيين في هذا الباب على التقيّة، وكذا كلام ابن بُكَيْر.

ونسبة قوله تارةً: إلى رواية رفاعة، وأُخرى: إلى الرأي، فإنّه ينبغي أن يُحمل على ضربٍ من التقيّة»[٤] انتهى.

---

(١) اللّمعة الدمشقيّة: ١٨٠.

(٢) ينظر الفهرست: ١٧٣-١٧٤، رقم ٤٦١.

(٣) ينظر اختيار معرفة الرجال:٦٧٣/٢، رقم ٧٠٥.

(٤) الوافي: الفيض الكاشانيّ: ٢٣/ ١٠٣٠-١٠٣١.

[خلاصة ما تقدّم]

هـذا مـا وجدنـا من قـول الأصحاب- رضي اللـه عنهم- في شـأن (عبدالله بـن بُكَيْر)، ولا يمكـن القـول بـكلّ مـا قالـوا، ولا الجمع بين أقوالهـم، فلْننظر أنّ الحـقَّ أيُّ ذلك حتّى نتّبـع؛ لأنّ الحقَّ أحـقُّ أن يُتّبع.

[التحقيق في المسألة]

فنقـول: لا يبعـد أن يكـون توثيـق (عبداللـه)- ممّـن وصل إلينـا توثيقه- نشـأ من كلام العيّاشـيّ والكشّـيّ، بـل لا يبعـد أن يكون منشـأ توثيق الكشّـيّ أيضاً كلام العيّاشـيّ.

بـل الظاهـر ذلـك؛ أي كـون كلامهمـا أو كلام أحدهما منشـأً للتوثيـق؛ لأنّ الموثّقين ما أدركـوا أوان (عبداللـه) ولا أوان مـن أدركهـا حتّـى يُقـال: إنّهـم عرفـوا حاله بالمعاشـرة أو بالتفتيـش عمّـن عاشـره، فليـس ذلك منشـأ توثيقهم.

فمنشؤه إمّا كلام العيّاشيّ والكشّيّ فقط، أو كلام غيرهما كذلك، أو منضمًّا.

وعلى التقديرين الأخيرين كان الظاهرُ نقلَ كلام غيرهما.

ومـا وصـل إلينـا منحصـرٌ في نقـل كلامهما ليـس إلّا فالموثّـق الحقيقي الثابـت عندنا منحصـرٌ فيهمـا، بل في العيّاشـيّ.

وإذا عرفـتَ هـذا عرفتَ أنّه لا يمكن الاسـتدلال على ترجيح جانـب المعدّل بالأكثريّة على الجارح.

[الإجماع والكلام فيه]

والإجماع الذي ادّعى العيّاشـيُّ أو الكشّـيُّ وإن دلّ على توثيق مَن تقدّمهما، لكن لمّا كان الناقـل إلينا واحداً يكون بمنزلة الواحد.

ولا يبعـد أن تكـون دعـوى الشـيخ رحمـه الله الإجماع ناشـئة مـن دعوى العيّاشـيّ أو الكشّـيّ؛ بـأن يكـون الإجمـاع المنقول بخبـر الواحد حجّـة عنده.

مع أنّ الإجماع المنقول يضعّفه ما مّر من سـياق كلام (حسـين بن هاشـم)، وصريح كلام (ابـن سـماعة) مـن عـدم اعتمادهمـا بمجـرّد نقـل (عبداللـه)، وإن كان المـراد مـن

العِصابة الفرقة الناجية لا مطلق فرق الشيعة؛ لأنّهما وإن كانا من وجوه الواقفة، لكنّهما ممّن وُثّق في الرجال، فلا يحصل حينئذٍ الوثوق بتحقّق الإجماع المنقول وإن قطعنا النظر عن شيوع الاختلال ووفوره فيما ادّعوا من الإجماعات.

هذا بالنظر إلى بادئ الرأي.

وأمّا بالنظر إلى التأمّل الصادق، فالحقّ ما سنبيّن لك من أنّ الروايةَ لا تدلُّ على عدم اعتمادهما بنقل (عبدالله)، فانتظر.

[الردّ على ترجيح الجارح]

لا يُقال: لا بدّ حينئذٍ من ترجيح جانب الجارح؛ فإنّ المعدّل والجارح إذا تعارضا يُقدّم الجارح.

أمّا على قول مَن يقدّم الجارح مطلقاً عند التعارض؛ فلأنّ فيه جمعاً بينهما؛ إذ غاية قول المعدّل أنّه لم يعلم فسقاً، وقول الجارح أنا علمته.

ولو حكمنا بعدالته كذّبناه، وإذا حكمنا بفسقه صدّقناهما، والجمع أولى ما أمكن.

وأمّا على القول بالتوقّف؛ فلأنّ أصحاب هذا القول إنّما يقولون به عند فقد المرجّح في أحد الجانبين، وأمّا عند وجوده فلا، وههنا جانب الجارح راجح لأكثريّتهم.

لأنّا نقول: هذا- أي تقديم قول الجارح- إذا كان الجرح والتعديل مجرّدين عن ذكر السبب، وما نحن فيه ليس كذلك.

فلا بدّ في الترجيح من النظر والتأمّل في علل الجرح؛ ليُعلم أنّ الرجحان مع أيّهما إن ظهر المرجّح، وإن لم يظهر فلا محيصَ من التوقّف.

[مناقشة كلام الشيخ في التهذيب]

قول الشيخ رحمه الله: «إنّه قال حين سُئل عن هذه المسألة «هذا ممّا رزق الله من الرأي» ولو كان سمع ذلك من زرارة.. إلخ»[1].

(١) تهذيب الأحكام: ٣٥/٨.

فيه: أنّه يجوز أن يكون سمع ذلك بعد الحكاية المنقولة في روايتيْ ابن سماعة وعبدالله بن المغيرة.

وقد يقال: إنّ قوله: «هذا ممّا رزق الله من الرأي» لا يدلّ على كونه رأياً له من غير روايةٍ دالّة عليه عنده.

وقد يُنسب قول فقيهٍ أخذه من ظاهر القرآن والحديث إليه، وقد يَنسب هو أيضاً إلى نفسه، وهذا وإنْ لم يكن شائعاً في زمان (عبدالله)، لكنّ الاحتمال غير مسدود.

أقول: الظاهر أنّ الاحتمالَ ههنا مسدودٌ.

أمّا في رواية ابن سماعة؛ فلأنّه بعدما سُئل عنه أنّك: «سمعتَ في هذا شيئاً؟» فقال: «رواية رفاعة» فكذّبه السائل وأقرّ به هو.

ثمّ سُئل عنه: «سمعتَ في هذا شيئاً؟» قال ذلك.

وأمّا في رواية عبدالله بن المغيرة؛ فلأنّه قال ذلك[١] بعدما قال الراوي: «فإنّ رواية رفاعة إذا كان بينهما زوج».

وبالجملة، لا شكّ في أنّ الروايتين ظاهرتان غاية الظهور- [لا]سيّما رواية ابن سماعة- في أنّ ابن بُكَيْر لم يُرِد من الرأي هذا المعنى.

وقوله: «بل وقع منه[٢] من العدول عن اعتقاد مذهب الحقّ.. إلخ»[٣].

فيرد عليه ما أورده والدي العلّامة - سلّمه الله-:

«من أنّ الغلط في المذهب لا يدلّ على عدم ثقته في الرواية وإن كان أعظم»[٤].

أقول: وأيضاً لو تمّ هذا لما جاز العمل بأخبار الموثَّقين، وهو باطل كما يظهر بالتأمّل في محلّه.

---

(١) أي قوله: «هذا ممّا رزق الله من الرأي». (منه).

(٢) في الأصل: (عليه)، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) تهذيب الأحكام:٨/٣٥-٣٦ (باب أحكام الطلاق) ح ٢٦.

(٤) لم نعثر عليه.

مع أنّ الشيخ أيضاً عمل بها كما هو ظاهر لمن تتبّع (التهذيب والاستبصار).

نعم، إذا لم يكن للمخالف معدّل يُحكم بالضعف، وههنا ليس كذلك؛ لأنّ المعدّل موجود.

وربما يُقال: يمكن أن يكون غرض الشيخ رحمه الله رفع استبعاد الجعل عن (عبدالله)، بأنّه وقع في غلطٍ عظيم من العدول عن المذهب الحقّ القويم، فلا استبعاد في وقوعه في غلطٍ دون ذلك من إسناد فتيا غلط- يعتقد صحتها لشبهة- إلى بعض أصحاب الأئمّة عليهم السلام.

ولا يخفى أنّه ليس بضائر لما نحن بصدده؛ لأنّ الغرض الأصليّ ههنا رفع توهّم كون ما ذكر جرحاً، لا بيان عدم صحّة كلام الشيخ رحمه الله في نفسه، فكان على الشيخ رحمه الله الاقتصار في الجرح بما ظهر من رواية ابن سماعة- وأشار هو أيضاً- وهو كذبه؛ لأنه بعد ما أسند رأيه إلى رواية رفاعة وقال حسين بن هاشم: (رواية رفاعة ليست كذلك بل إذا دخل زوج)، قال: «زوج وغير زوج عندي سواء» الظاهر في إقراره بعدم كون رواية رفاعة كذلك.

ثمّ اعترف صريحاً بذلك في جوابه عن قول السائل: «سمعتَ في هذا شيئاً؟» بقوله: «لا، هذا ممّا رزق الله من الرأي».

[توجيه كلام ابن بُكَيْر]

وحملُ كلام (عبدالله) على الإنكار المشتمل على الاستهزاء والتوبيخ في غاية البعد، لا يمكن التعويل عليه حتّى يحكم بثقته[1].

ويبعّده أيضاً قول (عبدالله) في رواية عبدالله بن المغيرة السابقة: «هذا زوج، هذا ممّا رزق الله من الرأي».

وكذا القول: (بأنّ اعترافه بأنّه لم يسمع شيئاً بعد إسناده إلى رفاعة لا يستلزم كذبه؛ لأنّه يمكن أن يعتقد (عبدالله) أوّلاً أنّه سمع ذلك عن رفاعة، ثمّ بعد تنبيه

(١) كذا في الأصل، والصحيح: وثاقته.

حسين إيّاه تنبّه بأنّه[١] لم يكن سمع.

واحتمالُ السهو إنّما ينسدّ عن المعصوم لا غير، وسهوُ الثقة غيرُ عزيزٍ ولا ضائرٍ وإلّا لارتفع الأمان في العمل بالأخبار)، بعيدٌ[٢] يأبى عنه ظاهر سوق الرواية.

أقول: وههنا احتمال آخر، وهو أن يكون إسناد (عبدالله) ما قاله إلى رواية رفاعة توسّعاً وتجوّزاً؛ باعتبار كونها منشأً لرأيه، باعتبار انضمام القياس كما هو ظاهر قوله: «زوج وغير زوج عندي سواء»، ويكون مراد السائل بقوله ثانياً: «سمعتَ في هذا شيئاً؟»، أنّك سمعتَ سماعاً حقيقيّاً من غير تجوّزٍ في مساواة الزوج وغيره شيئاً، ليعلم صريحاً أنّ منشأ قول (عبدالله) بمساواة الزوج وغيره منحصرٌ في الرواية المنضمّ إليها القياس، أم لا بل سمع روايةً دالّة عليه بنفسها أيضاً.

فأجاب بقوله: «لا»؛ أي ما سمعتُ شيئاً يدلّ عليه بنفسه، بل هذا ممّا رزق الله من الرأي.

ولا يلزم من هذا عدم سماعه ما هو مستند إلى ذلك بمعونة القياس عنده، فلا يلزم منه الكذب؛ لأنّ النفي والإثبات ليسا واردين على شيءٍ واحد كما عرفت.

وعلى هذا الاحتمال أيضاً لا يجوز الاعتماد على رواية (عبدالله)؛ لأنّ احتمال كون إسناده أمراً إلى رواية أحد إسناداً تجوّزيّاً- باعتبار كونها منشأً للقياس الذي يجوز عنده- قائمٌ في أخباره.

ولعلّ هذا الاحتمال- بالنظر إلى الرواية- ليس أبعد من الاحتمال الأوّل إن لم يكن أظهر.

و حملُ كلام الشيخ رحمه الله على هذا الاحتمال لا يخلو عن تكلّف.

قوله: «فمن كان هذا صورته»[٣]؛ أي يسند رأيه إلى رواية أحدٍ كذباً صريحاً[٤]، أو ما

---

(١) كذا في الأصل.

(٢) خبرٌ لقوله: (كذا) في قوله (وكذا القول).

(٣) تهذيب الأحكام: ٣٦/٨.

(٤) على الاحتمال الأوّل. (منه).

يـؤول إليه[1] فلا اعتماد علـى نقله وروايته.

[مناقشة كلام الشهيد الثاني في المسالك]

وممّـا ذكرنـا ظهـر أنّ فـي المسـالك فـي نقـل كلام الشـيخ رحمه اللـه - بقولـه:(وقال الشـيخ ومـن هذا حالته..الـى آخر[ه])- قصوراً؛ لأنّ حاصل مراد الشـيخ رحمه الله - كما عرفـتَ- أنّ مَـن أسـند رأيـه إلى روايـةٍ كذباً لا اعتمـاد على نقله.

وعبارة الشهيد رحمه الله تدلّ على أنّ مَن قال بالرأي لا وثوق على روايته.

هـذا، ولا يخفـى أنّـه علـى الاحتمـال الأخيـر يجـوز الاعتمـاد علـى روايتـه إذا صـرّح أو نصـب قرينـةً علـى أنّـه سـمع مـا رواه بخصوصـه وبعينـه؛ لبقـاء التوثيـق المنقول عن الأصحـاب حينئـذٍ سـالماً مـن المعارض.

[الفرق بين (سمعت في هذا شيئاً) و (سمعت هذا)]

ثـمّ أقـول: لا يبعـد أن يُقال: فرقٌ ظاهر بين (سـمعتَ في هذا شـيئاً؟) وبين (سـمعتَ هـذا؟)؛ لأنّ اسـتعمال الأوّل فيمـا لـه مدخليّة غيـر بعيد، بخلاف الثانـي؛ لأنّ المتبادر منه كونه بعينه مسـموعاً.

فعلـى هـذا لا يلـزم كـذب (عبداللـه) ولا إسـناد رأيـه إلـى روايـة أحـد إسـناداً مجازيّاً باعتبـار كونهـا منشـأً له.

فـإن قلـت: فعلـى هـذا لا يصـحّ قـول عبداللـه «لا» - في جواب السـائل «سـمعتَ في هـذا شـيئاً؟»- ثانياً.

قلـت: صـحّ ذلـك؛ لدلالة القرينة على أنّ مراد السـائل من السـؤال الثاني هو السـماع بعينـه- وهـي: أنّـه علـم من جـواب (عبداللـه) عن السـؤال الأوّل أنّه سـمع ما لـه مدخلٌ فـي ذلك فـلا وجه لإعادة السـؤال عنـه- فتدبّر.

وبما ذكرنا اتّضح أنّ سياق الرواية لا يدلّ على تكذيب الحسين لعبدالله.

---

(١) على الاحتمال الثاني. (منه).

وأمّا قول ابن سماعة في تلك الرواية فلا يدلّ على عدم اعتماده على نقل (عبدالله)، بل إنّما يدلّ على عدم أخذه بقول (عبدالله)، والقول غير النقل، وهذا ما وعدناك.

[مناقشة كلام الشهيد الثاني في الروضة]

قولُ الشهيد الثاني رحمه الله في شرحه على اللّمعة: «وفيه نظرٌ؛ لأنّه فطحيُّ المذهب»[١] مبنيٌّ على عدم تجويزه العمل برواية المخالف.

وأمّا مَن يجوّزه- كما هو مختارُ جماعةٍ، منهم الشيخ[٢]- فليس هذا اعتراضاً عنده.

قوله: «ولو كان ما رواه- أي عن زرارة- حقّاً لما جعله رأياً له»[٣] في روايتيْ ابن سماعة وعبدالله بن المغيرة، ففيه ما مرّ.

قوله: «ومع ذلك فقد[٤] اختلف سند الرواية عنه، فتارةً أسندها إلى رفاعة وأُخرى إلى زرارة»[٥].

ففيه: ما أورده والدي العلّامة- سلّمه الله-: (من أنّ نسبة الرواية تارةً إلى زرارة وتارةً إلى رفاعة إنّما تدلّ على الاختلاق لو علم عدم رواية كلّ منهما، وليس عليه دليل)[٦].

أقول: وإن وُجد دليلٌ يدلّ على ذلك فهو دليل الاختلاق دون الاختلاف في الإسناد.

[المحتملات في قول الشهيد الثاني: «ومع ذلك نسبه إلى نفسه»]

قوله: «ومع ذلك نسبه إلى نفسه»[٧] إن كان اعتراضاً بنفسه بأن يكون حاصله: أنّه

---

(١) الروضة البهيّة: ٣٩/٦.

(٢) ينظر العدّة في أصول الفقه: الطوسيّ:١٤٩/١.

(٣) الروضة البهيّة: ٣٩/٦.

(٤) في الأصل: (قد)، وما أثبتناه من المصدر.

(٥) الروضة البهيّة: ٣٩/٦.

(٦) لم نعثر عليه.

(٧) الروضة البهيّة: ٣٩/٦.

ممّـن يفتـي بالـرأي، فيـرد عليـه: أنّ الغلط فـي الـرأي[١] لا ينافي الاعتماد عليـه في النقل باعتبـار ثقته فيه.

وإن كان مـن تتمّـة السـابق وتكلّـف بـأنّ مـراده رحمه الله أنّه نسـبه إلى نفسـه بعد مـا نسـبه إلـى رفاعـة وكذبّـه حسـين بن هاشـم، فليس هـذا مغايراً لما أشـار إليه الشـيخ رحمـه اللـه في الكتابيـن لو سـاعدته العبارة.

وإن حُمـل علـى أنّ مـراده رحمه الله أنّه أسـند إلى نفسـه مع إسـناده إليهما فلو كان إليهمـا حقّـاً لمـا أسـند إلى نفسـه، فمع عـدم كونه مغايـراً لقولـه: «ولو كان مـا رواه حقّاً لمـا جعلـه رأياً لـه»[٢] قد عرفتَ ما يـرد عليه.

وإن حُمـل علـى أنّ مـراده رحمه اللـه ههنا أنّ أحد الأمرين لازم إمّا كذبه في إسـناده إليهمـا أو كذبـه فـي إسـناده إلـى نفسـه، ففيـه: أنّـه لا يلـزم شـيءٌ منهمـا بعيـن مـا مرّ، فتدبّر.

لا يُقـال: مـا ذكـره الشـهيد الثانـي رحمـه اللـه فـي بيـان قـول المصنّـف رحمـه اللـه فـي الكتابيـن مـن عمـوم الآيـة الكريمـة والأخبـار الصحيحة الدالّـة عليه يـدلُّ على كذب (عبداللـه) فـي نسـبة الروايـة إلـى زرارة ورفاعـة.

لأنّا نجيب عنه بما أفاده والدي العلّامة- سلّمه الله- بقوله:

«لـو صحّ مـا ذكرتـه يلـزم كـذب كلّ راوٍ روى مـا ينافـي الأخبـار الصحيحـة الموافقـة للقـرآن، وهـم لا يقولـون بـه ولا وجـهَ لـه؛ لأنّ القانـون إنمـا يقتضـي العمـل بالأقوى من المتعارضيـن.

وتجويـزُ مـا يحتمـل الأضعف من الاشـتباه مـن بعض الـرواة أو التقيّـة أو غيرهما ممّا لا اطّـلاع لنا به»[٣].

(١) في حاشية الأصل: من تجويز الفتيا بالقياس والعمل به. (منه عفي عنه).

(٢) الروضة البهيّة: ٣٩/٦.

(٣) لم نعثر عليه.

هذا عينُ كلامه شفاه اللهُ من أمراضه وأسقامه.

[جواب المحقّق الداماد عن إشكال الشهيد الثاني على الشيخ]

قوله: «والعجب من الشيخ.. إلخ»[١].

قال المحقّق السيّد الداماد قدّس سرّه في الراشحة السابعة من (الرواشح) مجيباً عن ذلك:

«وليس ببعيدٍ أن يكون الشيخ مشترطاً في صحّة مرويّ الثقة غير[٢] الإماميّ أن لا يكون هو محتاجاً إلى روايته إيّاه في تقوية وترويج معتقده، كما اشترطه غيره.

ومغزى كلامه تجويز أن يكون ابن بُكَيْر قد أسند ذلك إلى زرارة نصرةً لمذهبه؛ لشبهةٍ دخلت عليه، فزيّنت له رأيه وروّجته عليه، فتأكّد في ذلك ظنّه إلى حيث قد ظنّ استناده فيه إلى زرارة عن أبي جعفر عليه السلام، فسوّغ ذلك الإسناد لمجرّد هذا الظن- وهذا كثيراً ما يقع للإنسان فيما يعتقده ويراه ويحبّه ويهواه، إذ حبّك للشيء يعمي ويصمّ- لا تجويز وقوع ذلك منه على سبيل الاختلاق والوضع.

فإذن لا تصادم بين هذا التجويز وبين نقل ذلك الإجماع»[٣].

هذه كلماته رُفِعت درجاته، فتأمّل فيه.

قوله: «قال إنّ إسناده.. إلخ»[٤]

فيه: أنّ الشيخ لم يحكم بالإسناد بل جوّزه؛ لأنّه قال: «ومَنْ هذه صورته فيجوز أن يكون أسند ذلك الى زرارة نصرةً لمذهبه»[٥].

[مناقشة كلام صاحب الوافي]

قول الفاضل القاسانيّ: «وأنّه رواه نصرةً لمذهبه».

---

(١) الروضة البهيّة: ٣٩/٦.

(٢) في الأصل: (الغير)، وما أثبتناه من المصدر.

(٣) الرواشح السماويّة: ٩١.

(٤) الروضة البهيّة: ٣٩/٦.

(٥) تهذيب الأحكام: ٣٦/٨.

[فيه]: قد عرفتَ أنّ الشيخ لم يحكم بأنّه رواه نصرةً لمذهبه.

قوله: «كيف يطعن هو.. إلخ»[١].

فيه: أنّه لا يمكن الطعن على من قال بالمتنافيين بأنّ قولك الفلاني باطل؛ لأنّه منافٍ لقولك الآخر، لأنّ مجرّد التنافي لو كان مبطلاً لكانا معاً باطلين، وهذا ظاهر البطلان.

نعم يمكن الإيراد عليه: بأنّ أحد قوليك لا على التعيين لا على التعيين[٢] باطل.

والظاهر أنّ توثيق الشيخ رحمه الله (عبدالله) كان لأجل حسن ظنّه بمن وثّقه قبل تفطّنه بما ذكره في الكتابين من الأدلّة القادحة بزعمه، وبعدما تفطّن به عدل عنه وقال بمقتضى الأدلّة.

وليس أمثال هذا عن غير المعصوم بنادرٍ ولا قادحٍ بجلالته.

ولا يخفى أنّه ليس من آداب المناظرة الاعتراض على مدّعٍ مدلِّلٍ إلّا بإبداء ضعف دليله.

قوله: «وعدّه الكشّيّ من فقهاء أصحابنا.. إلخ»[٣].

فيه: أنّه إنّما ينفع هذا ويصحّ التعويل عليه إذا لم يعارضه معارضٌ مساوٍ أو أقوى، وأمّا مع وجوده- كما وجده الشيخ رحمه الله - فلا.

فاتّضح بما ذكرنا ضعف كلامه، سواء كان كلّ واحد من قوله: «وثّقه في فهرسته» وقوله: «وعدّه الكشّيّ.. إلخ» اعتراضاً على حِدَةٍ، أو كان مجموعهما اعتراضاً واحداً.

ثمّ إنّ فيه سهواً أو مسامحةً؛ لأنّه يظهر من كلامه أنّ الكشّيَّ عدّ (عبدالله) من فقهاء الأصحاب، وما نقلنا عن (رجال السيّد) و(المختلف) و(الخلاصة) يدلّ على أنّه ناقل عن العيّاشيّ، فتذكّر.

---

(١) الوافي: ٢٣/ ١٠٣٠.

(٢) في حاشية الأصل: « المكرّر ليس بمكرّر». (منه عُفي عنه).

(٣) الوافي: ٢٣/ ١٠٣٠.

قوله: «ولو كان مطعوناً.. إلخ»[١].

فيـه: أنّـه أيُّ مفسـدةٍ في ارتفـاع الوثوق بالأخبـار التي كان (عبدالله) فـي طريقها إذا دلّ الدليـل على عدم الوثـوق بروايته.

ولـو كان هـذا مفسـدة للـزم أن لا يكـون أحدٌ من الـرواة مطعوناً وإن بلـغ ضعفه إلى الغايـة؛ للـزوم ارتفـاع الوثـوق عن أخباره، وهـو كما ترى.

نعـم، لـو عُلـم أنّ الشـيخ رحمـه الله اعتمد في موضـعٍ على روايـة (عبدالله) من غير معاضـدة روايةٍ أو قرينة.

يردُ عليه: أنّ هذا منافٍ لتضعيفك إيّاه، فبطلان أحد الأمرين لازم.

قوله: «وأيضاً مضمون هذه الرواية.. إلخ»[٢].

فيـه: أنّ ليـس جـرح الشـيخ رحمـه اللـه باعتبار كـون مضمـون روايته مخالفـاً للأخبار والمذهـب المختـار، بـل باعتبـار اشـتماله على أمـورٍ زعم أنّهـا تدلّ على عـدم ثقته، كما عرفتَ سـابقاً.

قوله: «كذا كلام ابن بُكَيْر.. إلخ»[٣].

فيـه: أنّـه إن صـحّ احتمـال حمـل كلام (عبداللـه) علـى التقيّـة فهـو مـن الاحتمـالات البعيـدة التـي لا يحصـل معهـا الوثـوق علـى نقلـه.

فـإن قلـت: وإن كان مثـل هـذا الاحتمـال بعيـداً لكـن لا بـدّ مـن المصيـر إليـه؛ لأنّـه معـارضٌ بإجمـاع العصابـة علـى تصحيـح مـا يصـحّ عنـه.

قلت: قولك (لا بدّ من المصير إليه).

(١) الوافي: ٢٣/ ١٠٣٠.

(٢) الوافي: ٢٣/ ١٠٣٠.

(٣) الوافي: ٢٣/ ١٠٣٠-١٠٣١.

ففيه: أنّه ليس كذلك؛ لِما بيّنّا لك سابقاً أنّ الرواية لا تدلّ على عدم كونه ثقةً في النقل، فلا تَعارض بينها وبين التوثيق.

[المراد من الإجماع في كلام الشيخ]

وقولك: (معارض بإجماع العِصابة).

ففيه: أنّه ليس مثل هذا الإجماع من الإجماعات التي يُعلم دخول قول المعصوم فيها؛ لأنّ توثيق (عبدالله) ليس من المسائل التي تَوقّف على السؤال عن[١] المعصومين عليهم السلام حتّى يكون إجماعهم كاشفاً عن قولهم عليهم السلام.

ولو سلّمنا كونه من تلك المسائل لا يمكننا الوثوق بتحقّق الإجماع الكاشف عن قول المعصوم؛ لشيوع الاشتباه في دعوى الإجماع في المسائل التوقيفيّة كما يظهر بالتتبّع في الكتب الفقهيّة والاستدلاليّة.

هذا إن أُريد بالإجماع ظاهره.

وإن أريد به الشهرة، فهي وإن كانت حجّةً في علم معرفة الرجال؛ لإفادتها الظنّ على تقدير ثبوتها وكفايته فيه، لكنّه[٢] منقول بخبرٍ واحد كما مرّ، وتعارضه الرواية المنقولة.

مع أنّ مطلق الشهرة وإن ثبتت لا تفيد الظنّ، بل إنّما تفيد إذا لم يكن لها معارضٌ، وهو فيما نحن فيه- لو سلّمناها- موجودٌ؛ لما عرفتَ من معارضة الرواية المذكورة إيّاها.

والله أعلم بحقائق الحال.

هذا آخر ما أردناه.

---

(١) كذا في الأصل، والأولى: (التي تتوقّف على سؤال المعصومين).

(٢) أي الإجماع.

قد وقع الفراغ عنه[1] مع تفرّق البال وتشتّت الأحوال ليلة الخميس، وهو الرابع عشر شرعاً من ذي حجّة الحرام من شهور السنة التاسعة من العشر الثاني من المائة الثانية من الألف الثاني من الهجرة النبويّة على مهاجرها أفضلِ صلاة وتحيّة، بيد مؤلّفه الفقير الحقير الغريق في بحار التقصير، حامداً لله على فضائل آلائه، وشاكراً له على فواضل نعمائه، مصلّياً على محمّدٍ المصطفى سيّد أنبيائه وعلى الأئمّة المعصومين من أبنائه.

والمرجوّ ممّن عثر على الخطأ فيه أن يتفضّل عليّ بتعليمه وإرشاده ما دمت حيّاً، ويرجو من الله تعالى الثواب العظيم بسبب التعليم، ولا يعيب عليّ إن كنت ميّتاً، فإنّي معترف بالجهل وقلّة البضاعة، وجعلت هذه الرسالة وسيلة للاستفادة.

تمّت بالخير والصواب في عصر يوم الاثنين ثامن شهر ربيعٍ الأوّل من سنة ثلاثٍ وعشرين ومائة بعد ألفٍ من الهجرة النبويّة.

(١) كذا في الأصل.

فهرس المصادر

القرآن الكريم

المصادر المخطوطة

١. التعليقة السجاديّة(حاشية على كتاب من لا يحضره الفقيه): المولى مراد التفرشيّ(ت ١٠٥١ هـ)، مخطوط، رقم(٧٨٢٠١)، مصوّرته في دار مخطوطات العتبة العبّاسيّة المقدّسة.

المصادر المطبوعة

٢. إجازات الحديث: السيّد محمّد مهدي بحر العلوم (ت ١٢١٢هـ)، تحقيق: السيّد جعفر الحسينيّ الإشكوريّ، مؤسّسة الرافد للمطبوعات، قم، ط١، ١٤٣١هـ.

٣. الإجازة الكبيرة: السيّد عبدالله الموسويّ الجزائريّ التستريّ (ت ١١٧٣هـ)، تحقيق: محمّد السماميّ الحائريّ، مكتبة آية الله المرعشيّ النجفيّ، قم، ط١، ١٤٠٩هـ.

٤. اختيار معرفة الرجال: شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠ هـ)، تصحيح وتعليق: المعلّم الثالث الميرداماد، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، قم، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، ط١، ١٤٠٤هـ.

٥. الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ)، تحقيق: السيّد حسن الخرسان، تصحيح: الشيخ عليّ الآخونديّ، دار الكتب الإسلاميّة، ط٤، ١٣٩٠هـ.

٦. إكليل المنهج في تحقيق المطلب: محمّد جعفر بن محمّد طاهر الخراسانيّ الكرباسيّ(ت بعد ١١٥٤هـ ق)، تحقيق: السيّد جعفر الحسينيّ الإشكوريّ، دار الحديث، قم المقدّسة، ١٣٨٢هـ ش.

٧. تلامذة العلّامة المجلسيّ والمجازون عنه: جمع وتدوين: السيّد أحمد الحسينيّ، ط١، مكتبة مجلس الشورى.

٨. تراجم الرجال: للسيّد أحمد الحسينيّ الإشكوريّ (معاصر)، الناشر: مكتبة آية الله العظمى المرعشيّ النجفي، قم المقدّسة، ط١، ١٤١٤ هـ.

٩. تنقيح الرائع لمختصر الشرائع: الفقيه المتكلّم جمال الدين مقداد بن عبدالله السيوريّ الحلّيّ (ت٨٢٦ هـ)، إعداد: السيّد عبداللطيف الكوهكمريّ، قم المقدّسة، مكتبة آية الله المرعشيّ، ط١، ١٤٠٤هـ.

١٠. تهذيب الأحكام: شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: السيّد حسن الخرسان، تصحيح: الشيخ محمّد الآخونديّ، دار الكتب الإسلاميّة، ط٣، ١٣٩٠ هـ.

١١. جامع الرواة وإزاحة الاشتباهات عن الطرق والإسناد: المولى العلّامة محمّد بن عليّ الأردبيليّ (ت:١١٠١ هـ)، تحقيق واستدراك محمّد باقر ملكيان، مؤسّسة بستان كتاب، قم، ط٢، ١٤٣٥هـ.

١٢. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: العلّامة الحلّيّ أبو منصور الحسن بن يوسف بن مطهّر (ت٧٢٦هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيّوميّ، قم المقدّسة، مؤسّسة نشر فقاهة، ط١، ١٤١٧هـ.

١٣. الرجال: لتقيّ الدين حسن بن داود الحلّيّ، (ت: بعد سنة ٧٠٧هـ)، تحقيق: العلّامة السيّد محمّد صادق آل بحر العلوم، المطبعة الحيدريّة، النجف الأشرف، ١٣٩٢هـ.

١٤. الرواشح السماويّة: المير داماد محمّد باقر الحسينيّ الإسترآباديّ (ت ١٠٤١ هـ)، تحقيق: غلام حسين قيصريه ها و نعمة الله الجليليّ، دار الحديث، قم المقدّسة، ط١، ١٤٢٢هـ.

١٥. روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات: الميرزا محمّد باقر الموسويّ الخوانساريّ (ت١٣١٣هـ)، دار إحياء التّراث العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٣١هـ.

١٦. الروضة البهيّة في شرح اللّمعة الدمشقيّة: الشهيد الثاني زين الدين بن عليّ العامليّ (ت ٩٦٥هـ)، تحقيق وتعليق: السيّد محمّد كلانتر، انتشارات داوري، قم المقدّسة، ط٢، ١٤١٠هـ.

١٧. عدّة الأصول: شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: محمّد رضا الأنصاريّ، مطبعة ستاره، قم المقدّسة، ط١، ١٤١٧هـ.

١٨. غاية المراد في شرح نكت الإرشاد: الشهيد الأوّل شمس الدين محمّد بن مكّي (ت ٧٨٦ هـ)، تحقيق: رضا مختاري وآخرون في مركز الأبحاث والدراسات الإسلاميّة، مكتب الإعلام الإسلاميّ، قم المقدّسة، ط١، ١٤١٤-١٤٢١هـ.

١٩. فهرست أسماء مصنّفي الشيعة (رجال النجاشيّ): للشّيخ أحمد بن عليّ النجاشيّ الأسديّ الكوفيّ (ت٤٥٠هـ)، النّاشر: مؤسّسة النشر الإسلاميّ التّابعة لجماعة المدرّسين بقم، ط٥، ١٤١٦هـ.

٢٠. الفهرست: شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت ٤٦٠ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيّوميّ، مؤسّسة نشر الفقاهة، ط١ ١٤١٧هـ.

٢١. الفيض القدسيّ في ترجمة العلّامة المجلسيّ: الحاج الميرزا حسين بن محمّد تقي (المحدّث النوريّ) (ت ١٣٢٠ هـ)، تحقيق: السيّد جعفر النبويّ، نشر المرصاد، قم المقدّسة، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٢. الكافي: ثقة الإسلام أبو جعفر محمّد بن يعقوب بن إسحاق الكلينيّ (ت ٣٢٩ هـ)، تحقيق: عليّ أكبر غفاري، تصحيح: الشيخ محمّد الآخونديّ، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط٣، ١٣٨٨ هـ.

٢٣. الكواكب المنتثرة في القرن الثّاني بعد العشرة: للشّيخ محمّد محسن بن عليّ المنزويّ (آغا بزرگ الطّهرانيّ) (ت١٣٨٩هـ)، النّاشر: دار إحياء التّراث العربيّ- بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.

٢٤. اللّمعة الدمشقيّة: الشهيد الأوّل محمّد بن جمال الدين مكّي العامليّ (ت ٧٢٦ هـ)، دار الفكر، قم، ط١، ١٤١١هـ.

٢٥. مختلف الشيعة في أحكام الشريعة: العلّامة الحلّيّ أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر (ت٧٢٦ هـ)، تحقيق: مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم المقدّسة، ط١، ١٤١٢هـ.

٢٦. مسالك الأفهام إلى تنقيح شرائع الإسلام: الشهيد الثاني زين الدين بن عليّ العامليّ (ت ٩٦٥ هـ)،

تحقيق ونشر: مؤسّسة المعارف الإسلاميّة، ط١، ١٤١٣هـ.

٢٧. مشرق الشمسين وإكسير السعادتين: الشيخ بهاء الدين محمّد بن الحسن العامليّ (ت ١١٧٣ هـ)، تحقيق: السيّد مهدي الرجائي، انتشارات البحوث الإسلاميّة، مشهد، ط١، ١٤١٤هـ.

٢٨. معالم العلماء: الحافظ الشهير فخر الأمّة محمّد بن عليّ بن شهرآشوب المازندرانيّ (ت ٥٨٨ هـ)، تحقيق مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، ط١، ١٤٣١هـ.

٢٩. المقنع: الشيخ الجليل الأقدم الصدوق أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّيّ (ت٣٨١ هـ)، تحقيق: لجنة التحقيق التابعة لمؤسّسة الإمام الهادي عليه السلام، قم المقدّسة، ط١، ١٤١٥هـ.

٣٠. من لا يحضره الفقيه: الشيخ الجليل الأقدم الصدوق أبو جعفر محمّد بن عليّ بن الحسين بن بابويه القمّي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: عليّ أكبر غفاري، جماعة المدرّسين في الحوزة العلميّة، قم المقدّسة، ط٢.

٣١. منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: الميرزا محمّد بن عليّ الأسترآباديّ، تحقيق: وطباعة مؤسّسة آل البيت عليه السلام، قم المقدّسة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٣٢. موسوعة طبقات الفقهاء: للجنة العلميّة في مؤسّسة الإمام الصّادق عليه السلام، إشراف: الشّيخ جعفر السبحانيّ، الناشر: دار الأضواء- بيروت، ١٤٢٠هـ.

٣٣. المهذّب البارع في شرح المختصر النافع: العلّامة جمال الدين أبو العبّاس أحمد بن محمّد بن فهد الحلّيّ(ت ٨٤١ هـ)، تحقيق: الشيخ مجتبى العراقيّ، مؤسّسة النشر الإسلاميّ، قم المقدّسة، ١٤٠٧هـ.

٣٤. نقد الرجال: السيّد مصطفى بن الحسين الحسينيّ التفرشيّ، تحقيق: وطباعة مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، ط١، ١٤١٨هـ.

٣٥. النهاية في مجرّد الفقه والفتاوى: شيخ الطائفة أبو جعفر محمّد بن الحسن بن عليّ الطوسيّ (ت٤٦٠ هـ)، دار الكتاب العربيّ، بيروت، ط١، ١٣٩٠هـ.

٣٦. الوافي: المحدّث محمّد محسن المشتهر بالفيض الكاشانيّ(ت ١٠٢١ هـ)، تحقيق: ضياء الدين الحسينيّ الأصفهانيّ، منشورات مكتبة الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام العامّة، أصفهان، ط١، ١٤٠٩هـ.

٣٧. وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الفقيه المحدّث الشيخ محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: وطباعة مؤسّسة آل البيت عليهم السلام، ط٢، ١٤١٤هـ.

المجلّات

٣٨. إجازات خاندان روضاتيان، ميراث حوزة أصفهان، دفتر جهارم، مركز تحقيقات رايانه اي حوزة أصفهان، ط١ ١٣٨٦ هـ ش.

٣٩. شرح زبدة البيان، ميراث حوزة أصفهان، دفتر هشتم، انتشارات مركز تحقيقات رايانه اي حوزة أصفهان، ط١، ١٣٩٠ هـ ش.

٤٠. فقه القرآن في التراث الشيعيّ، الشيخ محمّد عليّ الحائريّ الخرّم آباديّ، نشرة تراثنا، مؤسّسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التّراث، قم، ١٤١٠هـ

شرح حديث

«وَمَا عَسَيْتُمْ تَرْوُونَ مِنْ فَضْلِنَا إِلّا أَلفًا غَيْرَ مَقْطُوعَة»

تأليف الحكيم الماهر والفيلسوف السيّد مرتضى
النونهرويّ الغازيبوريّ الهنديّ المتوفّى (١٣٣٦هـ)

Interpreting Hadith "And what you have learned from our virtue is only a tiny thing"

Written by the wise and philosopher Al-saayid Murtadha Al- Nunhrai Al-Ghazibori Al hindy

Died in 1336 AH

حقّقه وعلَّق عليه
الشيخ المهندس حسن السعيد
البحرين

Annotated and commented on by
Hasan bin Ali Aal Saed
Bahrain

الملخّص

يحوي هذا البحث تعريفًا موجزًا برسالة السيّد مرتضى النونهرويّ في شرح حديث: «وَمَا عَسَيْتُمْ تَرْوُونَ مِنْ فَضْلِنَا إِلَّا أَلْفًا غَيْرَ مَقْطُوعَة» المرويّ في مجمع البحرين، مع بيان مصادر رواية الحديث وسنده، وبيان أهميته ومَن شرحه من العلماء، كما اشتمل على تعريفٍ موجز بما توفّر عن حياة المصنّف، ثمّ تحقيق رسالته المزبورة.

وقد تناول السيّد النونهرويّ في رسالته هذه الحديثَ المزبور بالشرح اعتماداً على عبارة مجمع البحرين من دون غيره من المصادر، ونقل ما ذُكر في المجمع من قول بعض الشارحين، ثمّ تناول الحديث شرحًا وتحليلًا، وإبداع معانٍ أُخر في ذلك.

وذُيّلت هذه الرسالة بتعليقٍ لأخي المصنّف السيّد محمّد عليّ النونهرويّ، يُوضّح فيه بعض عبارات المصنّف.

ويتّضح عِبْر هذه الرسالة إتقان المصنّف لعلوم الحكمة والفلسفة، ولا جرم أن يصفه الواصفون بالحكيم الماهر والفيلسوف الكامل.

Abstract

This research contains a brief definition of the message of sayyid Murtadha Al-Nunhrui in explaining the Hadith: "What you have learned from our virtues is only a tiny thing" which is narrated in Majma'a Al-Bahrain, with stating the sources of the narration of the Hadith and its evidence, its importance and its explanation by the scholars. It also contained a brief biography of the author then annotating his authentic letter.

In his letter, Al-Nunhrui addressed the authentic Hadith with explanation depending on a phrase of Majma'a Al-Bahrain without any other sources, and he transferred , of what was mentioned in that source, some of the explainers, then he tackled the Hadith with explanation and analysis creatively.

The letter was footnoted by a comment of his brother, Sayyed Mohamed Ali Al- Nunhrui, in which he explained some of the terms of the work. It is clear through this letter that the author mastered the sciences of wisdom and philosophy. It is a must he is described as the skilled wise and the complete philosopher.

مقدّمة التحقيق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّدٍ وآله الطاهرين، واللعن الدائم على أعدائهم أعداء الدين من الأولين والآخرين إلى قيام يوم الدين.

لم يألُ علماؤنا جهدًا في إثراء مكتبة الإماميّة بمصنّفاتهم الرائقة، وخدماتهم الجليلة في شرح الأحاديث، وتبيين الغريب منها وإيضاحه، إلّا أنّ كثيرًا من العلماء لم يحظَ تُراثهم بالاهتمام والإحياء، وكان من بين العلماء الذين أُهمل إحياء تراثهم في ذلك علماءُ الهند، ومن أجلّتهم: السيد مرتضى النونهرويّ، وممّا ترك لنا هذا الحكيم الماهر: هذه الرسالة التي بين يديك.

حول الرسالة

هذه الرسالة هي شرح الحديث المروي في مجمع البحرين: «وَمَا عَسَيْتُمْ تَرْوُونَ مِنْ فَضْلِنَا إِلَّا أَلْفًا غَيْرَ مَقْطُوعَة»[١] للسيّد مرتضى النونهرويّ.

وقد ذكر هذه الرسالة الشيخ الطهرانيّ في نقباء البشر، فقال: «شرح حديثٍ مروي في مجمع البحرين»[٢]. ولم يُسمّها المصنّف، فأسميناها: (شرح حديث: «وَمَا عَسَيْتُمْ تَرْوُونَ مِنْ فَضْلِنَا إِلَّا أَلْفًا غَيْرَ مَقْطُوعَة»).

حول الحديث

اعتمد المصنِّف في هذا الحديث على رواية الشيخ الطريحيّ له في مجمع البحرين، بينما روى هذا الحديث ثقة الإسلام الكلينيّ في الكافي[٣] باختلافٍ في آخر الحديث؛ إذ إنَّ ما في المجمع: (ألفًا غير مقطوعة)، وما في الكافي: (ألفًا غير معطوفة).

---

(١) ينظر مجمع البحرين: فخر الدين الطريحيّ: ٥/ ٢٧، (ألف).

(٢) الطبقات (نقباء البشر): الطهرانيّ: ٣٣١/١٧ رقم٤٥٨.

(٣) ينظر الكافي: الكلينيّ: ٢/ ٣٤ ح٧٧٤.

والحديث في مجمع البحرين مرسلٌ، أمّا في الكافي فسنده: (عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ شَبَابِ الصَّيْرَفِيِّ عَنْ يُونُسَ بْنِ رِبَاط)، وفي السند ضعفٌ على المشهور بسهل بن زياد[١]، وكذلك بمحمّد بن الوليد الصيرفيّ.

ومن تعرَّض لبيان الحديث من علمائنا إنّما شرحه على ألفاظ الكافي، ومنهم: الفيض الكاشانيّ في الوافي[٢]، والمولى صالح المازندرانيّ في شرح الكافي[٣]، والعلّامة المجلسيّ في مرآة العقول[٤].

ولهذا الحديث أهمية بالغة؛ لبيانه فضل أهل البيت عليهم السلام، وجليل خطرهم، وما تحوي صدورهم من علومٍ لا يُدركها الناس، ولا يبلغونها ولو بشقّ الأنفس.

ترجمة المصنّف

هو السيّد مرتضى النونهرويّ الغازيپوريّ الهنديّ، جدّه السيّد نجف عليّ النونهرويّ[٥]، أحد كبار علماء الشيعة في الهند.

يُنسب إلى قرية (نونهره) إحدى قرى مدينة غازيپور من مدن ولاية أتر برديش، إحدى ولايات الهند.

ترجمه الطهرانيّ، فقال: «حكيمٌ ماهرٌ، وفيلسوفٌ كاملٌ»[٦].

---

(١) ينظر معجم رجال الحديث: السيد الخوئيّ: ٣٥٤/٩ رقم ٥٦٣٩.

(٢) ينظر الوافي: الفيض الكاشانيّ: ٣٢٤/٢.

(٣) ينظر شرح الكافي: المولى المازندرانيّ: ٦/ ١٣٣.

(٤) ينظر مرآة العقول: العلاّمة المجلسيّ: ٣/ ٢٩٠.

(٥) كما ذكر أخوه في تذييل هذه الرسالة.
هو السيّد الفاضل نجف عليّ الحسينيّ النونهرويّ الغازي پوريّ، أحد كبار علماء الشيعة في الهند، وُلد ونشأ في نونهره من قرى غازيپور، وطلب العلم في مدينة لكنهؤ على أساتذة فرنگي محل، وتفقّه على السيّد دلدار عليّ بن محمّد معين الحسينيّ النصيرآباديّ، له مصنّفات عديدة، منها: (شرح على القصيدة الحميريّة)، و(حاشية على مبحث المثناة بالتكرير)، و(رسالة في الأنساب)،.. وغيرها، مات سنة إحدى وستين ومائتين وألف. (ينظر الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام: عبد الحيّ الحسنيّ: ٧/ ١١٢١ رقم٩٤٠)

(٦) الطبقات (نقباء البشر): ١٧/ ٣٣١ رقم٤٥٨.

وله مصنّفات أخرى غير هذه الرسالة، منها:

- اللوائح الليليّة: في شرح دعاء الليل، مطبوع[١].
- معراج العقول: في شرح دعاء المشلول، مطبوع[٢].
- آب زر: في بعض المسائل الحكميّة[٣].

تُوفّي المصنّف سنة ١٣٣٦ هجريّة، وتأريخ وفاته: (فاضل نونهروي وإلا نهاد)[٤].

وله أخ اسمه محمّد عليّ النونهرويّ ذيّل هذه الرسالة، لم نعثر له على ترجمة.

النسخة المعتمدة

اعتمدنا في التحقيق على النسخة الحجريّة المطبوعة في حياة المصنّف، وقد طُبعَت في آخر لؤلؤة البحرين للشيخ يوسف البحرانيّ (ت ١١٨٦هـ) المطبوعة في (بمبئي) على الحجر، ولم يُعيّن المصنّف تأريخ انتهائه من تأليفها، وفي ذيلها تذييل لأخي المصنّف السيّد محمّد عليّ النونهرويّ كما تقدّم.

وقد وقع في النسخة مجموعة من الأخطاء الإملائيّة والتصحيفات.

منهجية التحقيق

تلخَّص العمل في تحقيق هذه الرسالة بعد إعادة صفّ النصّ بتقويم النصِّ، وإصلاح التصحيفات والأخطاء مع الإشارة إلى ذلك، ثمّ تقطيعه إلى فقراتٍ، وتخريج النصوص والأقوال مع مقارنتها بالمصدر وإثبات الاختلاف، والتعريف بالأعلام، والتعليق على الموارد اللّازمة، وما كان فيها بين قوسين معقوفين فهو زيادة منّا، وقد أدرجنا

---

(١) ينظر الذريعة: الطهرانيّ: ١٨/ ٣٧٥ رقم٥١٩.

(٢) ينظر الذريعة: ٢١ /٢٣٢ رقم٤٧٦٩.

(٣) ينظر الذريعة: ١/ ٢ رقم٧.

(٤) الطبقات (نقباء البشر): ١٧/ ٣٣١ رقم٤٥٨.
ووفق حساب الجمّل يكون: فاضل نونهروي وإلا نهاد
(٩١١ + ٣٢٧ + ٣٨ + ٦٠) = ١٣٣٦

صورة النسخة كاملةً في آخر البحث؛ نظرًا لصغرها، وإتمامًا للفائدة.

والحمدُ لله ربّ العالمين، وصلّى الله على محمّدٍ وآله الطاهرين.

حسن بن عليّ بن محمّد آل سعيد

هذه تحقيقاتٌ أنيقة وتدقيقاتٌ رشيقة في حلِّ بعض الأحاديث المُشْكِلة والأخبارِ المُعضلة، للسيّد السّند والحبر المعتمد الحكيم الإلهي[١] الألمعي والعالم الفاضل اللَّوذعي، ذي الحَسَب والنَّسب والمجد والعُلا، مولانا السيد مرتضى النونهرويّ[٢] الغازيفوريّ، أدام الله إفاضاته وإفاداته.

[ديباجة]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للـه الَّـذي جلّ عـن العقول اكتنـاه[٣] أنوارِهِ العليَّةِ الشَّـاهقة الشَّـارقة، والصَّلاة عليهـم ما طلعـتْ طالِعةٌ وبرقَـت بارِقةٌ.

وبعـدُ، فإنِّـي كُنـتُ ذات يومٍ أُقَلِّبُ أوراقَ الكِتابِ المُسـتطابِ للشَّـيخ المُحدِّث البارع فخـرِ الدِّيـنِ الطُّرَيْحِـيّ النَّجَفِـيّ[٤] (طيَّـب[٥] الله ثراه)، الَّذي سـمَّاه بـ(مجمـع البحرين)، فوجـدتُ فيـهِ حديثًـا صعبًا على أكثر الأفهام حلُّه، فأردتُ شـرحَه [علـى][٦] عُجالة الوقتِ علـى وجـهِ الإجمالِ؛ لعـلَّ الكَمَلَة الكرام تقبَلُهُ وتحسّـنه[٧]، وإن جحـده النَّقَضَة اللِّئام فلا أبالـي بهـم، ولا أتعرّض[٨] لشـأنهم. والله الموفِّق.

---

(١) في الأصل: (إلهي).

(٢) في الأصل: (التهوري دي)، وصحّحناه.

(٣) أي: استيعابها وبلوغ جوهرها وحقيقتها.

(٤) هو الشيخ فخر الدين بن محمّد بن عليّ بن أحمد بن طريح النجفيّ، عالم فاضل، زاهد ورع جليل القدر، له مصنّفات، منها: (مجمع البحرين)، و(الفخرية) في الفقه، وغيرهما. (ينظر أمل الآمل: الحرّ العامليّ: ٢/ ٢١٤ رقم٦٤٨)

(٥) في الأصل: (طاب).

(٦) ما بين المعقوفين ليس في الأصل.

(٧) كذا في الأصل.

(٨) في الأصل: (التعرض).

[شرح الحديث]

كتاب مجمع البحرين، لغة (ألف): «في حديث الأئمّةعليهم السلام: (وَمَا عَسَيْتُمْ تَرْوُونَ مِنْ فَضْلِنَا إِلَّا أَلْفًا غَيْرَ مَقْطُوعَة)[١].

قال بعض الشارحين: قَوْلُهُ: (إِلَّا أَلْفًا غَيرَ مَقْطُوعَة)[٢]، احترازًا عن الهمزة وكناية عن الوحدة[٣]. قال: ويمكن أن يكون إشارة إلى أَلفٍ منقوشة ليس قبلها صفر وغيره، ومُحَصَّلُهُ: لم تروا من فضلنا سوى القليل المتناهي في القلّة»[٤] انتهى.

أقول:

ويمكن أن يُبدَعَ فيهِ معانٍ أُخَر، فإنَّ كلامهمعليهم السلام ينصرف إلى سبعين وجهًا[٥].

فمنها أن يُقرَأ هذا اللَّفظُ: أَلْفًا، بفتح الأول وسكون الثاني، وهو من مراتب الأعداد يُقال لعشر[٦] مِئَاتٍ.

والمعنى: وما عسيتم تروون من فضلنا - في الأكثر - إلّا بقدر الأَلْف، فغايةُ ما تبلغون من كثرة الحفظ والفهم هذا القدر، وهو ليس بغايةٍ حقيقيّة؛ لأنّه في نفس الأمر غير مقطوعةٍ ومنتهية إلى هذا الحدّ الَّذي رويتموه، وذلك كناية إلى أنّ بلوغكم في الكثرة إلى أيِّ حدٍّ كان فهو باعتبار ما هو مستور عنكم، مجهول لكم، كأنّه ذرّة

---

(١) الكافي، الكلينيّ: ٢/ ٣٤ ح٧٧٤، باختلاف، وتمام الحديث: عَنْ يُونُسَ بْنِ رِبَاطٍ، قَالَ: دَخَلْتُ أَنَا وكَامِلٌ التَّمَّارُ عَلى أَبِي عَبْدِ اللَّهِعليه السلام، فَقَالَ لَهُ كَامِلٌ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، حَدِيثٌ رَوَاهُ فُلَانٌ؟ فَقَالَ: «اذْكُرْهُ». فَقَالَ: حَدَّثَنِي أَنَّ النَّبِيَّصلى الله عليه وآله حَدَّثَ عَلِيًّاعليه السلام بِأَلْفِ بَابٍ يَوْمَ تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِصلى الله عليه وآله، كُلُّ بَابٍ يَفْتَحُ أَلْفَ بَابٍ، فَذلِكَ أَلْفُ أَلْفِ بَابٍ؟ فَقَالَ: «لَقَدْ كَانَ ذلِكَ». قُلْتُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَظَهَرَ ذلِكَ لِشِيعَتِكُمْ ومَوَالِيكُمْ؟ فَقَالَ: «يَا كَامِلُ، بَابٌ أَوْ بَابَانِ». فَقُلْتُ لَهُ: جُعِلْتُ فِدَاكَ، فَمَا يُرْوى مِنْ فَضْلِكُمْ مِنْ أَلْفِ أَلْفِ بَابٍ إِلَّا بَابٌ أَوْ بَابَانِ؟! قَالَ: فَقَالَ: «وَمَا عَسَيْتُمْ أَنْ تَرْوُوا مِنْ فَضْلِنَا، مَا تَرْوُونَ مِنْ فَضْلِنَا إِلَّا أَلْفًا غَيْرَ مَعْطُوفَةٍ».

(٢) في المصدر: (إلاّ ألفًا مقطوعًا) .

(٣) في الأصل: (الواحدة).

(٤) مجمع البحرين: فخر الدين الطريحيّ: ٥/ ٢٧، (ألف).

(٥) في الأصل: (أوجه). (ينظر بصائر الدرجات: الصفّار: ١/ ٣٢٨ باب٩ ح١-١٥)

(٦) في الأصل (عشرة).

مـن الأرض، وقطرة مـن البحر.

والسـرّ فيـه أنّ سـائر العقول من شـعاع أنوارهم، وأثرٌ من آثارِهـم، والمعلول ليس له إحاطـة تامَّـة بالعلَّـة، وهـي حدٌّ تام له، وهـو حدٌّ ناقص لها، فافهـم، فإنّه دقيق!

وبوجـهٍ آخـر: وأنَّـى لهـذه العقول البشـرية أنْ يحصـلَ لها الوصـولُ إلى كُنـه الحقيقة النورانيّـة لهـم، وهـي تعجَـز عـن إدراك كُنـه تشـبُّه النفـوس الفلكيّـة المجـردة بالعقـول النوريَّـة، وتقعـد[١] وتُحـدّ عـن إحاطته.

قـال الشـيخ الرئيـس[٢] فـي (الإشـارات): «الآن ليـس لـك أن تكلّف نفسـك إصابـة كُنه هـذا التَّشـبُّه بعـد أن تعرفـه بالجملـة؛ فإنّ قوى البشـر - وهم في عالم الغربـة - قاصرةٌ عـن اكتنـاه مـا دون هذا، فكيـف هـذا؟!»[٣] انتهى كلامه.

وجملـة النفـوس والعقـول كلّها شـذرة من فيوضهـم، فمَن لم يبلغ إلـى الأقرب الأدنى كيـف يصـل إلى الأبعـد الأعلى؟! ويؤيّد ذلـك بعض الأحاديث.

ومنهـا: أن يُقـرأ (أَلِفًـا) مـن حـروف التهجِّـي، ويُـراد بـه عـدده؛ لأنّـه روحـه، وهـو الواحـد[٤].

والوحـدة علـى أنـواع، ووحـدة الواجـب تعالـى ليسـت عدديّـة علـى الحقيقـة؛ لأنّها عـرضٌ، ومـن المعقـولات الثانية[٥]علـى مـا هـو ظاهر كتـاب التجريـد للحكيـم الفريد[٦]، والواجـب مقـدّس عـن التبعيّـة والمحلِّية تقدُّسًـا.

---

(١) في الأصل: (نقعد).

(٢) هو أبو عليّ الحسين بن عبد الله بن الحسن بن عليّ بن سينا، الفيلسوف الحكيم المشهور، الملقّب بـ(الرئيس)، له تصانيف على سائر مذاهب الفلاسفة، منها: (كتاب الشفاء)، و(الإشارات)، و(القانون)، وغيرها، توفّي سنة ٤٢٨ هجريّة. (ينظر وفيات الأعيان: ابن خلكان: ٢/ ١٥٧/ رقم١٩٠)

(٣) الإشارات والتنبيهات: ابن سينا: ٣٠٢ رقم١٤.

(٤) في الأصل: (الوحد).

(٥) المعقولات الثانية هي التي لا وجود لها في الخارج.

(٦) ينظر تجريد الاعتقاد: المحقّق الطوسيّ: ٧٧.

هـذا ولقـد أجـاد فـي إفادة هذا المَرامِ سيِّدُ حكماء الإسـلام[١] (قُدِّسَ سـره) في كتاب (التقديسات)[٢].

وكلّ ممكـنٍ زوج تركيبـيّ ولـو مـن الماهيـة[٣] والوجود[٤]، فوحدته لا تخلو عن شـوب الكثـرة بوجـه، فوحدتـه[٥] بالكثرة، بخلاف الواجب (جلَّ مجـده) فإنه وجود بحت، وتأكُّد صِـرْف، لا يتحلّـل ولا يتكثّـر إلـى شـيءٍ وشـيء في سـنخ ذاته المقدّسـة، فوحدتـه الحقَّة المتأصّلـة[٦] غير مقطوعة.

وإذا تقـرر ذلـك، فالمعنى: إنّ الاسـتثناء منقطـع عمَّا قبله، والمـراد المحصّل ترخيص روايـةِ كلّ شـيء فـي فضلهـم سـوى روايـة الوحـدة غيـر[٧] المقطوعـة فيهـم، فـإنّ هـذه الروايـة مقطوعـة عنهـم؛ لاختصاصهـا بالواجب.

وعلـى هـذا فهـو يطابـق[٨] معنى حديـثٍ آخر، وهـو: «نَزِّهُونَـا عَـنِ الرُّبُوبِيَّـةِ، وَقُولُوا فِينَـا مـا شِـئْتُمْ»[٩]، ولقد صـدق الحديـثُ؛ بعضُه يفسِّـر بعضًا.

---

(١) هو الأمير الكبير محمّد باقر بن محمّد الحسينيّ الإسترابادي الداماد، عالم فاضل، جليل القدر، متكلّم ماهر في العقليّات، معاصر للشيخ البهائيّ، له عدّة مصنّفات، منها: (القبسات)، و(التقديسات)، و(الصراط المستقيم)، و(الحبل المتين)،.. وغيرها، توفّي سنة ١٠٤١ هجريّة. (ينظر رياض العلماء: الأفندي: ٥/ ٤٠)

(٢) ينظر التقديسات (مخطوط): المير داماد: ٢٤٢، مكتبة مجلس الشورى الإيرانيّ، رقم: IR٢١٦٠٧.

(٣) في الأصل: (المهنة).

(٤) هذا النوع من التركيب محال عليه سبحانه؛ لأنّه لو كان كذلك لكان له ماهية، والماهية من شأنها أن تكون عاريةً عن الوجود والعدم قابلةً لعروضهما عليها، فيطرح السؤال: ما العلّة التي أفاضت الوجود على الماهية؟ والمحتاج إلى غيره ليفيض الوجود على ماهيته لا يكون واجبًا، بل ممكنًا مفتقرًا، وهذا محال على الله الواجب الغنيّ سبحانه!

(٥) في الأصل: (فوجدته).

(٦) في الأصل: (المناصلة).

(٧) في الأصل: (الغير).

(٨) في الأصل: (بطابق).

(٩) لم يرد هذا النصّ بهذه الصيغة، ولكنّه مستفاد من مروياتٍ أُخر، منها: ما في الخصال عن أمير المؤمنين عليه السلام: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِينَا، قُولُوا إِنَّا عَبِيدٌ مَرْبُوبُونَ، وَقُولُوا فِي فَضْلِنَا مَا شِئْتُمْ». (الخصال:

وأمّا النبوة، فهي وإن كانت منفيّةً عنهم بحسب الظاهر، ولكن هي ثابتة فيهم بحسب الباطن؛ لأنّ الولاية هي باطن النبوة على ما تقرّر، أو يُقال: هي من قبيل المستثنيات العرفيّة، والمستثنيات العرفية لا تحتاج إلى البيان.

وأمّا الألوهيّة، فقد أثبتها بعض الملاحدة فيهم، فلا بدّ من البيان والتبيان؛ ولذلك وردت[١] الأحاديث الكثيرة[٢]عنهم بالتنزيه عن هذه الدَّرجةِ الرَّفيعة[٣].

ولم يذهب أحد إلى نبوّتهم، ولم يثبت من طرفنا الفرقة القائلة بنبوّتهم، أو يقال: إنّ الجمعية المستفادة من الضمير شاملة للنبيّ صلى الله عليه وآله، والمعنى: قولوا في مجموعنا – لا في كلّ فردٍ فرد منّا – ما شئتم من المدائح سوى الربوبيّة، والنبوة للنبيّ صلى الله عليه وآله ثابتة في مجموعهم، وإن لم تتحقق في كلِّ فردٍ فرد منهم عليهم السلام.

هذا، والكلام في شأنهم واستخراج معاني أحاديثهم طويل كثير، وإنّ باعَ مثلي عن حملها بجُلّها لمبتور قصير، وأنا العبد الأحوج إلى ربّه الغنيّ السيّد مرتضى ابن السيّد الجليل ذي الشرف الأنفَس والجاه الأقعس[٤] السيّد زين العابدين الحسينيّ النونهرويّ الغازيفوريّ، (حقَّق الله آمالهما، وأحسن مآلهما).

[تذييل للسيّد محمّد عليّ النونهرويّ أخي المصنّف]

قوله: (فوحدته مقطوعة).

الصدوق: ٢/ ٦١٤ ح١٠) نعم، ورد في كتاب إثبات الهداة عنهم عليهم السلام: «نَزِّهُونَا عَنِ الرُّبُوبِيَّةِ، وَارْفَعُوا عَنَّا حُظُوظَ البَشَرِيَّةِ، يَعْنِي: الحُظوظَ الَّتِي تَجُوزُ عَلَيْكم، فَلا يُقَاسُ بِنَا أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ، فَإِنَّا الأَسْرَارُ الإِلَهِيَّةُ المُودَعَةُ فِي الْهَيَاكِلِ البَشَرِيَّةِ، وَالكَلِمَةُ الرَّبَّانِيَّةُ النَّاطِقَةُ فِي الأَجْسَادِ التُّرَابِيَّةِ، وَقُولُوا بَعْدَ ذَلِكَ مَا اسْتَطَعْتُم، فَإِنَّ البَحْرَ لا يَنْزف، وَعَظَمَة اللّه لا تُوصَفُ». (إثبات الهداة: الحرّ العامليّ: ٥/ ٣٩٤ ف١٨ ح٧٠)

(١) في الأصل: (ورد).

(٢) في الأصل: (لكثيرة).

(٣) نحو ما روي عن أبي عبد الله عليه السلام: «يَا إِسْمَاعِيلُ لاَ تَرْفَعِ الْبِنَاءَ فَوْقَ طَاقَتِهِ فَيَنْهَدِمَ؛ اجْعَلُونَا مَخْلُوقِينَ وَقُولُوا بِنَا مَا شِئْتُمْ فَلَنْ تَبْلُغُوا». (بصائر الدرجات: للصفار: ١/ ٢٣٦/ باب ١٠ ح٥)

(٤) القَعَس نقيض الحَدَب وهو خروج الصدر ودخول الظهر، (لسان العرب: ابن منظور: ١٧٧/٦)

توضيحه: إنّ الممكن من حيث نفس ماهيّته متساوي الوجود والعدم، وإنّما يجب بالوجوبين: الوجوب السابق والوجوب اللاحق بالغير. والوحدة والوجود متساويان متساوقان، فالوجود عدم ثبوته للماهيّة من حيث نفسها هو قطعه عنها، كأنّه عين قطع الوحدة عنها، والقوة والإمكان منبع الكثرة.

قال الشيخ الرئيس في (إلهيات الشفاء): «والَّذي يجب وجوده بغيره دائمًا، فهو -أيضًا - غير بسيط الحقيقة؛ لأنّ الَّذي له من[1] ذاته غير الَّذي له من غيره، وهو حاصل الهوية منهما جميعًا في الوجود، فلذلك لا شيء غير واجب الوجود تعرَّى[2] عن ملابسة ما بالقوة والإمكان باعتبار نفسه، وهو الفرد، وغيره زوج تركيبي»[3] انتهى كلامه، رُفع مقامه.

والماهيّة لمّا كانت مناطًا للإمكان[4]، وهو - سبحانه - بريء من[5] كل شائبة الإمكان، فهو معرًّى عن الماهية، فالواجب هو الواحد بالوحدة الحقيقيّة في ذاته وصفاته الأوليّة؛ لأنّها عين ذاته، فهو الواحد الوجود الصّرف؛ وذلك لأنّ وحدته غير مقطوعةٍ بالكثرة، ووجوده غير مقترنٍ بالماهيّة، بخلاف غيره من الممكنات. فافهم ذلك فإنّه يحتاج إلى مزيد دقّةٍ وفطانة!

قوله: (باطن النبوة).

للنبوة جهتان: جهة إلى عالم الغيب، و جهةٌ إلى عالم الشهادة.

والأول: اشتغاله بالحقّ، والبقاء بعد الفناء، والصحو بعد المحو، قال ﷺ: «لِي مَعَ اللَّهِ وَقْتٌ لَا يَسَعُنِي مَلَكٌ مُقَرَّبٌ وَلَا نَبِيٌّ مُرْسَلٌ»[6].

---

(١) في المصدر: (باعتبار) بدل (من).

(٢) في الأصل: (بعري)، وصحّحناه على ما في المصدر.

(٣) الشفاء: ابن سينا: ١/ ٤٧.

(٤) في الأصل: (لإمكان).

(٥) في الأصل: (عن).

(٦) بحار الأنوار: العلاّمة المجلسيّ: ٧٩/ ٢٤٣.

والثاني: اشتغاله بالخلق، ووضع القوانين في معاشهم ومعادهم.

والأول هو الولاية، والثاني هو النبوة، ولا شكّ أنّ الأول أفضل من الثاني، وإنّما الفضل للثاني إذا اجتمع مع الأول، كما في نبيِّنا ﷺ. وهذا معنى قولهم: «النبوة وضع الآداب الناموسيّة، والولاية كشف الحقائق الإلهيّة»[١].

قوله: (لمبتور قصير). كيف ؟

وقد أورد في الباب الحادي عشر من كتاب (بصائر الدرجات) أحاديث متكثرة متوافقة المعنى عن المعصومين عليهم السلام: «إِنَّ حَدِيثَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ، لَا يَحتَمِلُهُ[٢] إِلاَّ مَلَكٌ مُقَرَّبٌ أَوْ نَبِيٌّ مُرْسَلٌ أَوْ عَبْدٌ امْتَحَنَ اللَّهُ قَلْبَهُ بِالْإِيمَانِ»[٣]، وفي حديثٍ آخر: «إِنَّ أَمْرَنَا صَعْبٌ مُسْتَصْعَبٌ»[٤] ..الخبر.

قال جدّنا العلّامة مولانا السيّد نجف عليّ (روَّح الله روحه): «المراد بالأمر هاهنا: معرفتهم، فالمعنى: معرفتنا صعبةٌ[٥] مستصعبةٌ؛ أو أمرهم التشريعيّ، ويؤيِّده لفظ الحديث المنقول أولًا: «إِنَّ حَدِيثَ آلِ مُحَمَّدٍ ﷺ ..»، أو أمرهم التكوينيّ، والمراد بها: المعجزات الصادرة عنهم، فإنّ أكثر الناس الذاهلة عن الحقِّ حملوها على السحر والشعبدة، ولا يعرفها حقَّ المعرفة – من أصولها الثلاثة، وهي كمال قوة الإحساس، وقوة التخيّل، وقوة التعقّل، على ما تقرّر في مدارك أكابر الحكماء وأسفارهم – إلّا القليل من أبناء الحقيقة»[٦]. انتهى ملخّص ما أفاده (قدَّس الله سرَّه).

أقول: ويحتمل أن يُقال هذا اللَّفظ – أي: الأمر – بكسر الألف، وهو العجب من الشيء، في القرآن: ﴿لَقَدْ جِئْتَ شَيْئًا إِمْرًا﴾[٧]، أي: عجبًا؛ فالمعنى: إنّ عجائبنا –من

(١) شرح الأسماء: الملاّ هادي السبزواريّ: ٥٥٢.

(٢) في المصدر: (يؤمن به).

(٣) بصائر الدرجات: محمّد بن الحسن الصفّار: ١/ ٢١ باب١١ ح١.

(٤) بصائر الدرجات: ١/ ٢٦ باب١٢ ح١.

(٥) في الاصل (صعب مستصعب).

(٦) لم نقف على مصدر النصّ أعلاه بحسب الاطّلاع.

(٧) سورة الكهف: من الآية ٧١.

تقلّب[١] أحوال ما في العالم من خوارق العادات وغرائب المعجزات، مثل: شقّ القمر، وردّ الشمس، وأمثالها - لا يؤمن بها إلّا الخواصّ؛ أو العجائب من أحوال أنفسهم من دون قصد التحدّي - وهي لا تكاد تُحصر لكثرتها - لا يؤمن بها إلّا المنتَجبون. فافهم!

سيّد محمّد عليّ أخ المصنِّف

تمّ الكتاب بعون الملك الوهّاب على يد أقلّ خلق الله ميرزا فتح الله حسب الفرمايش[٢] أقلّ الأنام آقا ميرزا محمّد شيرازيّ الملقّب بـ(ملك الكتاب)[٣].

(١) في الأصل: (تيقلب).

(٢) أي: أمر أو توصية.

(٣) وأعاد كتابته -بيده الفانية- وحقّقه وضبطه وعلّق عليه: حسن بن عليّ بن محمّد آل سعيد العسكريّ أصلًا المعاميريّ منزلًا البحرانيّ -غفر الله له ولزوجه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات- ضحى يوم الاثنين العشرين من شهر ربيعٍ الآخر سنة ١٤٣٩ هجريّة، الموافق ٨ يناير ٢٠١٨م، بضاحية السِّيفِ وقاها الله من الحَيفِ والسَّيفِ، وصلّى الله على محمّدٍ وآله الطاهرين.

ملحق بالبحث

صورة النسخة الحجريّة المعتمدة كاملة

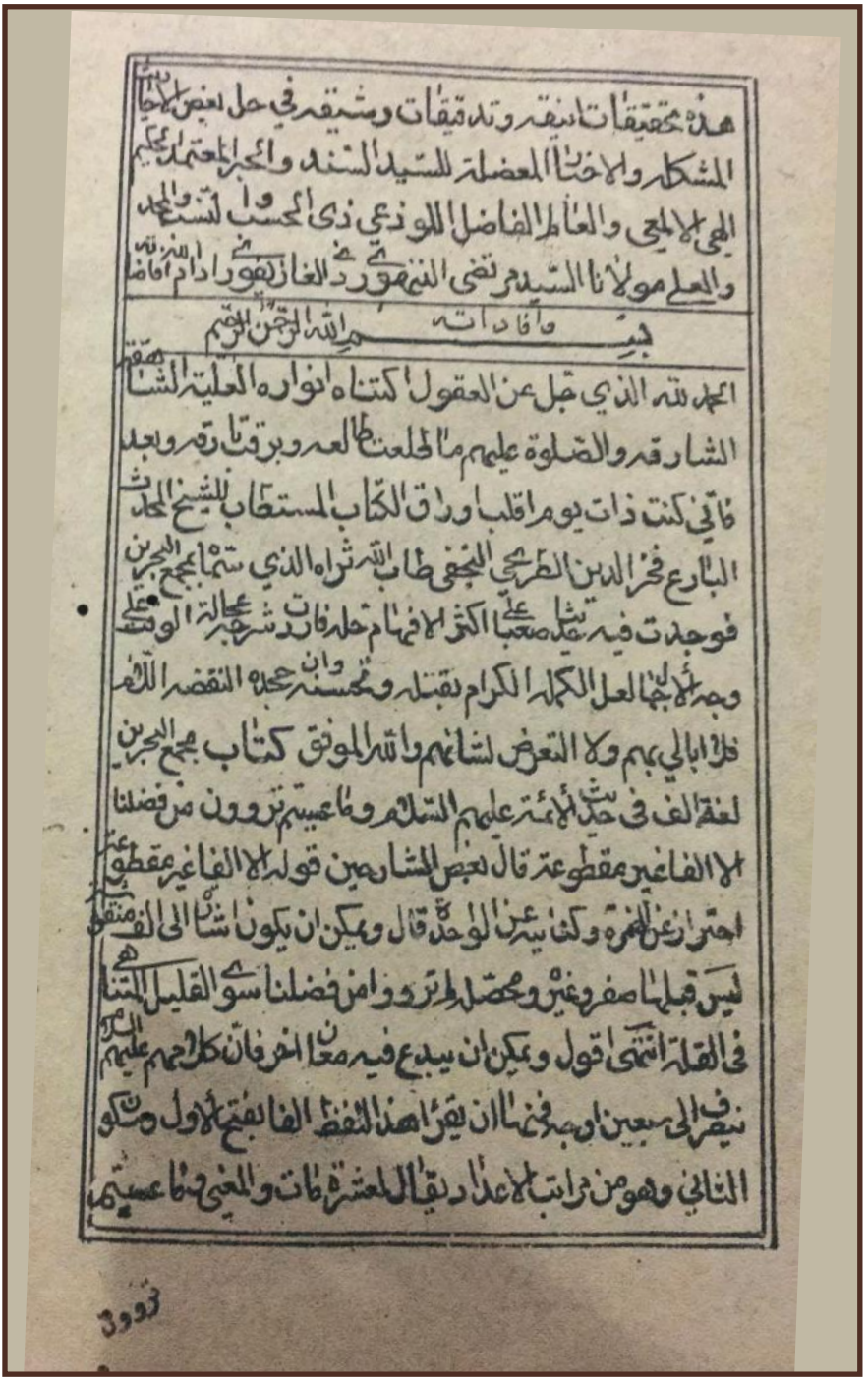

هذه تحقيقات انيقة وتدقيقات وشيقة في حل بعض الاجابات
المشكلة والاجوبة المفصلة للسيد السند والحبر المعتمد المعتمد
الهمي الاملعي والعالم الفاضل اللوذعي ذي الحسب والنسب والمجد
والعلى مولانا السيد مرتضى النقيب المشهور في الغاز بقوره ادام الله افاضا

بسم الله الرحمن الرحيم وافاداته

الحمد لله الذي جل عن العقول اكتناه انواره العلية الشاهقة
الشارقة والصلوة عليهم ما لمعت طالعة وبرقت تارقة وبعد
فاني كنت ذات يوم اقلب اوراق الكتاب المستطاب للشيخ المحدث
البارع فخر الدين الطريحي النجفي طاب الله ثراه الذي سماه بمجمع البحرين
فوجدت فيه تعقيدا صعبا على اكثر الافهام حله فاردت شرحه عجالة الوقت على
وجه الايجاز العلى الكمال الكرام بقبله وتحسنه وان جحده النقص اللئام
فلا ابالي بهم ولا التعرض لشانهم والله الموفق كتاب مجمع البحرين
لغة الف في حل الائمة عليهم السلام وما عسيتم تروون من فضلنا
الا الفاغير مقطوعة قال بعض الشارحين قوله الا الفاغير مقطوعة
احتراز عن الهمزة وكنايه عن الواحدة قال ويمكن ان يكون اشارة الى الف منقلبة
ليس قبلها صفر وغيره ومحصله لم تروا من فضلنا سوى القليل المتناهي
في القلة انتهى اقول ويمكن ان يبدع فيه معنا الخر فان كل احد منهم عليهم السلام
نيف الى سبعين اوجه فنحن ان يقرأ هذا اللفظ الفا بفتح الاول وسكون
الثاني وهو من مراتب الاعداد يقال للعشرة مات والمعنى وما عسيتم

تروون

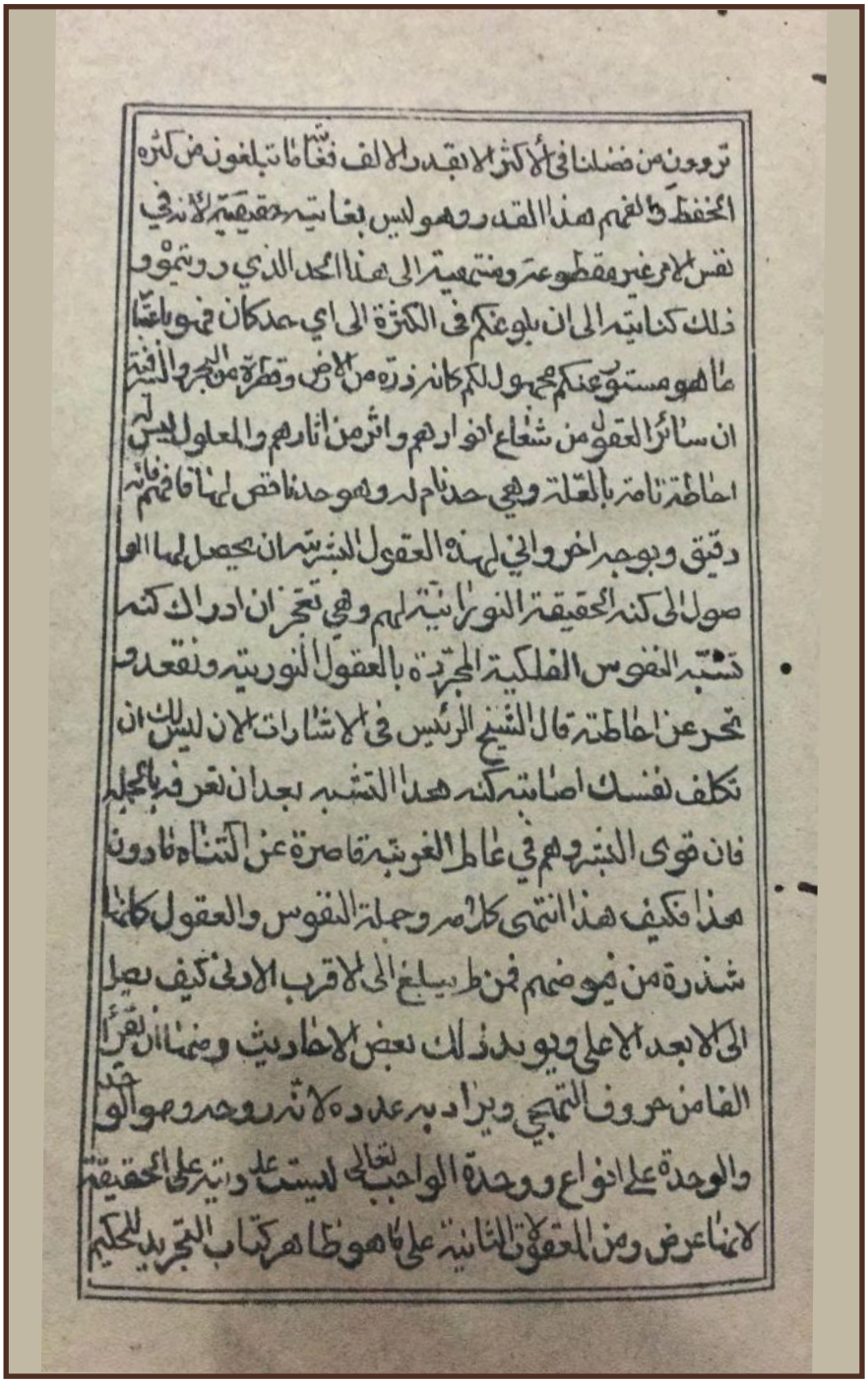

ترووني من فضلنا في الأكثر الا بقدر الالف فقاما تبلغون من كثرة
الحفظ والفهم هذا القدر وهو ليس بغاية حقيقية لانه في
نفس الامر غير مقطوعة ومنتهية الى هذا الحد الذي رويتموه
ذلك كناية الى ان بلوغكم في الكثرة الى اي حد كان فهو بالنسبة
الى ما هو مستور عنكم مجهول لكم كانه ذرة من الارض وقطرة من البحر والاشارة
ان سائر العقول من شعاع انوارهم واثر من آثارهم والمعلول ليس له
احاطة تامة بالعلة وهي حد تام له وهو حد ناقص لها فافهم فانه
دقيق وبوجه اخر والى لهذه العقول البشرية ان يحصل لها الوصول الى كنه الحقيقة النورانية لهم وهي تعجز ان ادراك كنه
تشبه النفوس الفلكية المجردة بالعقول النورية وتقعد وتحير عن احاطة قال الشيخ الرئيس في الاشارات الا ان ليس لك ان
تكلف نفسك اصابة كنه هذا التشبه بعد ان تعرفه بالجملة
فان قوى البشر وهم في عالم الغربة قاصرة عن الكتناه فادون
هذا فكيف هذا انتهى كلامه وجملة النفوس والعقول كانها
شذرة من بعوضهم فمن ط يبلغ الى الاقرب الادنى كيف يصل
الى الابعد الاعلى ويويد ذلك بعض الاحاديث ومنها ان يقرأ
الف من حروف التهجي ويراد به عدده لانه رقم واحد وهو الواحد
والوحدة على انواع ووحدة الواجب تعالى ليست عددية على الحقيقة
لانها عرض ومن المعقولات الثانية على ما هو ظاهر كتاب التجريد للحكيم

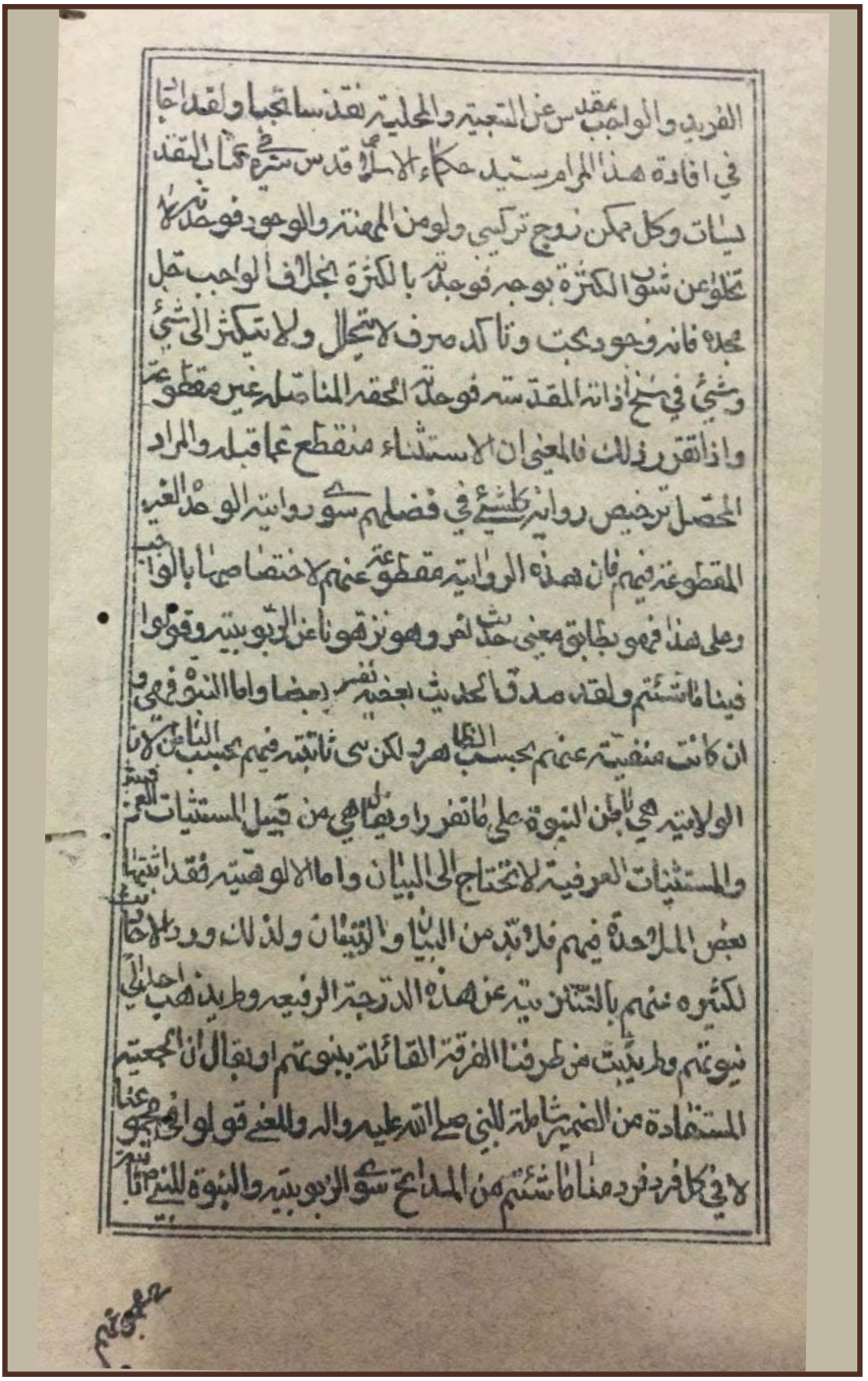

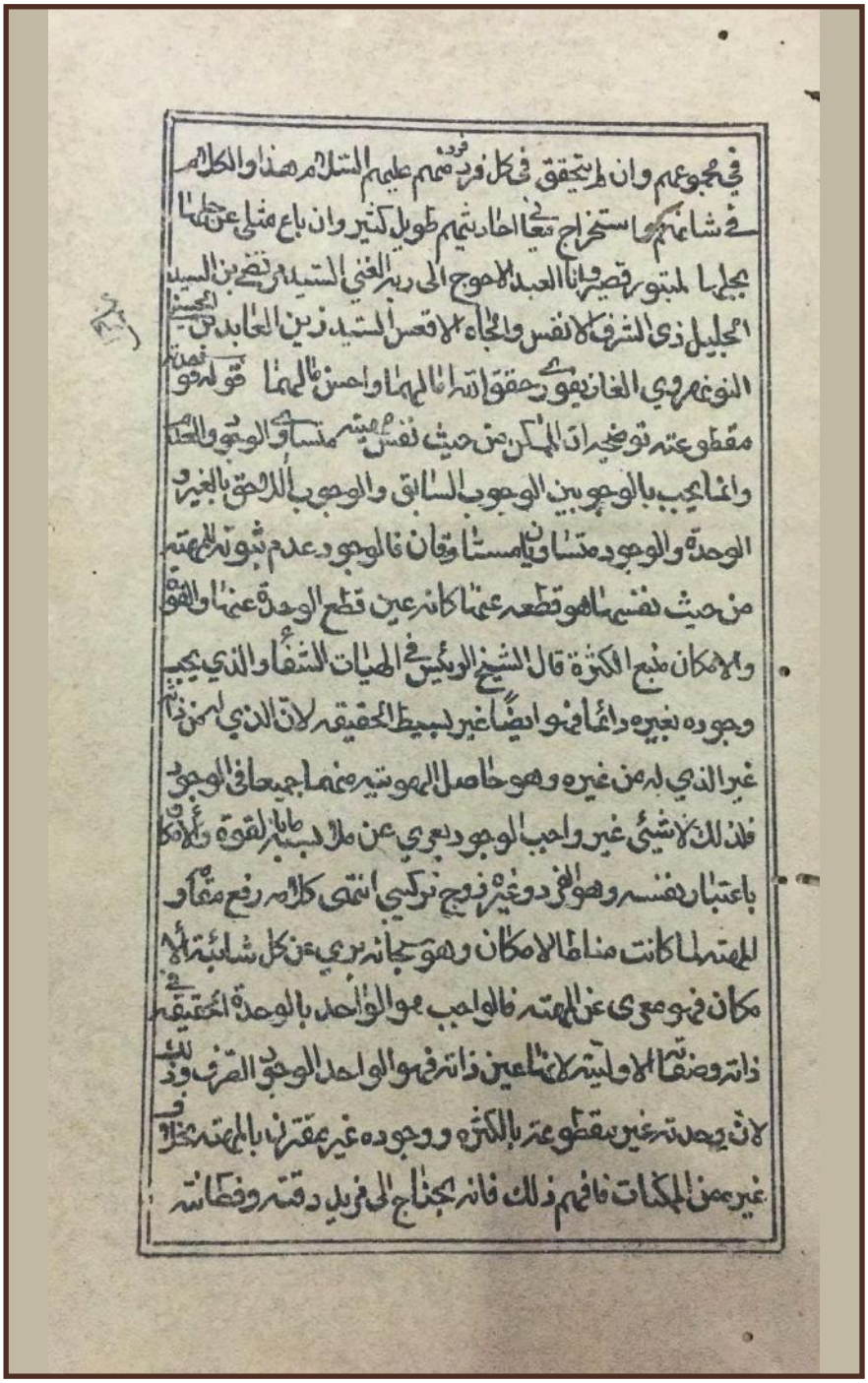

في مجموعهم وان لم يتحقق في كل فرد فردهم عليهم السلام هذا والكلام
في شأنهم وستخراج معانيها احاديثهم طويل كثير وان باع مثلي عن جلها
بجلها لمبتور قصير وانا العبد الاحوج الى ربه الغني السيد مرتضى بن السيد
الجليل ذي الشرف والنفس والجاه الاقعس السيد زين العابدين بن الحسين
النوغهروي الغازيفوري حقق الله امالهما واحسن مآلهما قوله هو نعمة
مقطوعة توضيحه ان الممكن من حيث نفسه منسوب الوجود والعدم
وانما يجب بالوجوب بين الوجوب السابق والوجوب اللاحق بالغير
الوحدة والوجود متساويان مستويان فان فالوجود عدم ثبوته للممكنة
من حيث نفسه هو قطعه عنها كانه عين قطع الوحدة عنها والقول
والامكان منبع الكثرة قال الشيخ الرئيس في الهيات الشفا والذي يجب
وجوده بغيره دائما فهو ايضا غير بسيط الحقيقة لان الذي له من ذاته
غير الذي له من غيره وهو حاصل الممكنة منهما جميعا في الوجود
فذلك لا شيء غير واجب الوجود يعني عن ملابسة ما بالقوة والامكان
باعتبار نفسه وهو الفرد وغيره زوج تركيبي انتهى كلامه رفع مقام
الممكنة لما كانت مناطا الامكان وهو سبحانه بريء عن كل شائبة الامكان
فهو معرى عن الممكنة فالواجب هو الواحد بالوحدة الحقيقية في
ذاته وصفاته الاولية لان ما عين ذاته فهو الواحد الوجود الصرف وذلك
لان يحدثه غير مقطوعة بالكثرة ووجوده غير مقترن بالممكنة بخلاف
غيره من الممكنات فافهم ذلك فانه يحتاج الى مزيد دقته وفطانته

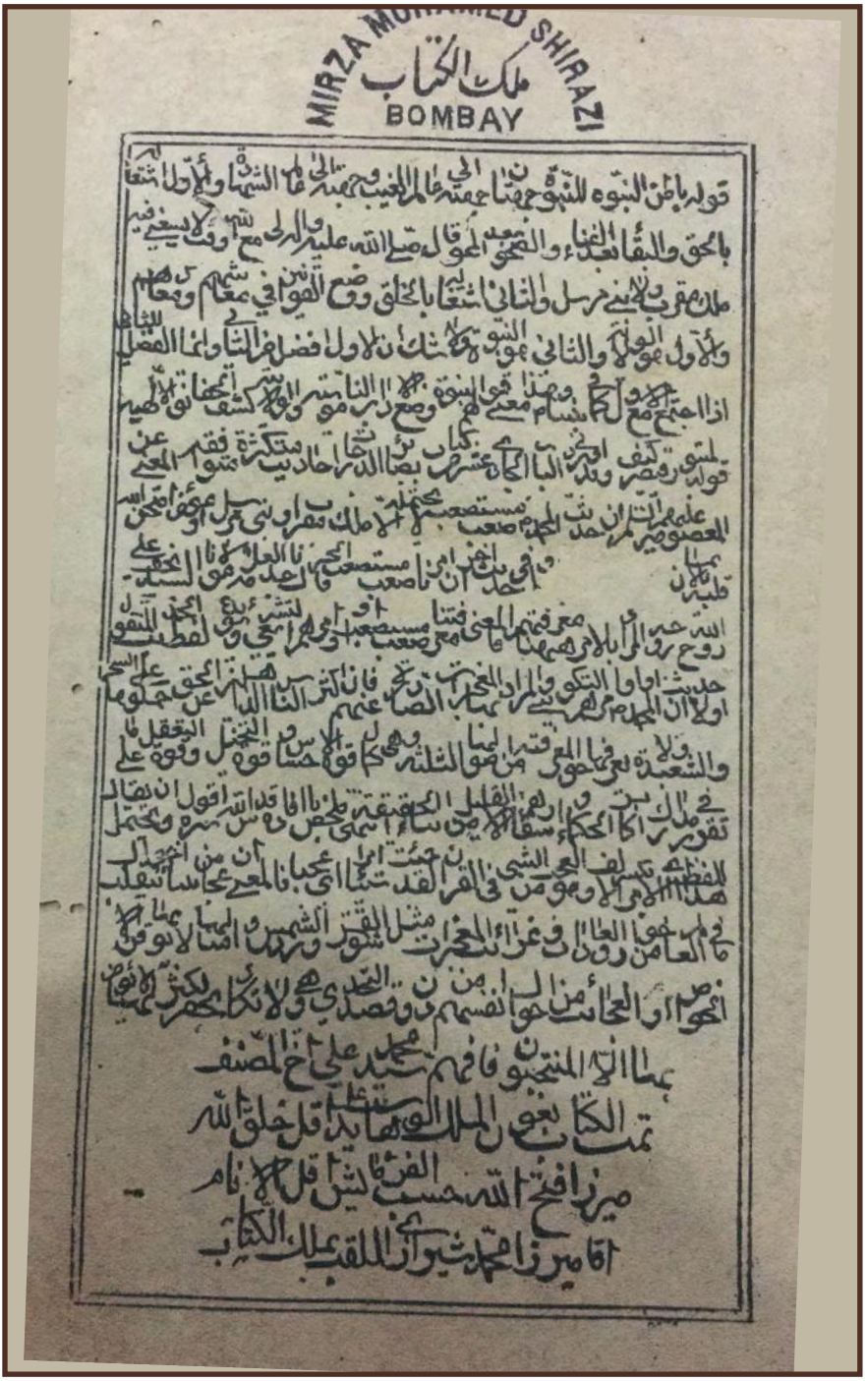
MIRZA MUHAMMED SHIRAZI
ملك الكتاب
BOMBAY

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

المخطوطات

١. التقديسات (مخطوط): محمّد باقر الميرداماد، مكتبة مجلس الشورى الإيرانيّ، طهران، رقم المخطوط: IR21607.

المطبوعات

٢. إثبات الهداة بالنصوص والمعجزات: محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ.

٣. الإشارات والتنبيهات: أبو عليّ ابن سينا، تحقيق: مجتبى الزارعيّ، مؤسسة بوستان كتاب، قم، ط٣، ١٤٣٤هـ.

٤. الإعلام بمن في تاريخ الهند من الأعلام (نزهة الخواطر وبهجة المسامع والنواظر): عبد الحي بن فخر الدين الحسنيّ اللكهنؤيّ، دار ابن حزم، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ.

٥. أمل الآمل: محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ، تحقيق: أحمد الحسينيّ، مكتبة الأندلس، بغداد.

٦. بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار: محمّد باقر المجلسيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

٧. بصائر الدرجات: محمّد بن الحسن الصفّار، تحقيق: محسن بن عبّاس التبريزيّ، مكتبة المرعشيّ النجفيّ، قم، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٨. تجريد الاعتقاد: نصير الدين الطوسيّ، تحقيق: عبّاس محمّد حسن سليمان، دار المعرفة الجامعيّة، مصر، ط١، ١٩٩٦م.

٩. الخصال: محمّد بن عليّ الصدوقّ، تحقيق: عليّ أكبر غفاري، مؤسسة النشر الإسلاميّ، قم، ط١، ١٤٠٣هـ.

١٠. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: آغا بزرك الطهرانيّ، دار الأضواء، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ.

١١. رياض العلماء وحياض الفضلاء: الميرزا عبد الله الأفندي، مكتبة المرعشيّ النجفيّ، قم، ط١، ١٤٠١هـ.

١٢. شرح الأسماء: الملّا هادي السبزواريّ، تحقيق: نجفقلي حبيبي، جامعة طهران، طهران، ط١، ١٣٧٢هـ.ش.

١٣. شرح الكافي: محمّد صالح المازندرانيّ، تحقيق: أبي الحسن الشعرانيّ، المكتبة الإسلاميّة، طهران، ط١، ١٤٢٤هـ.

١٤. الشفاء: أبو عليّ ابن سينا، تحقيق: الأب قنواتي وسعيد زايد، مكتبة المرعشيّ النجفيّ، قم، ط٢، ١٤٣٣هـ.

١٥. طبقات أعلام الشيعة (نقباء البشر): آغا بزرك الطهرانيّ، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٣٠هـ.

١٦. الكافي: محمّد بن يعقوب الكلينيّ، دار الحديث، قم، ط١، ١٤٢٩هـ.

١٧. لسان العرب: محمّد بن مكرم بن منظور الأفريقيّ المصريّ، أدب الحوزة، ١٤٠٥هـ.

١٨. مجمع البحرين: فخر الدين بن محمّد الطريحيّ، تحقيق: أحمد الأشكوريّ، المكتبة المرتضويّة – طهران، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.

١٩. مرآة العقول في شرح أخبار آل الرسول: محمّد باقر المجلسيّ، تحقيق: هاشم رسول محلاتي، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط٢، ١٤٠٤هـ.

٢٠. معجم رجال الحديث: السيد أبو القاسم الخوئيّ، نشر مؤسسة الخوئيّ الإسلاميّة.

٢١. الوافي: الفيض الكاشانيّ، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، أصفهان، ط١، ١٤٠٦هـ.

٢٢. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: شمس الدين ابن خلّكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ١٩٢٧م.

العللُ في خَلْقِ الكافر
لمهذّب الدّين أحمدَ بن عبد الرّضا
البصريّ(ت بعد ١٠٨٦ هـ)

Causes of creating Infidel MTuhadhab Al-din Al-Basri Died (After 1086 Ah)

تحقيق: علي فلاحي ليلاب - رضا غلامي

إشراف: سماحة الشّيخ قيس بهجت العطّار

إيران

Annotator: Ali Falahi Lilab – Ridha Qalami

Supervisor: Sheik Qais Bahjat Al-Attar

Iran

الملخّص

انبـرى علماؤنـا الأعـلام منـذ عهـد الإسـلام الأول للتدويـن والتأليف في شـتّى مجالات الحيـاة، وأولـوا علـوم الديـن ومـا يتعلّـق بهـا عنايةً خاصّـةً، فتنوّعـت مدوناتهم بحسـب مواضيعهـا بيـن الموسـوعات والكتـب والرسـائل الصغيرة، فأمسـى تراثنا ثرّاً زاخـراً، وكان علـم الـكلام أحـد تلـك العلـوم التي أشـبعوها بحثـاً وتحليلاً، وكان مـن بين ما وصـل إلينا منه الرسـالة الموسـومة بـ(العللِ في خَلْقِ الكافرِ) لأحمدَ بنِ عبد الرِّضا المشـتهرِ بمهذَّبِ الدّيـن البصريّ.

والرسـالة على إيجازها أجابت عن تسـاؤل كثيراً ما يتداوله الإنسـان المسـلم مع ذاته؛ (مـا هـي العلّـة من خَلق الكافر؟)، فكشـفت هذه الرسـالة عن صورةٍ من صـور عدل الله تعالـى وحكمتـه، وأنّـه لا يفعلُ قَبيحاً، ولا يُخِـلُّ بواجبٍ، فجميعُ أفعالـهِ موافقةٌ للحِكْمَة وإنْ لـم يظهـر لنـا وَجْهُهـا، فعُلم أنّ في خلـق الكافر أَيضـاً حكمةً، مع أنّ الحِكَـمَ الخفيّةَ فـي أفعالـه تعالـى أكثـرُ مـن أَنْ تُحصى، وقد أظهـر المولِّف ذلك من عدّة وجـوهٍ أوجزها بيـن طيّـات رسـالته، وانتهـى إلـى حقيقـةٍ مفادهـا أنّ خلـق الكَافـرِ لا يخلـو مـن منفعةٍ؛ فكفـرُهُ على نَفسِـهِ، وخَلْقُـهُ لا يُنَافي الحِكمَةَ.

Abstract

Since the first era of Islam, our scholars have made the science of writing and authoring in various walks of life, and gave the science of religion a special attention. Their writings varied according to their themes like, encyclopedias, books and small letters so our heritage has become rich. Theology was one of those sciences that it was saturated with research and analysis.

Among the things that reached us was a letter named "Causes of creating Infidel" by Ahmad ibn Abd al-Ridha, who is known as Muhadhab Al-din Al-Basri. Thought it was a short letter but it had an answer to the doubt in the mind of a Muslim (What is the cause of creating an infidel?). This letter revealed a picture of Allah's justice and wisdom. He (Allah) neither does ugliness, nor violates an order, all of His actions agree to the wisdom and even if they are not very clear. It is known that there is a wisdom in creating an infidel. The hidden wisdoms in His actions are more than to be accounted. The author has shown this in several ways and outlined it in the folds of his letter. He concluded that the creation of an infidel is not without a benefit. The infidel may hurt himself but his creation never contradicts the wisdom.

المقدمة

مازالت هناك مسائلُ كلاميّة صعبة لم يتعرّض المتكلّمون للبحث عنها أو تعرّضوا ولكنّ البحث لم يكن وافياً بالغرض.

ومن جملة هذه المسائل، مسألة علّة خلق الكافر التي تختلجُ في أذهان المتعلّمين والعامّة من النّاس؛ لأنّها صعبة المسلك وغامضة المدرك، بحيث حار في الجواب عنها بعض العلماء.

وممّن قام بمهمّة الجواب عن هذه المسألة في رسالته المسماة (العلَلَ في خَلْقِ الكافرِ)[1] مهذّب الدّين أحمدُ بن عبد الرّضا البصريّ، الذي درس ومارس الكلام بشتّى فنونه، وجمع الأدلّة العقليّة والنقليّة بشأن هذه المسألة.

فها نحن نقدّم فيما يلي رسالةً محقَّقة لعالمٍ من علماء القرن الحادي عشر، فقد كان حيّاً سنة ١٠٨٦هـ، وهو من أجلّة تلامذة المحدِّث الشّهير محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ رضوان الله تعالى عليه -المتوفّى سنة ١١٠٤ هـ- .

وهذه الرّسالة تبحث في (علل خلق الكافر)، مُستنبَطةً من الكتاب المنزّل والأخبار المرويّة عن المعصومين - عليهم أفضل صلوات ربّ العالمين - وآراء المتكلّمين، وقد كتبها إجابةً لبعض عباد الله الصالحين، وقدّم فيها اثني عشر دليلاً على حكمة خلق الكافرين.

ترجمة المؤلّف:

اسمه وإطراء العلماء عليه:

هو الشّيخ الأجلّ الحافظ مهذّب الدّين أحمد بن عبد الرِّضا البصريّ.

قال ثقة الإسلام التّبريزيّ في (النّجوم) مُعنوِناً إيّاه بـ (أحمد بن الرِّضا): «فاضل

(١) أخذنا اسم الرسالة من كلام المصنّف؛ حيث كتب (هذا ما خطرَ بالبالِ الفاترِ، من العللِ في خَلْقِ الكافرِ، جواباً لسؤالكَ أَيُّها الخليلُ الصّالحُ، والجليلُ الرّاجحُ).

خبيرٌ، وعالم نحريرٌ، من أصحاب الرّجال وأرباب الكمال»[١].

وقال السيّد محسن الأمين: «نزيل بلاد الهند وخراسان، معاصر لصاحب الوسائل الحرّ العاملي، ومن أجلّة تلاميذه، فاضل خبير، محدّث رجاليّ، حافظ، كان يحفظ اثني عشر ألف حديثٍ بلا إسناد، وألفاً ومائتي حديثٍ مع الإسناد، أقام بمشهد الرّضا عليه السلام وتوابعه من سنة ١٠٦٨هـ، ثمّ سافر إلى بلاد الهند، فكان في حيدرآباد سنة ١٠٨٥هـ»[٢].

وقال السيّد حسن الأمين: «كان فقيهاً، أصوليّاً، محدّثاً، متقِناً لعلمي المعاني والبيان، والفلكيّات»[٣].

وما ورد في طبقات الفقهاء أكمل وأوفى: «الحافظ الإماميّ، ذوالفنون، مهذّب الدّين البصريّ، نزيل خراسان ثمّ بلاد الهند، أقام في مشهد الإمام الرّضا عليه السلام بخراسان، وفي القرى التّابعة له، وزار كابل وقندهار وشاه جهان، ثم سكن حيدرآباد، وصنّف فيها وفي المدن والقرى التي زارها جملةً من الكتب.

تلمّذ على المحدّث الكبير محمّد بن الحسن الحرّ العامليّ، وحصل منه على إجازةٍ، وعُني بالحديث ومهر فيه، وصار من حفّاظ عصره، كان يحفظ اثني عشر ألف حديثٍ بلا إسناد، وألفين ومائتي حديثٍ مع الإسناد، وتبحّر في أكثر علوم وفنون زمانه، وصنّف كتباً»[٤].

مولده:

لم نقف على تأريخ ولادته بشكلٍ دقيق. نعم، ذكر السيّد حسن الأمين أنّه وُلد سنة ١٠٢٠هـ[٥]، ولم نعلم له سلفاً في ذلك.

---

(١) مرآة الكتب: ٢٧٤. نقلاً عن النجوم.

(٢) أعيان الشيعة: ٢/ ٦٢٤.

(٣) مستدركات أعيان الشيعة: ٥/ ٨٨.

(٤) موسوعة طبقات الفقهاء: السبحانيّ: ١١/ ٣٢، و ينظر أيضاً ترجمة المؤلّف في: نجوم السماء في تراجم العلماء: الكشميريّ: ١٩٩، طبقات أعلام الشيعة: الطهرانيّ: ٨/ ٦٠، معجم أعلام الشيعة: ٤٤، معجم طبقات المتكلّمين:السبحانيّ: ٣٨٤/٣، الذريعة إلى تصانيف الشيعة في عدّة موارد.

(٥) ينظر مستدركات أعيان الشيعة: ٨٨/٥.

ثقافته:

يعدّ مهذّب الدّين البصريّ من العلماء المكثرين تأليفاً وتدريساً؛ فهو فقيه أصوليّ، محدّث رجاليّ، ضليع من علم الكلام، متقن علمي المعاني والبديع، وعالم بالفَلك والرّياضيات، والطبِّ، وعلم النفس، وتجويد القرآن، وفنِّ الخطّ، وقد ألّف في جلّها ما بين رسالةٍ مختصرة، أو إجابةٍ عن أسئلةٍ، أو تلبية التماس أحد الأهالي في البلاد التي يحلّ بها؛ إذ كان كثير التنقُّل في البلاد الإسلاميَّة، وبخاصّةٍ خراسان، وكابل، وقندهار، وحيدرآباد، ودهلي، وغيرها.

تفوّقه في علم الكلام:

إنّ مهذّب الدّين على الرّغم من كونه فقيهاً وعالماً و محدّثاً و..، فهو يمتاز بإتقانه علم الكلام؛ إذ ألّف رسائل كلاميّة في الردّ على الصوفيّة والقائلين بقِدَم العالم، ورسائل في إثبات المذهب الجعفريّ.

وتظهر براعته وقدرته العلميّة والكلامية بشكلٍ واضح من خلال رسائله؛ إذ نراه في كلّ استدلالاته متمسِّكاً بآيات القرآن الكريم والأخبار المرويّة عن المعصومين - صلوات الله عليهم أجمعين- .

تصانيفه:

لقد ألّف مهذّب الدّين البصريّ كتباً ورسائل في شتّى العلوم من اللّغة بأنواعها وحقولها، والفقه والأصول، والكلام، والحديث، والدّراية والرّجال، والحساب، والفلكيّات. وقد عدّ له في (أعيان الشّيعة) تسعة عشر كتاباً ورسالةً، وقال: «وله رسائل غير ذلك لم تحضرنا أسماؤها ألّفها من سنة ١٠٧٧-١٠٨٥هـ، وتوجد ضمن مجموعة بعض مكتبات النّجف»[(١)].

والّذي يجدر بنا ذكرُه هنا هو أنّ مصنّفاته كثيرة، و جميعها مخطوط ماعدا كتاب (فائق المقال في الحديث والرجال) و (المقنعة الأنيسة والمغنية النفيسة).

وما يهمّنا هو أن نشير إلى بعض كتبه ورسائله المرتبطة بالكلام الّتي ذُكرت في

(١) أعيان الشيعة: ٥/ ٨٨.

(أعيان الشّيعة)، وضمن المجموعة المصوّرة عندنا المسمّاة بـ (رسائل المهذّب) الّتي تحتوي على ثلاثين رسالةً، ومنها:

١. (آدابُ المناظرة).
٢. (الاعتقاديّة).
٣. (عللُ خَلْقِ الكافرِ)، وهي هذه الرّسالة الماثلة بين يديك.
٤. (رسالةٌ في القيامة).
٥. (غوثُ العالِم في حدوث العالَم وردُّ أدلّةِ القائلين بالقِدَم).
٦. (المنهجُ القويمُ في تفضيلِ الصِّراط المستقيم).

وفاته:

أمّا وفاته، فلم تذكرها المصادر والمراجع على وجه التّحديد، والّذي ذكره أغلب مَن ترجم له أنّه كان حيّاً سنة ١٠٨٥هـ[١]. وقال الآقا بزرك: «تُوفّي بعد ١٠٨٥هـ كما يظهر من تصانيفه»[٢].

لكن ورد في آخر رسالة المترجَم (التحفة العزيزة في أصول الفقه) أنّ تأريخ فراغه منها سنة ١٠٨٦هـ[٣]، فعلى ذلك يمكن أن نقول في تاريخ وفاته: إنّه كان حيّاً سنة ١٠٨٦هـ

وورد في مرآة الكتب: أنّه كان حيّاً في شهر ربيع الأوّل سنة تسعين بعد الألف، وهو تأريخ ختم كتابه (ريحانة روضة الآداب)[٤].

وصف المصوّرة المعتمدة:

هذه الرّسالة تقع ضمن مجموعة رسائل مختلفةٍ للمؤلّف، مسمّاة بـ(رسائل مهذّب

(١) ينظر: أعيان الشيعة: ٢ /٦٢٤، مستدركات أعيان الشيعة: ٨٨/٥، فهرس التراث: الجلالي: ٨٧٨/١، موسوعة طبقات الفقهاء: ٣٢/١١.

(٢) الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ٧ / ٢٢٨.

(٣) ينظر فهرست كتابهاى خطّي كتابخانهٔ ملّي ملك: ٦/ ٤٩٦. وهذه الرسالة في المجموعة المرقّمة ٣٥٧٢.

(٤) ينظر مرآة الكتب: ٢٧٦.

الديـن)، وهـي محفوظة لدى مكتبة (مجلس الشـورى) في طهران، برقـم المصوّرة ٢٨٦٣٩.

وهـي بخـطّ النَّسـخ، عـدد أوراقهـا: ٢. عدد سـطور صفحاتهـا: مختلف. مجهولـة تأريخ الكتابة.

فـي هـذه النّسـخة حُذفـت الهمـزة المتطرّفـة، والهمـزةُ المتوسّـطة كُتبت يـاءً، نحو: قايـل، و خايـف، وجايـع، وبعـض الكلمات جاءت بالرسـم القديم مثل: الصلـوة والحيوة.

منهج التّحقيق:

١. كتبنا النّصّ وفقاً للكتابة الحديثة.

٢. وضعنا الآيات القرآنيّة بين قوسين مزهّرين ﴿ ﴾.

٣. تخريج الأحاديث الشّريفة، ونصّصنا كلام المعصوم بين الأقواس المزدوجة « ».

٤. كلّ ما بين معقوفين [ ] أشرنا إلى مصدرنا فيه، فإن لم نُشر، فهو من عندنا.

٥. علّقنا بعض التّعليقات الضّروريّة لإيضاح إبهامٍ أو بيان غامض.

٦. شفعنا كلّ ذلك بفهرسٍ لمصادر التحقيق ومراجعها.

ختامـاً: لقـد بذلنـا قصـارى جهدنـا لإخـراج هـذه الرّسـالة بأفضل شـكلٍ يليـق بها من حيـث التّحقيـق، فمـا كان مـن خلـلٍ فلتسـعه عيـن الرّضا، فهو عـن قصـورٍ لا تقصير، ولا ننسـى أن نقدّم جزيل الشّـكر لأسـتاذنا سماحة الشـيخ قيس بهجت العطار؛ لإشرافه على هـذا العمـل، وآخـر دعوانـا أن الحمد للـه ربّ العالمين.

عليّ فلاحيّ ليلاب - رضا غلامي

٢٧ جمادى الآخرة ١٤٣٩هـ

صورة أول النسخة
الخطيّة المعتمدة وآخرها

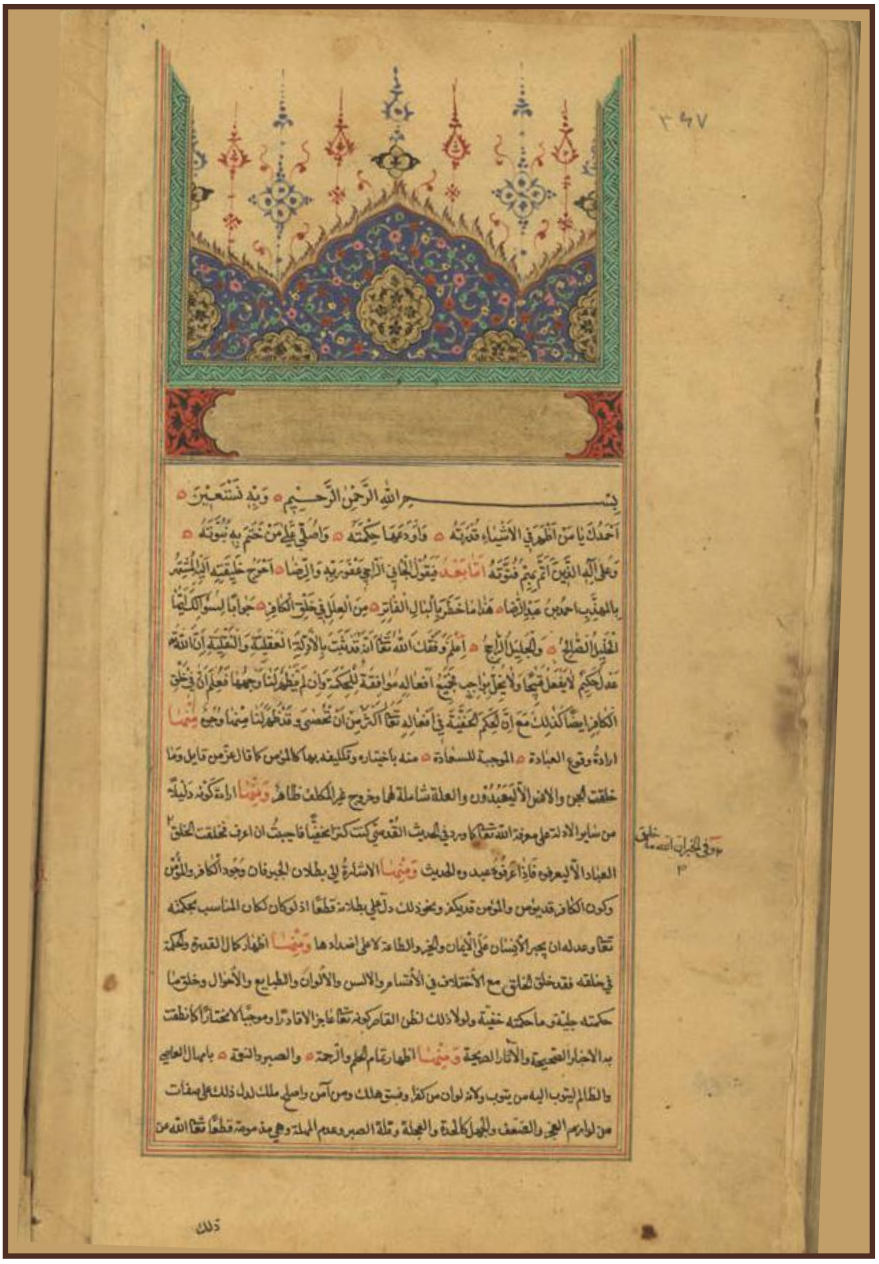

صورة الصفحة الأولى من النسخة الخطيّة المعتمدة

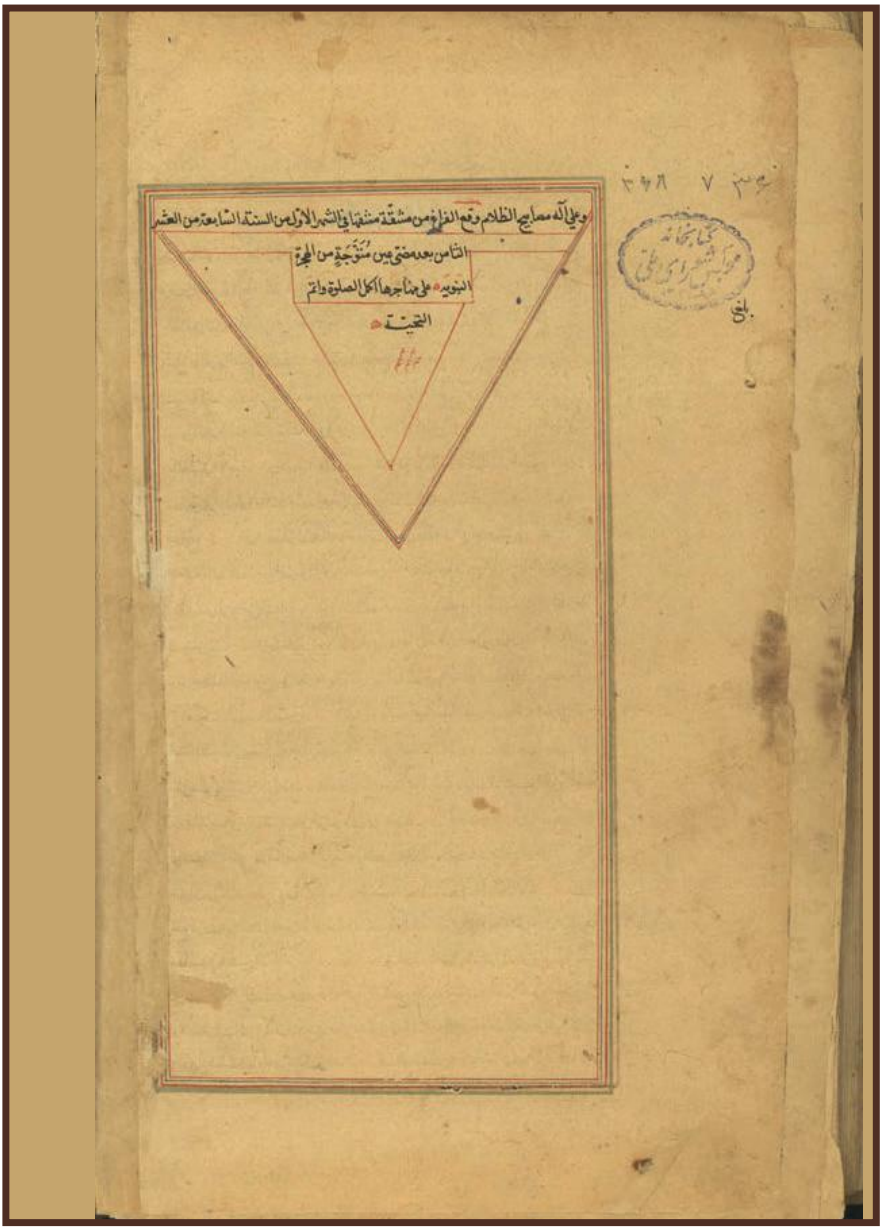

صورة الصفحة الأخيرة من النسخة الخطيّة المعتمدة

(النصّ المحقّق)

بسم الله الرّحمن الرّحيم
وبه نستعين.

أَحْمَدُكَ يا مَنْ أَظهرَ في الأشياءِ قُدرتَه، وأَوْدَعها حِكْمَتَه.

وأُصلّي على مَنْ خَتَمَ به نُبُوَّتَه، وعلى آلهِ الَّذين أَتمَّ بهم فُتُوَّتَه.

أَمّا بعدُ، فيقولُ الجاني الرَّاجي عَفْوَ ربِّه والرِّضا، أَحوجُ خليقتِه إليه، المشتهرُ بالمهذَّبِ أحمدُ بنُ عبد الرِّضا: هذا ما خطرَ بالبالِ الفاترِ، من العللِ في خَلْقِ الكافرِ، جواباً لسؤالكَ أَيُّها الخليلُ الصّالحُ، والجليلُ الرّاجحُ.

اعلم - وفَّقك اللهُ تعالى - أنّه قد ثبتَ بالأدلَّة العقليّة والنّقليّة؛ أنّ اللهَ تعالى عَدْلٌ حكيمٌ[1]، لايفعلُ قَبيحاً، ولا يُخِلُّ بواجبٍ، فجميعُ أفعالهِ موافقةٌ للحِكْمَة وإن لم يظهر لنا وَجْهُها، فعُلِم أنّ في خلق الكافر أيضاً كذلك، مع أنّ الحِكَمَ الخفيّةَ في أفعاله تعالى أكثرُ من أَنْ تُحصى، وقد ظهر لنا منها وجوهٌ:

منها: إرادةُ وقوعِ العبادة، الموجبةِ للسّعادة منه باختيارهِ وتكليفِهِ بها كالمؤمن، كما قال عزّ من قائلٍ: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[2]، والعِلّةُ شاملةٌ لهما، وخروجُ غيرِ المكلَّفِ ظاهرٌ.

---

(١) قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ وَالْمَلاَئِكَةُ وَأُوْلُواْ الْعِلْمِ قَآئِمَاً بِالْقِسْطِ لاَ إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾. (سورة آل عمران: الآية ١٨).
كما جاء في الحديث -مثلاً- قال الإمام الصادق عليه السلام: «وَ لَوْ كَانَتِ النِّيَّاتُ مِنْ أَهْلِ الْفِسْقِ يُؤْخَذُ بِهَا أَهْلُهَا، إِذاً لَأُخِذَ كُلُّ مَنْ نَوَى الزِّنَا بِالزِّنَا، وكُلُّ مَنْ نَوَى السَّرِقَةَ بِالسَّرِقَةِ، وكُلُّ مَنْ نَوَى الْقَتْلَ بِالْقَتْلِ؛ ولكِنَّ اللَّهَ عَدْلٌ حَكِيمٌ لَيْسَ الْجَوْرُ مِنْ شَأْنِهِ، ولكِنَّهُ يُثِيبُ عَلَى نِيَّاتِ الْخَيْرِ أَهْلَهَا وَ إِضْمَارِهِمْ عَلَيْهَا، وَ لَا يُؤَاخِذُ أَهْلَ الْفُسُوقِ حَتَّى يَفْعَلُوا». (بحار الأنوار: ١١١/ ٣٠٦، وسائل الشيعة: الحرّ العامليّ: ١/ ٤٠).

(٢) الذّاريات(٥١): ٥٦.

ومنها: إرادةُ كونهِ دليلاً من سائر الأدلّة على معرفة الله تعالى، كما ورد في الحديث القُدسيّ[١]:

«**كُنتُ كَنزاً مَخْفِيّاً، فَأَحبَبتُ أن أُعرفَ، فَخَلَقتُ الخَلقَ**»[٢].

---

(١) الفرق بين القرآن والحديث القدسيّ:
القرآنُ نَزَلَ به جبريلُ على نبيّنا محمّدﷺ، والوحي أنواع.
أمّا الحديثُ القدسيّ فلا يُشترطُ فيه أنْ يكون الواسطة فيه جبريل، فقد يكون جبريل هو الواسطة فيه، أو يكون بالإلهام، أو بغير ذلك.
القرآن قطعي الثبوت، فهو متواتر كلّه، أمّا الحديث القدسيّ فمنه الصحيح والضعيف والموضوع.
القرآن مُتعبّد بتلاوته، فمَن قرأه فكلّ حرف بحسنة، والحسنة بعشرة أمثالها، أمّا الحديث القدسيّ فغير مُتعبد بتلاوته.
القرآن مُعجز بلفظه ومعناه، أمّا الحديث القدسيّ فليس كذلك على الإطلاق.
القرآن جاحده يكفُر، بل مَن يجحد حرفاً واحداً منه يكفُر، أمّا الحديث القدسيّ فإنّ مَن جحد حديثاً أو استنكره نظراً لحال بعض روايته فلا يكفُر.
القرآن لايمسّه إلّا المطهّرون، أمّا الحديث القدسيّ فيجوز لمسه دون الطهارة.
القرآن لا تجوز روايته أو تلاوته بالمعنى، أمّا الحديث القدسيّ فتجوز روايته بالمعنى.
القرآن كلام الله لفظاً ومعنى، أمّا الحديث القدسيّ فمعناه من عند الله ولفظه من عند النّبيّﷺ.
الفرق بين الحديث القدسيّ و الحديث النبويّ:
الحديث القدسيّ ينسبه النبيّﷺ إلى الله، أمّا الحديث النبويّ فلا ينسبه إلى الله.
الأحاديث القدسيّة أغلبها تتعلّق بموضوعات الخوف والرجاء، وكلام الربّ جلّ وعلا مع مخلوقاته، وقليل منها يتعرض للأحكام التكليفية، أمّا الأحاديث النبوية فتتطرق إلى هذه الموضوعات فضلاً عن الأحكام.
الأحاديث القدسيّة قليلة بالنسبة إلى مجموع الأحاديث، أمّا الأحاديث النبوية فكثيرة جداً.
الأحاديث القدسيّة قولية،لكن الأحاديث النبوية قولية وفعلية وتقريرية.
انظر: الرّواشح السّماوية في شرح الأحاديث الإمامية: محمّد باقر الميرداماد: ٢٠٤. قواعد التحديث: القاسميّ: ٦٥. منهج النقد: نور الدين العتر:٣٢٣. علوم الحديث و مصطلحه: صبحي صالح:١١. مستدركات مقباس الهداية في علم الدّراية: المامقانيّ: ٥/ ٤٥.

(٢) عوالي اللئالي العزيزية في الأحاديث الدينية: ابن أبي جمهور ٥٦/١، روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه (ط - القديمة): المجلسيّ: ٢/ ٧١٠ و ١٦٢/٨، الكشف الوافي في شرح أصول الكافي (للشريف الشيرازيّ): ٤٤٩، شرح الكافي-الأصول والروضة (للمولى صالح المازندرانيّ): ١/ ١٠و١٠٦، الشافي في شرح الكافي (للملّا خليل القزوينيّ): ٨٧/١، الهدايا لشيعة أئمّة الهدى (شرح أصول الكافي للمجذوب التبريزيّ): ١/ ١١٤، الفصول المهمة في أصول الأئمّة (تكملة

وفي الخبر: « إنّ الله ما خَلَقَ العِبادَ إلّا لِيَعرِفوهُ، فَإذا عَرَفوهُ عَبَدوهُ»[١] .. الحديث.

ومنها: الإشارةُ إلى بُطلانِ الجَبْرِ؛ فإنَّ وجودَ الكافرِ والمؤمنِ، وكونَ الكافرِ قد يُؤْمنُ والمؤمنِ قد يكفرُ، ونحو ذلك، دلّ على بطلانه[٢] قطعاً؛ إذ لو كانَ[٣] لكانَ المناسبُ بحكمَتِهِ تعالى وعدلِهِ أن يجبرَ الإنسانَ على الإيمانِ والخيرِ والطّاعة، لا على أَضدادها.

ومنها: إظهارُ كمالِ القدرةِ والحكمةِ في خَلْقِهِ؛ فقد خَلَقَ الخَلْقَ مع الاختلافِ في الأقسام والألسن والألوان والطبائع والأحوال، وخَلَقَ ما حِكْمَتُهُ جليّةٌ وما حِكْمَتُهُ خفيّةٌ؛ ولولا ذلك لَظنَّ القاصِرُ كونَهُ تعالى عاجِزاً لا قادراً، و مُوجَباً لا مُختاراً، كما نَطَقَتْ به الأخبارُ الصّحيحةُ والآثارُ الصّريحةُ[٤].

ومنها: إظهارُ تمامِ الحلمِ والرَّحمةِ، والصَّبرِ والنّعمةِ بإمهالِ العاصي والظّالم؛ ليَتُوبَ إليه مَنْ يَتُوبُ، ولأنّه لو أنّ مَنْ كَفر أو فَسق هَلَك، ومَنْ آمنَ وأَصلَحَ مَلَك؛ لَدلَّ ذلك على صفاتٍ من لوازمِ العَجْزِ والضَّعْفِ والجَهلِ؛ كالحِدَّةِ والعَجَلَةِ وقِلَّةِ الصَّبرِ، وعدمِ المُهلةِ، وهي مَذْمومةٌ قطعاً- تعالى اللهُ عن ذلك علوّاً كبيراً -.

ومنها: إرادةُ ظهورِ أَحسنيَّةِ الإيمانِ، عند ظهورِ قُبْحِ الكُفرِ والعُدْوانِ؛ فإنّ الشّيءَ يُعْرَفُ بضدّه كالنّعمةِ بِفَقْدِها، قالَ بَعضُهم [صلوات الله عليهم أجمعين]: (أَربعةٌ لا

الوسائل): ١/ ١٤٨، بحار الأنوار(ط - بيروت): ٨٤ /١٩٩و٣٤٤، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ١٦٣/٥، منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة (خوئى): ٦/ ٣٤٢ و١١/ ١٢٧و١٣١ و ١٣/ ٢١٦.
وهذا الحديث مشهورٌ على الألسن وفي كتب العرفاء والصوفيّة. وفيه كلامٌ، و لمزيد التحقيق راجع: بحار الأنوار: ٨٤/ ١٩٩، باب كيفية صلاة الليل، ذيل الحديث، الهدايا لشيعة أئمة الهدى (شرح أصول الكافي للمجذوب التبريزيّ): ١/ ١١٤، شرح الكافي- الأصول والروضة (للمولى صالح المازندرانيّ): ١/ ١١، الكشف الوافي في شرح أصول الكافي (للشريف الشيرازيّ): ٤٤٩، كشف الخفاء: ٢/ ١١٧، ح٢٠١٦.

(١) علل الشرائع: ابن بابويه: ١/ ٩، كنز الفوائد: الكراجكيّ: ١/ ٣٢٨، نزهة الناظر: الحلوانيّ: ٨٠، بحار الأنوار (ط - بيروت): ٥/ ٣١٢.

(٢) أي بطلان الجبر.

(٣) «كان» هنا تامّةٌ.

(٤) ينظر علل الشرائع: ١/ ٩-١٤، الباب ٩(علّة خلق الخلق واختلاف احوالهم)، لاسيّما الحديث الأخير من هذا الباب.

يَعرِف قدرَها إلّا أَربعةٌ: قدرُ الشَّبابِ لا يَعرِفُهُ إلّا الشّيوخُ، وقدرُ العافيَةِ لا يَعرِفُهُ إلّا أهلُ البَلاءِ، وقدرُ الصِّحَّةِ لا يَعرِفُهُ إلّا المَرْضى، وقدرُ الحَياةِ لا يَعرِفُهُ إلّا المَوْتى)[١].

والحاصلُ: أَنّ في مُقابلةِ كلِّ شيءٍ بِضدّه حِكَماً عظيمةً ومَصالحَ جَسيمَةً؛ فَخَلْقُهُ[٢] لُطْفٌ لَطيفٌ للمُؤمنِ، موجِبٌ لِثَباتِه على المَنهَجِ القَويمِ، كما لا يخفى.

ومنها: إظهارُ وُفورِ الجودِ والإحْسَانِ، والتَّفَضُّلِ والامْتِنانِ؛ حيثُ إنّه تعالى يَرزقُ المُطيعَ والعاصيَ، ويُنْعِمُ على الدَّاني و القَاصي، مِنَ المُستَحقِّ وغيره، وذلك داعٍ إلى زيادةِ الرَّجاءِ منه تعالى، وترك القنوطِ من رحمتِهِ والاعتمادِ على غيره.

ومنها: إرادةُ المَنْعِ من القَولِ بِالغُلُوِّ في الأَنبياءِ والأَوصياءِ والأَولياءِ؛ لأنّهم مع الأَعداءِ والأَضْدادِ تارةً غَالِبون وأُخرى مَغلوبون، ولَعَلَّهُ لولا ذلك لَاعتَقدَ بعضُ القَاصِرين ذلك الأمرَ الفاسدَ[٣] فيهم، ونحو هذا مَرويٌّ في عِدَّةِ مَواضِعَ[٤].

ومنها: إظهارُ حقارةِ الدُّنيا الدَّنيَّةِ؛ فإنّها لِلمؤمنِ والكافرِ، والبَرِّ والفَاجرِ، بخلافِ الآخرةِ العليَّةِ؛ فإنّها مخصوصَةٌ بالخَواصّ، فيكونُ ذلك موجِباً للزُّهدِ فيها والرَّغبَةِ في الآخرةِ بأعمالها[٥]، وإلى هذا أشارَ بِقَوْله - صَلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ -: «لو كانَتِ الدُّنيا تُساوي عندَ اللهِ جَناحَ بَعوضَةٍ لَمَا سَقَى الكافِرَ منها شَربةً مِنْ ماءٍ »[٦].

---

(١) ينظر المواعظ العدديّة: الحسينيّ العامليّ: ٢٧٥ .ونصّ الحديث في المصدر: قال أمير المؤمنين عليعليه السلام: «أَربعةُ أشياءٍ لا يَعرِف قدرَها إلّا أَربعةٌ: الشَّبابُ لا يَعرِفُ قدره إلّا الشّيوخُ، و العافيَةُ لا يَعرِف قدرها إلّا أهلُ البَلاءِ، والصِّحَّةُ لا يَعرِف قدرها إلّا المَرْضى، والحَياةُ لا يَعرِف قدرها إلّا المَوْتى».

(٢) أي خلق الكافر.

(٣) أي القَولَ بِالغلُوّ.

(٤) ينظر علل الشرائع: ١/ ٢٤١-٢٤٣، الباب ١٧٧ (العلّة التي من أجلها لم يجعل الله تعالى الأنبياء والأئمةعليهم السلام في جميع أحوالهم غالبين).

(٥) أي الأعمال الموجبة للسّعادة في الآخرة.

(٦) التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكريّعليه السلام: ٥٠٦، التمحيص: الإسكافيّ: ٤٩، إثبات الوصية: المسعوديّ: ٧٧، الأمالي: الصدوق: ٢٣٤، من لا يحضره الفقيه: ٣٦٣/٤، الاختصاص: المفيد: ٢٤٣، تحف العقول: البحرانيّ: ٤٠، روضة الواعظين و بصيرة المتّعظين (ط - القديمة): ٢/ ٤٤٤، الاحتجاج

ومنها: إرادةُ تَكثيرِ النَّوْعِ[١]، الَّذي هو مَركزُ دائرَةِ الإمكانِ، وأَشْرَفُ مِن المَلائكة والجَانّ، وتَوفيرِ نَسْلِهِ، وتَعريضِ نَسْلِ الكافرِ للإيمانِ؛ فإنّ كثيراً ما - جدّاً - يَتَحَلّى أَولادُهم بِحِلْيَةِ الإيمانِ، وهذا مَرْويٌّ في بعْضِ كُتُبِ الحديث المُعْتَبَرةِ[٢].

ومنها: إظهارُ كَوْنِ المُؤمنِ خائفاً بِالتَّقِيَّةِ مِنَ الكافرِ - وقد رُويَ: أنّه كان أحبّ الأشياءِ إلى رسولِ اللهِ - صلّى اللهُ عليهِ وآلِهِ - أنْ يُرى خائفاً جائعاً[٣]؛ فإنَّ ذلك عِبادَةٌ عَظِيمَةٌ، كَما نَطَقَ بِه الخبرُ غيرَ مَرَّةٍ، وداعٍ إلى الخَوفِ من اللهِ - وأنّه تعالى أَحقُّ أنْ يُخافُ منه، وإلى[٤] زوالِ العُجْبِ والظُّلمِ والعُدوانِ، وربَّما يَترَتَّبُ على ذلك قتلُ الكَافِرِ المُؤمِنَ، وهي مَنزِلَةٌ عاليَةٌ، ودَرَجَةٌ ساميَةٌ، وهي الشهادةُ الكُبرى، والسَّعادَةُ العُظمى، قد تَشرَّفَ بها الأَنبياءُ والأَوصياءُ – عليهم السّلام -.

ورُوِيَ أنّ أميرَ المؤمنين - عليه صلواتُ ربّ العالمين - [عليه السلام] قال - لَمَّا ضَرَبَهُ ابنُ مُلجَمٍ عليه اللّعنة: «ألآنَ فُزتُ وربِّ الكَعبةِ»[٥].

على أهل اللجاج: الطبرسيّ: ١/ ٣٢، مكارم الأخلاق: ٤٣٩، جامع الأخبار (للشعيريّ): ١٧٧، تفسير الصافي: ٣٨٩/٤، الوافي: ٢٦/ ١٧٥، وسائل الشيعة: ١٦/ ١٨، إثبات الهداة بالنصوص و المعجزات: ٤/ ٣٤، بحار الأنوار(ط - بيروت): ٥٤/٧٤ نقلاً عن الاختصاص، مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل: ٢٢٧/١٦، سفينة البحار: ٣/ ١٢٥.

(١) أي نوع الإنسان.

(٢) ينظر التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام في عدّة مواضع: ٢٦١/ح١٢٨ و٥١٣ وص٥١٤/ أواخر ح٣١٤ وص ٦٣٥/ح٣٦٨.

(٣) ينظر الكافي(ط - الإسلاميّة): ٨/ ١٢٩، مجموعة ورام: ٢/ ١٣٨، البضاعة المزجاة (شرح كتاب الروضة من الكافي لابن قارياغدي): ٢/ ٣٠٧، الوافي: ٣/ ٧١٠-٧١١، الفصول المهمّة في أصول الأئمة (تكملة الوسائل): ٤٣٦/٢، حلية الأبرار في أحوال محمّدٍ و آله الأطهار عليهم السلام: ٢١٤/١، في كلّ المصادر «يظَلَّ» بدلٌ عن «يُرى» و جاء في آخر الرّوايات «.. جائعاً خائفاً في الله».

(٤) أي: ودَاعٍ إلى زوال العُجب.

(٥) خصائص الأئمة عليهم السلام (خصائص أمير المؤمنين عليه السلام): ٦٣، بحار الأنوار(ط - بيروت): ١٤٨/٢٠، عوالي اللئالي العزيزيّة في الأحاديث الدينيّة: ٣٨٧/١، إثبات الهداة بالنصوص و المعجزات: ٣/ ٣٧٤، المسترشد في إمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام: ٤، إعلام الورى بأعلام الهدى(ط - القديمة): ٨٧، مناقب آل أبي طالب عليهم السلام (لابن شهرآشوب): ٢/ ١١٩، طرف من الأنباء و المناقب: ٣٤٩، الأربعون حديثاً(للشهيد الأول): ٣، شرح الأخبار في فضائل الأئمة الأطهار عليهم السلام: ٢/ ٤٤٢، النور المبين في

ومنها: إرادةُ نَفعٍ دُنيويٍّ من الكافرِ اللَّعينِ لِلمُؤمنِ الأَمينِ، وذلك بَيِّنٌ؛ إذ كثيراً ما تَرى الكافر يَنفعُ المؤمنَ في إقامةِ نظامِ مَعاشِهِ في الصِّناعاتِ والزِّراعاتِ والتِّجاراتِ، بل في الجهادِ والقِتَالِ كالمُؤَلَّفَةِ قُلوبُهُم، ويَغتنمُ من أموالِهم الجَزيلَةِ، وأولادِهم الجَميلةِ، واسترقَاقِ ذراريهم واستخدامِهم[1]، و هذا نفعٌ لا يتأتّى من بعض المسلمين بِبَعضٍ شَرْعاً ولا عقلاً.

فَخَلْقُ الكَافرِ كَخَلقِ الدَّابَّةِ في عظيمِ المنفعةِ، بل منفعتُه أَعظمُ من منفعتِها، وكفرُهُ على نَفسِهِ، وخَلْقُهُ لا يُنَافي الحِكمَةَ كَخَلقِها[2].

وهذا ما خَطر بِالبالِ، والحَمدُ للهِ المُتعالِ، والصَّلاةُ على محمّدٍ سيِّدِ الأنامِ، وعلى آله مَصَابيحِ الظَّلامِ.

وَقع الفَراغُ من مَشَقَّةِ مَشْقِها في الشَّهرِ الأَوّلِ من السَنَةِ السَّابعةِ من العَشْرِ الثَّامنِ بعدَ مُضيِّ عينٍ مُتَوَّجَةٍ من الهِجرَةِ النَّبَويَّةِ، على مُهاجِرِها أَكملُ الصَّلاةِ وأَتمُّ التَّحيَّةِ.

قصص الأنبياء والمرسلين(للجزائريّ): ٣٥١، تسلية المجالس وزينة المجالس(مقتل الحسين عليه السلام): ١/ ٤٨٣، شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد: ٩/ ٢٠٧، الدرّ النظيم في مناقب الأئمّة اللهاميم: ٢٧١، الذريعة إلى حافظ الشريعة(شرح أصول الكافي جيلانى): ٨٤/٢.

(١) عندما بُعث النبيّ محمّد وانبثق فجر الإسلام كان المجتمع كلّه -وخصوصاً الاقتصاد- قائماً على نظام الرقّ، فوضع الإسلام أحكاماً لتذويب الرقّ؛ لذلك جعل العتق في الكفارات، واستحبّ العتق استحباباً أكيداً، فإذا أسلم العبد استحبّ عتقه عند الإماميّة، وذهبت بعض المذاهب إلى انعتاقه تلقائياً، وقد كان الأئمّة عليهم السلام يحرّرون العبيد ويعتقونهم ويعطونهم ما يتاجرون به ليستغنوا بمتاجرهم، لذلك كان الإمام السجّاد عليه السلام يُعتق في كلّ سنةٍ ألفاً من العبيد، وكذلك كلّ الأئمة كانوا يُعتقون العبيد ويدعون أتباعهم لعتقهم، وما ذلك إلّا لما قلناه من تذويب الرقّ ثم إلغائه شيئاً فشيئاً.

(٢) أي كخلق الدّابّة.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. إثبات الهداة بالنصوص و المعجزات: الشيخ الحرّ العامليّ، محمّد بن حسن، مطبعة الأعلمي، بيروت، ط١، ١٤٢٥ق.

٢. إثبات الوصية: المسعوديّ، عليّ بن حسين، إيران، قم، ط٣، ١٣٨٤ش/١٤٢٦ق.

٣. الاحتجاج على أهل اللجاج: الطبرسيّ، أحمد بن عليّ، مشهد، ط١، ١٤٠٣ق.

٤. الاختصاص: المفيد، محمّد بن محمّد، المؤتمر العالميّ لألفية الشيخ المفيد، إيران-قم، ط١، ١٤١٣ق.

٥. الأربعون حديثاً: الشّهيد الأول، محمّد بن مكّي، مدرسة الإمام المهدي، قم، ط١، ١٤٠٧ق.

٦. إعلام الورى بأعلام الهدى: الطبرسيّ، فضل بن حسن، طهران، ط١، ١٣٩٠ق.

٧. أعيان الشّيعة: الأمين، السيّد محسن، تحقيق: السيّد حسن الأمين، دار التعارف، بيروت، ط١.

٨. الأمالي(للصّدوق): ابن بابويه، محمّد بن عليّ، طهران، ط٦، ١٣٧٦ش.

٩. بحار الأنوارالجامعة لدرر أخبار الأئمّة الأطهار: المجلسيّ، محمّد باقر بن محمّد تقي، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٠٣ق.

١٠. البضاعة المزجاة(شرح كتاب الروضة من الكافي لابن قارياغدي): ابن قارياغدى، محمّد حسين، دار الحديث، إيران، قم، ط٢، ١٤٢٩ق-١٣٨٧ش.

١١. تحف العقول: ابن شعبة الحرّانيّ، حسن بن عليّ، قم، ط٢، ١٤٠٤ق/ ١٣٦٣ش.

١٢. تسلية المُجالس وزينة المَجالس(مقتل الحسين عليه السلام): الحسينيّ الموسويّ، محمّد بن أبي طالب، مؤسسة المعارف الإسلاميّة، إيران، قم، ط١، ١٤١٨ق.

١٣. تفسير الصافي: الفيض الكاشانيّ، محمّد محسن بن شاه مرتضى، طهران، ط٢، ١٤١٥ق.

١٤. التفسير المنسوب إلى الإمام الحسن العسكريّ عليه السلام: إيران، قم، ط١، ١٤٠٩ق.

١٥. تفصيل وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة: الشيخ الحرّ العامليّ، محمّد بن حسن، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، ط١، ١٤٠٩ق.

١٦. التمحيص: ابن همام الإسكافيّ، محمّد بن همام بن سهيل، إيران، قم، ط١، ١٤٠٤ق.

١٧. تنبيه الخواطر ونزهة النواظر المعروف بمجموعة ورّام: الورّام بن أبي فراس، مسعود بن عيسى، المكتبة الفقيه، قم، ط١، ١٤١٠ق.

١٨. جامع الأخبار: الشعيريّ، محمّد بن محمّد، المطبعة الحيدريّة، نجف، ط١.

١٩. حلية الأبرار في أحوال محمّدٍ وآله الأطهار عليهم السلام: البحرانيّ، سيّد هاشم بن سليمان، مؤسسة المعارف الإسلاميّة، قم، ط١، ١٤١١ق.

٢٠. خصائص الأئمّة عليهم السلام (خصائص أمير المؤمنين عليه السلام): الشريف الرضيّ، محمّد بن حسين، العتبة الرضويّة، مشهد، ط١، ١٤٠٦ق.

٢١. الدرُّ النظيم فى مناقب الأئمّة اللهاميم: الشاميّ، يوسف بن حاتم، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط١، ١٤٢٠ق.

٢٢. الذريعة إلى تصانيف الشيعة: الآقا بزرك الطهرانيّ، محمّد محسن، ط١، دار الأضواء، بيروت، ١٣٩٨هـ.

٢٣. الذريعة إلى حافظ الشريعة(شرح أصول الكافي جيلانى): الجيلانىّ، رفيع الدين محمّد بن محمّد مؤمن، دار الحديث، إيران- قم، ط١، ١٤٢٩ق/١٣٨٧ش.

٢٤. الرواشح السماويّة في شرح الأحاديث الإماميّة: الميرداماد، محمّد باقر بن محمّد، قم، ط١، ١٣١١ق.

٢٥. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسيّ، محمّد تقى بن مقصود عليّ، مؤسسة الثقافيّة الإسلاميّة كوشانبور، قم، ط٢، ١٤٠٦ق.

٢٦. روضة الواعظين و بصيرة المتّعظين: الفتّال النيشابوريّ، محمّد بن أحمد، إيران، قم، ط١، ١٣٧٥ش.

٢٧. سفينة البحار: القمّيّ، عبّاس، قم، ط١، ١٤١٤ق.

٢٨. الشافي في شرح الكافي: القزوينيّ، ملّا خليل بن غازي، إيران، قم، ط١، ١٤٢٩ق/١٣٨٧ش.

٢٩. شرح الأخبار في فضائل الأئمّة الأطهار عليهم السلام: أبو حنيفة، نعمان بن محمّد التميميّ المغربيّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط١، ١٤٠٩ق.

٣٠. شرح الكافي-الأصول والروضة: المازندرانيّ، محمّد صالح بن أحمد، طهران، ط١، ١٣٨٢ق.

٣١. شرح نهج البلاغة: ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله، مكتبة آية الله المرعشيّ النجفيّ، قم، ط١، ١٤٠٤ق.

٣٢. طبقات أعلام الشيعة: الآقا بزرك الطهرانيّ، محمّد محسن، دار إحياء التراث العربيّ، بيروت، ط١، ١٤٣٠ هـ.

٣٣. طرف من الأنباء والمناقب: ابن الطاووس، عليّ بن موسى، مكتبة تاسوعاء، مشهد، ط١، ١٤٢٠ق.

٣٤. علل الشرائع: ابن بابويه، محمّد بن عليّ، مكتبة الداوريّ، قم، ط١، ١٣٨٥ش/١٩٦٦م.

٣٥. علوم الحديث و مصطلحه: صبحي صالح، منشورات الرضيّ، قم، ١٣٦٣ش.

٣٦. عوالي اللئالي العزيزيّة في الأحاديث الدينيّة: ابن أبي الجمهور، محمّد بن زين الدين، دار سيّد الشهداء للنشر، قم، ط١، ١٤٠٥ق.

٣٧. الفصول المهمّة في أصول الأئمّة(تكملة الوسائل): الشيخ الحرّ العامليّ، محمّد بن حسن، مؤسسة معارف الإسلاميّة للإمام الرّضا عليه السلام، قم، ط١، ١٤١٨ق/ ١٣٧٦ش.

٣٨. فهرس التراث: الحسينيّ الجلاليّ، محمّد حسين، تحقيق: محمّد جواد الحسينيّ الجلاليّ، دليل ما، قم، ط١، ١٣٨٠ هـ.

٣٩. قرب الإسناد: الحميريّ، عبد الله بن جعفر، مؤسسة آل البيت عليهم السلام، قم، ط١، ١٤١٣ق.

٤٠. قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث: القاسميّ، محمّد جمال الدين، تحقيق: محمّد بهجت البيطار، ط٢و ط٣، عيسى البابيّ الحالبيّ، القاهرة.

٤١. الكافي: الكلينيّ، محمّد بن يعقوب بن إسحاق، دار الكتب الإسلاميّة، طهران، ط٤، ١٤٠٧ق.

٤٢. كشف الخفاء ومزيل الإلباس: العجلونيّ، إسماعيل بن محمّد، المؤسّسة الثقافيّة والإعلاميّة تبيان، قم، ١٣٨٧ش.

٤٣. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: العلّامة الحلّيّ، يوسف بن عليّ بن المطهّر، تحقيق: حسن حسن زاده عاملي، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين، قم المشرفة، ١٤٠٧هـ.

٤٤. كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد: العلّامة الحلّيّ، يوسف بن عليّ بن المطهّر، مع حواشي السيّد إبراهيم الموسويّ الزنجانيّ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، لبنان، ط١، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

٤٥. الكشف الوافي في شرح أصول الكافي: الشريف الشيرازيّ، محمّد هادي بن معين الدين محمّد(آصف الشيرازيّ)، قم، ط١، ١٤٣٠ق/١٣٨٨ش.

٤٦. كنز الفوائد: الكراجكيّ، محمّد بن عليّ، دار الذخائر، إيران، قم، ط١، ١٤١٠ق.

٤٧. مرآة الكتب: ثقة الإسلام التبريزيّ، عليّ بن موسى، تحقيق: محمّد عليّ الحائريّ؛ علي الصدرائيّ الخوئيّ، قم، ط١،١٤١٤ هـ.

٤٨. مستدركات أعيان الشيعة: الأمين، السيّد حسن،، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ط١، ١٤٠٨ هـ.

٤٩. مستدركات مقباس الهداية في علم الدراية: المامقانيّ، محمّدرضا، ١٤١٤ق.

٥٠. مستدرك الوسائل و مستنبط المسائل: النوريّ، حسين بن محمّد تقيّ، قم، ط١، ١٤٠٨ق.

٥١. المسترشد في إمامة عليّ بن أبي طالب عليه السلام: الطبريّ الآمليّ الكبير، محمّد بن جرير بن رستم، كوشانبور، إيران، قم، ط١، ١٤١٥ق.

٥٢. معجم أعلام الشيعة: الطباطبائيّ، عبد العزيز، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، مؤسسة آل البيت عليهم السلام لإحياء التراث، قم، ط١، ١٤١٧ هـ.

٥٣. المعجم الشامل لمصطلحات الفلسفة: الحفني، عبد المنعم، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط٣،

١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

٥٤. معجم طبقات المتكلّمين: اللجنة العلميّة في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، تقديم وإشراف: جعفر السبحانيّ التبريزيّ، مطبعة مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ط١، ١٤٢٤ هـ.

٥٥. مكارم الأخلاق: الطبرسيّ، حسن بن فضل، الشريف الرضيّ، قم، ط٤، ١٤١٢ق/١٣٧٠ش.

٥٦. مناقب آل أبي طالب عليهم السلام: ابن شهر آشوب المازندرانيّ، محمّد بن عليّ العلّامة، قم، ط١، ١٣٧٩ق.

٥٧. من لا يحضره الفقيه: ابن بابويه، محمّد بن عليّ، مؤسسة النشر الإسلاميّ التابعة لجماعة المدرسين، قم، ط٢، ١٤١٣ق.

٥٨. منهاج البراعة في شرح نهج البلاغة و تكملة منهاج البراعة: الهاشميّ الخوئيّ، ميرزا حبيب الله، مكتبة الإسلاميّة، طهران، ط٤، ١٤٠٠ق.

٥٩. منهج النقد في علوم الحديث: العتر، نورالدين، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٦ق.

٦٠. المواعظ العدديّة(أحاديث وحِكم ومواعظ تبدأ بالآحاد وتنتهي بالاثنى عشر): الحسينيّ العامليّ، محمّد بن محمّد بن الحسن، مؤسسة البلاغ، لبنان، بيروت، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٢م.

٦١. موسوعة طبقات الفقهاء: اللجنة العلميّة في مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، إشراف: الشيخ جعفر السبحانيّ التبريزيّ، مطبعة مؤسسة الإمام الصادق عليه السلام، قم، ط١، ١٤١٨ هـ.

٦٢. نجوم السماء في تراجم العلماء: آزاد الكشميريّ، محمّد عليّ، تحقيق: هاشم المحدّث، منظّمة الإعلام الإسلاميّ، شركة العالميّة للطباعة والنشر، طهران، ط١، ١٣٨٧هـ.ش.

٦٣. نزهة الناظر و تنبيه الخاطر: الحلوانيّ، حسين بن محمّد بن حسن بن نصر، قم، ط١، ١٤٠٨ق.

٦٤. النور المبين في قصص الأنبياء والمرسلين: الجزائريّ، نعمة الله بن عبد الله، مكتبة آية الله المرعشيّ النجفيّ، قم، ط١، ١٤٠٤ق.

٦٥. الهدايا لشيعة أئمّة الهدى (شرح أصول الكافي): المجذوب التبريزيّ، محمّد، إيران، قم، ط١، ١٤٢٩ق/١٣٨٧ش.

٦٦. الوافي: الفيض الكاشانيّ، محمّد محسن بن شاه مرتضى، مكتبة الإمام أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، أصفهان، ط١، ١٤٠٦ق.

٦٧. وسائل الشيعة: الحرّ العامليّ، تحقيق: مؤسسة الإمام الهادي عليه السلام، مطبعة إعتماد، ط١، قم.